الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المعهد العالي لإدارة الأعمال HIBA

إعادة تسعير الليرة وانعكاسها على الاقتصاد: دراسة تجارب الدول وتحديات تطبيقها في سورية

The redenomination of the Syrian Pound and its impact on the economy: A study of countries' experiences and the challenges of its implementation in Syria.

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الاعمال

توجه إدارة مالية

إعداد الطالبة: هناء سريحيني

إشراف الدكتورة: منال الموصلي

2025-2024

إعادة تسعير الليرة وانعكاسها على الاقتصاد: دراسة تجارب الدول وتحديات تطبيقها في سورية

ملخص

هدف هذا البحث إلى التعرف على الإجراءات اللازمة لإعادة تسعير الليرة السورية وأثر ذلك على الاقتصاد، ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي من خلال توصيف آلية تسعير العملة وعرض وتحليل وتفسير للبيانات الاقتصادية ذات الصلة، وتصميم استبيان تم تطبيقه على (68) من الاقتصاديين العاملين في (مصرف سورية المركزي، وزارة المالية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، (كلية الاقتصاد في جامعة دمشق)، وإجراء مقابلات مع (7) من الاقتصاديين ، كما تم استخدام المنهج المقارن من خلال دراسة تجارب بعض الدول في مجال إعادة تسعير الليرة، وقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- جاءت آراء أفراد عينة البحث من الاقتصاديين موافقة على ضرورة الحاجة لإعادة تسعير الليرة.
- التوصل إلى مجموعة من متطلبات إعادة تسعير الليرة من وجهة نظر الاقتصاديين أبرزها تنفيذ إصلاحات جذرية في النظام المصرفي السوري، والتحكم في التضخم، وفي سعر الصرف وتوفير حزم دعم مالي مباشر لذوي الدخل المحدود.
- رأى أفراد عينة البحث أن إعادة التسعير يترك آثاراً إيجابية على الاقتصاد السوري أهمها تبسيط المعاملات المالية اليومية، واستعادة الثقة بالنظام النقدي السوري.
- وجود تحديات تعيق عملية إعادة التسعير أبرزها البيئة الاقتصادية السورية الحالية (عقوبات، التضخم انهيار الليرة).

- أبرز الشروط الدولية لإعادة تسعير الليرة هي رفع العقوبات الدولية، وتوفير دعم فني من صندوق النقد الدولي لتصميم آليات التسعير، والتنسيق مع الدول المجاورة يعزز فرص نجاح إعادة تسعير الليرة.
- عدم وجود فروق معنوية بين آراء الخبراء فيما يتعلق بإعادة تسعير الليرة وانعكاسها على الاقتصاد وفق متغيرات (مكان العمل، الاختصاص، الدرجة العلمية).
- التوصل إلى مجموعة من الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول في إعادة التسعير مثل تركيا، وفنزويلا وزيمبابوي.

وفي ضوء نتائج البحث تم تقديم مجموعة من المقترحات أهمها:

- تشكيل لجنة وطنية عليا تضم وزارة المالية، مصرف سورية المركزي، والجهات الأكاديمية، لوضع خطة متكاملة لإعادة تسعير الليرة وربطها ببرنامج إصلاح اقتصادي شامل.
- تنفيذ برامج توعية إعلامية ومجتمعية عبر التلفزيون والجامعات وغرف التجارة، لشرح أهداف إعادة التسعير وآليات تطبيقها، وتعزيز الثقة بالعملة الوطنية.
- إعداد وتعديل التشريعات المصرفية والمالية (مثل قانون المصارف وقانون النقد الأساسي) بما يتلاءم مع متطلبات الإصلاح النقدي وإعادة التسعير.
- تحديث البنية التكنولوجية في المصارف السورية من خلال تبني أنظمة دفع إلكتروني حديثة وربطها بالعملة بعد إعادة التسعير لتسهيل التداول وتقليل التكلفة النقدية.

الكلمات مفتاحية: إعادة تسعير الليرة، الاقتصاد السوري، تجارب الدول في إعادة التسعير التضخم، النظام المصرفي السوري، اصلاح العملة.

The redenomination of the Syrian Pound and its impact on the economy: A study of countries' experiences and the challenges of its implementation in Syria.

Abstract

This research aimed to identify the necessary procedures for the redenomination of the Syrian lira and its impact on the economy. To achieve the research objectives, a descriptive approach was used by characterizing the mechanism of currency valuation and presenting, analyzing, and interpreting relevant economic data. A questionnaire was designed and administered to 68 economists working at (the Central Bank of Syria, the Ministry of Finance, the Planning and International Cooperation Commission, and the Faculty of Economics at Damascus University). Interviews were also conducted with 7 economic experts. Furthermore, a comparative approach was used by studying the experiences of several countries in the field of currency redenomination.

The research arrived at the following results:

- The opinions of the research sample members (economists) agreed on the necessity of redenominating the lira.
- A set of requirements for lira redenomination was identified from the experts' viewpoint, the most prominent of which are: implementing radical reforms in the Syrian banking system, controlling inflation, managing the exchange rate, and providing direct financial support packages for low-income individuals.
- The research sample members believed that redenomination would have positive effects on the Syrian economy, most importantly: simplifying daily financial transactions and restoring confidence in the Syrian monetary system.
- There are challenges hindering the redenomination process, the most notable being the current Syrian economic environment (sanctions, inflation, collapse of the lira)
- The most important international conditions for redenominating the lira, from their perspective, are: lifting international sanctions, providing technical support from the International Monetary Fund to design the

redenomination mechanisms, and coordinating with neighboring countries to enhance the chances of a successful redenomination.

- There were no statistically significant differences between the experts' opinions regarding the redenomination of the lira and its impact on the economy according to the variables (workplace, specialization, academic degree)
- A set of lessons were learned from the redenomination experiences of some countries, such as Turkey, Venezuela, and Zimbabwe.

In light of the research results, a set of proposals were presented, the most important of which are:

- Forming a high-level national committee comprising the Ministry of Finance, the Central Bank of Syria, and academic institutions to develop an integrated plan for redenominating the lira and linking it to a comprehensive economic reform program.
- Implementing media and community awareness programs through television, universities, and chambers of commerce to explain the objectives and mechanisms of the redenomination and to enhance confidence in the national currency.
- Preparing and amending banking and financial legislation (such as the Banking Law and the Basic Monetary Law) to align with the requirements of monetary reform and redenomination.
- Updating the technological infrastructure in Syrian banks by adopting modern electronic payment systems and linking them to the currency after redenomination to facilitate circulation and reduce monetary costs.

Keywords: Lira Redenomination , Syrian Economy, International Currency Redenomination Experiences , Inflation , Syrian Banking system reform , currency reform .

فهرس المحتويات

ملخص..... 3

فهرس المحتويات..... 8

فهرس الجداول..... 12

فهرس الأشكال..... 13

الفصل التمهيدي:..... 14

الإطار العام للبحث..... 14

أولاً: مقدمة:..... 15

ثانياً: مشكلة البحث:..... 16

ثالثاً: أهمية البحث..... 16

رابعاً: تساؤلات البحث..... 17

خامساً: أهداف البحث:..... 17

سادساً: متغيرات البحث..... 17

سابعاً: حدود ومحددات البحث..... 18

ثامناً: منهج البحث..... 18

الفصل الأول:..... 20

الإطار النظري..... 20

المبحث الأول: إعادة تسعير العملة..... 21

1.1.1. مفهوم إعادة تسعير العملة..... 21

2.1.1. أهمية إعادة تسعير العملة..... 23

1.2.1.1. تبسيط النظام النقدي وتسهيل المعاملات..... 23

2.2.1.1. استعادة الثقة بالعملة الوطنية..... 24

3.2.1.1. تحفيز النشاط الاقتصادي وإصلاح النظام النقدي.....24
3.1.1. أهداف عملية إعادة تسعير العملة.....24
1.3.1.1. استعادة الاستقرار النقدي وتعزيز المصداقية.....25
2.3.1.1. معالجة التضخم والحد من آثاره السلبية.....25
3.3.1.1. تعزيز الشفافية المالية ومكافحة الاقتصاد غير الرسمي.....25
4.3.1.1. تحسين الصورة النفسية والاجتماعية للعملة.....26
5.3.1.1. تسهيل التكامل مع الأسواق الدولية.....26
المبحث الثاني: المتغيرات الاقتصادية.....26
1.2.1. النمو الاقتصادي (Economic Growth) 26
1.1.2.1. مفهوم النمو الاقتصادي 26
2.1.2.1. تأثير النمو الاقتصادي على إعادة تسعير العملة 27
2.2.1. الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product):.....28
1.2.2.1. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي.....28
2.2.2.1. تأثير الناتج المحلي الإجمالي على إعادة تسعير العملة 29
3.2.1. نسبة ميزان التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي.....32
1.3.2.1. تأثير النسبة على إعادة تسعير العملة.....32
2.3.2.1. نسبة ميزان التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في سوريا.....33
4.2.1. التضخم (Inflation).....34
1.4.2.1. أنواع التضخم:.....34
أسباب التضخم:.....34
2.4.2.1. تأثير التضخم على إعادة تسعير العملة.....35
3.4.2.1. التضخم في سوريا.....36

5.2.1. العولمة (Globalization).....37
1.5.2.1. مؤشر KOF للعولمة.....38
2.5.2.1. تأثير العولمة على إعادة تسعير العملة.....38
3.5.2.1. مؤشر العولمة في سوريا.....39
الفصل الثاني:.....41
الجزء العملي.....41
المبحث الأول: تجارب الدول.....42
1.1.2. تجربة تركيا (2005).....42
الأثر الاقتصادي.....42
التحديات.....43
2.1.2. تجربة غانا (2007).....44
التحديات المرتبطة بإعادة تسعير العملة.....46
الدروس المستفادة 47
3.1.2. تجربة فنزويلا (2018).....47
عملية التنفيذ.....47
الأثر الاقتصادي.....48
التحديات.....48
4.1.2. زيمبابوي.....49
عملية التنفيذ.....49
الأثر الاقتصادي.....50
التحديات.....50
2.1.2. مقارنة تجارب الدول في إعادة تسعير العملة مع الحالة السورية 51

1.2.1.2. النمو الاقتصادي في سوريا 51

2.2.1.2. التحليل المقارن والدروس المستف..... 53

المبحث الثاني: مناقشة نتائج الاستبيان والمقابلات..... 56

1- مجتمع الدراسة وعينتها: 56

2- الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث الذين أجابوا عن الاستبيان:..... 57

3- أدوات البحث:..... 59

2-1- تحديد هدف الاستبيان:..... 60

2-2- تصميم الاستبيان:..... 60

2-3- محاور الاستبيان:..... 60

4- التحقق من صدق الاستبيان وثبات نتائجه:..... 61

5- الإجابة عن أسئلة البحث:..... 62

ملخص نتائج مقابلات الاقتصاديين 86

6- النتائج والتوصيات: 92

المراجع:..... 104

المراجع العربية:..... 104

المراجع الأجنبية:..... 106

الملاحق:..... 107

فهرس الجداول

الجدول 1: إحصائيات المؤشرات الاقتصادية في غانا قبل وبعد عملية تسعير العملة. ...45

الجدول 2: جدول مقارنة تجارب الدول في إعادة تسعير العملة مع الحالة السورية.....53

الجدول 3: توزع عبارات الاستبيان على محاوره .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الجدول 4: خيارات الاستجابة على الاستبيان والقيم الموافقة لها**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الجدول 5: صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الجدول 6: قيم ألفا كرونباخ على أبعاد الاستبيان .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الجدول 7: نتائج اختبار One Sample t test على عبارات الأول من الاستبيان**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الجدول 8: نتائج اختبار One Sample t test على عبارات البعد الثاني**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الجدول 9: نتائج اختبار One Sample t test على عبارات البعد الثالث**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الجدول 10: نتائج One Sample t test على عبارات البعد الرابع من الاستبيان**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الجدول 11: نتائج One Sample t test على عبارات البعد الخامس من الاستبيان**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الجدول 12: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على أبعاد الاستبيان وفق متغير مكان العمل.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الجدول 13: نتائج الاختبار (أنوفا) وفق متغير مكان العمل**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الجدول 14: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على أبعاد الاستبيان وفق متغير الاختصاص.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الجدول 15: نتائج الاختبار (أنوفا) وفق متغير الاختصاص**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الجدول 16: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على أبعاد الاستبيان وفق متغير الدرجة العلمية.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الجدول 17: نتائج الاختبار (أنوفا) وفق متغير الدرجة العلمية**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

فهرس الأشكال

الشكل 1: الناتج المحلي الإجمالي في سوريا في الفترة ما بين 2011–2024.....31

الشكل 2: نسبة ميزان التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في سوريا في الفترة ما بين 2012–2022.....34

الشكل 3: معدل التضخم في سوريا في الفترة ما بين 2012–2022. 36

الشكل 4: قيم مؤشر العولمة في سوريا في الفترة ما بين 2012–2022.....39

الشكل 5: معدلات النمو الاقتصادي في سوريا في الفترة ما بين 2011–2024. 52

الشكل 6: توزع أفراد عينة البحث الذين أجابوا على الاستبيان وفق متغير مكان العمل.**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الشكل 7: توزع أفراد عينة البحث الذين أجابوا على الاستبيان وفق متغير الاختصاص**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الشكل 8: توزع أفراد عينة البحث الذين أجابوا على الاستبيان وفق متغير الدرجة العلمية .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الشكل 9: المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة البحث على أبعاد الاستبيان وفق متغير مكان العمل.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الشكل 10: المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة البحث على أبعاد الاستبيان وفق متغير الاختصاص.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الشكل 11: المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة البحث على أبعاد الاستبيان وفق متغير الدرجة العلمية.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفصل التمهيدي:
الإطار العام للبحث

أولاً: مقدمة:

تشكل عملية إعادة تسعير العملة (Currency Redenomination) إحدى الأدوات النقدية التي لجأت إليها أكثر من العديد من الحكومات في الاقتصادات النامية منذ منتصف القرن العشرين، وذلك استجابةً لموجات التضخم المفرط والانخفاض الحاد في القيمة الشرائية للعملة المحلية. وتترتب على هذه العملية آثار شاملة تطال جميع النواحي الاقتصادية، حيث تخضع كافة القيم النقدية – بما في ذلك الأسعار والأجور والمدخرات والديون والضرائب وسعر الصرف لإعادة تقييم وفق المقياس النقدي الجديد.

كما وتندرج قرارات إعادة التسعير ضمن الإطار الفني للإصلاح النقدي، غير أن آثارها تتجاوز الجانب التقني لتمس جوانب سياسية واقتصادية عميقة. إذ تشكل هذه العملية اختباراً حقيقياً لسيادة الدولة النقدية وقدرتها على الحفاظ على الاستقرار المالي، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية الحادة. كما تعكس محاولة لاستعادة السيطرة على السياسة النقدية في حالات فقدان الثقة بالعملة المحلية وانتشار ظاهرة الدولرة غير الرسمية.

تعاني سوريا من تحديات اقتصادية متعددة تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم المستمرة، تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، ضعف احتياطي النقد الأجنبي، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي والدولرة الجزئية، مما أدى إلى فقدان الثقة بالليرة السورية وتراجع فعاليتها كأداة للتبادل والادخار. كما أن العقوبات الاقتصادية والنزاعات المستمرة أسهمت في تعقيد إدارة السياسة النقدية وتثبيت الاستقرار المالي، ما يجعل أي تدخلات نقدية، بما فيها إعادة تسعير العملة، عملية حساسة للغاية تتطلب دراسة دقيقة لتجنب آثار سلبية محتملة على الاقتصاد والأسواق.

وبناءً على ذلك، جاء هذا البحث لبيان الانعكاسات المحتملة لإعادة تسعير الليرة السورية على الاقتصاد، من خلال دراسة تجارب دول أخرى في إعادة تسعير عملاتها، وتحليل التحديات الخاصة التي قد تواجه سوريا في تطبيق هذه العملية، بهدف تقديم رؤية متكاملة حول جدوى هذا الخيار كأداة للإصلاح النقدي واستعادة الثقة بالعملة المحلية.

ثانياً: مشكلة البحث:

على الرغم من أن إعادة تسعير العملة كانت أداةً اقتصادية شائعةً في العديد من الحالات، إلا أنها تُظهر نتائج متباينة بشكلٍ كبير في التطبيق العملي. فقد أدت التطبيقات الناجحة، مثل حالة غانا (2007) وتركيا (2005)، إلى تبسيط المعاملات وتعزيز المصداقية النقدية. في المقابل، أدت الإخفاقات المتكررة – كما هو الحال في إعادة تسعير العملة في زيمبابوي وعمليات الإصلاح النقدي فنزويلا عام 2018 – إلى تفاقم التضخم الجامح وتآكل ثقة الجمهور. يُبرز هذا التباين فجوةً حرجةً: إذ لا تزال مُحددات نجاح إعادة تسعير العملة غير واضحة بشكلٍ كافٍ في سياقها، لا سيما بالنسبة للاقتصادات الخارجة من انهيارٍ منهجي كما في حال الاقتصاد السوري، حيث تواجه إعادة تسعير العملة السورية تعقيدات غير مسبوقة تُفاقم هذه الفجوة المعرفية.

وباعتبار الحالة السورية، شهدت الليرة السورية واحدة من أكبر التدهورات في تاريخ الاقتصاد الحديث، وتحولت من حالة الاستقرار إلى حالة الانهيار، حيث بلغ سعر صرف الليرة السورية قبل عام 2011 حوالي 47 ليرة سورية لكل 1 دولار أمريكي، مما يعكس استقرارًا نسبيًا للاقتصاد الكلي. وفي نهاية عام 2024، انخفضت العملة إلى مستوى غير مسبوق بلغ 25000 ليرة سورية لكل 1 دولار أمريكي في ذروة الأزمة، قبل أن تستقر بالقرب من 11000 ليرة سورية. وقد أدت هذه البيئة التضخمية المفرطة – التي تتميز بمعدل تضخم بنسبة 117٪ في عام 2023 وانكماش متوقع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5٪ في عام 2024 – إلى جعل العملة غير فعالة تقريبًا للمعاملات اليومية والادخار.

في ضوء ذلك، يمكن صياغة مشكلة البحث الأساسية بالشكل التالي:

"ما هي الإجراءات اللازمة لعملية إعادة تسعير الليرة السورية في حالة الاقتصاد السوري الحالي؟ "

ثالثاً: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول ويعالج العديد من النقاط، أهمها:

- يقدم البحث دراسة شاملة لعملية إعادة تسعير الليرة السورية، وذلك باعتبارها أداة إصلاحية شاملة لها انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. وتتمثل القيمة المضافة التي تساعد في إعادة تسعير العملة في تبسيط النظام النقدي وتسهيل المعاملات، واستعادة الثقة بالعملة الوطنية، لا سيما تحفيز النشاط الاقتصادي، فضلاً عن إصلاح النظام النقدي.
- يمكن أن يرشد صانعي السياسات في اتخاذ قرارات مدروسة تعزز الاستقرار الاقتصادي وتستعيد ثقة المواطنين بالعملة الوطنية وإجراء عملية تسعير سليمة.

رابعاً: تساؤلات البحث

1- ما الدروس المستفادة من تجارب الدول في مجال إعادة تسعير الليرة؟

2- ما درجة الحاجة لإعادة تسعير الليرة من وجهة نظر الاقتصاديين؟

3- ما متطلبات إعادة تسعير الليرة من وجهة نظر الاقتصاديين؟

4- ما أثر إعادة التسعير على الاقتصاد السوري من وجهة نظر الاقتصاديين؟

5- ما تحديات إعادة التسعير من وجهة نظر الاقتصاديين؟

6- ما الشروط الدولية لإعادة تسعير الليرة من وجهة نظر الخبراء الاقتصادين؟

خامساً: أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الاهداف الآتية:

1- التعرف على الدروس المستفادة من تجارب الدول في مجال إعادة تسعير الليرة.

2- التعرف على درجة الحاجة لإعادة تسعير الليرة من وجهة نظر الاقتصاديين

3- التعرف على متطلبات إعادة تسعير الليرة من وجهة نظر الاقتصاديين

4- التعرف على أثر إعادة التسعير على الاقتصاد السوري من وجهة نظر الاقتصاديين

5- التعرف على تحديات إعادة التسعير من وجهة نظر الاقتصاديين

6- التعرف على الشروط الدولية لإعادة تسعير الليرة من وجهة نظر الخبراء الاقتصادين.

سادساً: متغيرات البحث

النمو الاقتصادي (Economic Growth) يُقاس كنسبة مئوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product): يعكس القيمة النقدية أو السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تُنتج داخل بلد ما خلال فترة زمنية محددة.

نسبة ميزان التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي (Balance of Trade to GDP): يُقاس من خلال مجموع صادرات الدولة مطروحًا منه وارداتها.

التضخم (Inflation): هو مقياس كمي لمعدل ارتفاع أسعار السلع والخدمات في اقتصاد ما بمرور الوقت.

العولمة (Globalization): لقياس آثار العولمة على النمو، ويعبر عنه مؤشر KOF والذي يقيس معدل العولمة في دول العالم.

سابعاً: حدود ومحددات البحث

- **الحدود الزمنية: الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2011-2025.**
- **الحدود المكانية: الجمهورية العربية السورية**

محددات البحث:

اعتمد البحث على البيانات المتاحة من المصادر الرسمية والدولية، مع الأخذ بالاعتبار صعوبة الوصول إلى المعلومات الدقيقة والشاملة بسبب الظروف الراهنة.

عدم توفر إحصائيات حديثة ودقيقة بشكل كافٍ في بعض الجوانب، مما استدعى الاعتماد على تقديرات الخبراء والبيانات المتاحة.

ثامناً: منهج البحث

من أجل معالجة موضوع البحث، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال توصيف آلية تسعير العملة وعرض وتحليل وتفسير للبيانات الاقتصادية ذات الصلة، مثل معدلات التضخم، وأسعار الصرف، وتدفقات التحويلات المالية، لتقييم الوضع الراهن للاقتصاد السوري

وتأثيره على إعادة تسعير العملة، فضلاً عن استخدام المنهج المقارن في سبيل تحديد الفروق الجوهرية بين الحالة السورية وتجارب الدول الأخرى في عملية إعادة تسعير العملة، وكذلك تحديد الدروس المستفادة من تجارب هذه الدول في إعادة تسعير العملات، وإسقاط هذه الدروس على الواقع السوري.

الفصل الأول:
الإطار النظري

تمهيد عام

يتضمن هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: إعادة تسعير العملة. حيث سيتم التطرق إلى المفهوم الأساسي لإعادة التسعير، وأهميته كأداة نقدية تستهدف تبسيط النظام النقدي، واستعادة الثقة بالعملة الوطنية، وتحفيز النشاط الاقتصادي. كما سيتم استعراض الأهداف المتوخاة من هذه العملية، والتي تشمل استعادة الاستقرار النقدي، ومعالجة التضخم، وتعزيز الشفافية المالية، وتحسين الصورة النفسية والاجتماعية للعملة، فضلاً عن تسهيل التكامل مع الأسواق الدولية.

المبحث الثاني: المتغيرات الاقتصادية. سيركز هذا المبحث على تحليل أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنجاح أو فشل عملية إعادة التسعير. وسيتم دراسة كل متغير من حيث المفهوم وتأثيره على عملية إعادة التسعير، مع تحليل وضعه الراهن في سوريا. تشمل هذه المتغيرات: النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، نسبة ميزان التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، وأخيراً العولمة ومؤشرات قياسها (مثل مؤشر KOF).

المبحث الأول: إعادة تسعير العملة

1.1.1. مفهوم إعادة تسعير العملة

إعادة تسعير العملة هي عملية تغيير قيمة العملة الاسمية بإزالة أصفار منها لتبسيط المعاملات دون تغيير قيمتها الفعلية. (صندوق النقد الدولي 2023)

منذ منتصف القرن الماضي، أعادت حكومات الاقتصادات النامية والانتقالية تسعير عملاتها في عدد كبير من الحالات. نتيجةً لتضخم كبير وانخفاض كبير في قيمة عملتها، حيث يُحذف عدد محدد من الأصفار من العملة. وهذا يُعرّض كل ما يُعبّر عنه من خلال العملة الوطنية للمقياس النقدي الجديد الذي تم التوصل إليه. من ذلك، يمتد أثر هذه العملية إلى حد كبير ليشمل جميع المبالغ والمعاملات في الاقتصاد، مثل أسعار السلع والخدمات المقدمة في الدولة، والأجور والرواتب، والمدخرات، والمعاشات التقاعدية، والديون، والإيجارات، والتزامات الدفع الأخرى، وسعر الصرف، والضرائب، وغيرها. (موصلي، 2005)

في السياق ذاته، فإن إعادة تسعير العملة كسياسة حكومية ليست جديدة على العالم. ففي جميع أنحاء العالم، كانت هناك ممارسات مختلفة لإعادة تسعير العملة تجري في بعض البلدان. من ذلك، شهدت زيمبابوي ثلاث عمليات إعادة تسعير خلال أربع سنوات (2006، 2008، و2009). ومن الدول الأخرى التي طبقت هذه العملية في العقد الماضي: تركمانستان وسلوفاكيا اللتان أعادتا تسعير عملتيهما في عام 2009، ومالطا وفنزويلا (2008)، وموزمبيق التي طبقت نفس العملية في عام 2008، على الرغم من أن موزمبيق طبقت العملية من قبل في عام 2006. كذلك الأمر بالنسبة لدولة غانا، فقد طبقت هذه السياسة في عام 2007، تمامًا مثل السودان. كما طبقتها أذربيجان وسلوفينيا في عام 2006، بينما طبقتها تركيا ورومانيا في عام 2005. (Obuobi et al, 2020)

من ذلك، فإن ذلك يعتبر مؤشر واضح على إن عملية إعادة تسعير العملات قد يكون لها تأثير محتمل على الاقتصاد والمواطنين. وبينما قد تبدو قرارات إعادة تسعير العملات وتصميمها ذات طابع فني أكثر منها سياسي، فإن سيطرة الحكومة على أوضاع عملاتها ومعاملاتها داخل

حدودها وإدارتها لها أمر بالغ الأهمية. ورغم أن هذه السيطرة النقدية بدأت في خمسينيات القرن التاسع عشر، إلا أن التحدي الرئيسي حاليًا لا يزال يتمثل في الحفاظ على هذه السيطرة، لا سيما في مواجهة الأزمات المدنية أو الانهيار الاقتصادي. (Suhendra and Handayani, 2012)

من جهة أخرى، قد تعكس إعادة تسعير العملة أيضًا جهود الحكومات لإعادة تأكيد هيكلة الرقابة النقدية. إذا فقد مواطنو بلد ما الثقة بالعملة الوطنية، فسوف يلجأون إلى العملات الأجنبية. وفي إشارة إلى ذلك، فإنها تعتبر بمثابة ضربة نفسية واقتصادية للحكومة مع استبدال العملات الأجنبية على نطاق واسع، حيث لم يعد البنك المركزي يتحكم في المعروض النقدي، مما يجعله غير قادر على أداء وظائف الإقراض كملاذ أخير. ونتيجة لذلك، عادةً ما تتبع إعادة تسعير العملة الأزمات الاقتصادية، حيث تحاول الحكومات والسلطات إقناع المواطنين والمستثمرين بأن التضخم المفرط مجرد حالة عابرة. في بعض الحالات، إذا كان التوقيت مناسبًا لعملية إعادة تسعير العملة، فسيؤدي ذلك إلى خفض مستويات التضخم المرتفعة. بينما في حالات أخرى، لا يتمكن صانعو السياسات من تسجيل أرقام ممتازة في التضخم فورًا بعد إعادة تسعير العملة، وقد يؤدي ذلك إلى بذل جهود متعددة نحو إصلاح العملة كما في حالة دولة زيمبابوي 2006، 2008، 2009، الأرجنتين والبرازيل خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات (موصلي، 2005). كذلك الأمر فقد تشكل إعادة تسعير العملة أيضًا حلاً زائفًا لمشاكل الوهم النقدي المرتبطة بالعديد من الأصفار وما ينتج عنها من فقدان لمصداقية العملة نظرًا لوجود شعور زائف بالوفرة مع التضخم في نمو الوحدات النقدية. وبحسب (Özçay, 2006)، فإن إزالة الأصفار من الليرة التركية قد قضت على كل من المشاكل الفنية والتشغيلية الناتجة عن استخدام أرقام أصفار متعددة، وبالتالي، تم تبسيط التعبيرات النقدية مما يجعل حفظ السجلات أسهل ويقلل من حجم المعاملات. (Libor et al, 2015)

على الرغم من أن إعادة تسعير العملة كانت أداةً سياسيةً شائعةً في العديد من الحالات الموثقةً منذ منتصف القرن العشرين (موصلي، 2005)، إلا أنها تُظهر نتائج متباينة بشكلٍ

صارخٍ في التطبيق العملي. فقد أدت التطبيقات الناجحة، مثل غانا (2007) وتركيا (2005)، إلى تبسيط المعاملات وتعزيز المصداقية النقدية (Özçay, 2006). في المقابل، أدت الإخفاقات المتكررة – كما هو الحال في زيمبابوي التي أجرت ثلاث عمليات إعادة تسعير للعملة خلال أربع سنوات (2006–2009) وعمليات الإصلاح النقدي فنزويلا عام 2018 – إلى تفاقم التضخم الجامح وتآكل ثقة الجمهور (Obuobi et al, 2020). يُبرز هذا التباين فجوةً حرجةً: إذ لا تزال مُحددات نجاح إعادة تسعير العملة غير مُحددةٍ بشكلٍ كافٍ في سياقها، لا سيما بالنسبة للاقتصادات الخارجة من انهيارٍ منهجي كما في حال الاقتصاد السوري، حيث تواجه إعادة تسعير العملة السورية تعقيدات غير مسبوقة تُفاقم هذه الفجوة المعرفية. (Orozco et al, 2018)

2.1.1. أهمية إعادة تسعير العملة

تُعد إعادة تسعير العملة أداة نقدية تلجأ إليها العديد من الحكومات في الاقتصادات النامية، خاصةً في مواجهة موجات التضخم المفرط والانخفاض الحاد في القيمة الشرائية للعملة المحلية. تترتب على هذه العملية آثار شاملة تطال جميع النواحي الاقتصادية، حيث تخضع كافة القيم النقدية (بما في ذلك الأسعار، الأجور، المدخرات، سعر الصرف، الديون، الضرائب، وغيرها) لإعادة تقييم وفقًا للمقياس النقدي الجديد. من ذلك، تنبع أهمية إعادة تسعير العملة من مساهمتها الأساسية في تبسيط النظام النقدي وتسهيل المعاملات، واستعادة الثقة بالعملة الوطنية، لا سيما تحفيز النشاط الاقتصادي وإصلاح النظام النقدي. (نعمان، 2013) (Libor et al, 2015)

1.2.1.1. تبسيط النظام النقدي وتسهيل المعاملات

تُساهم عملية إعادة التسعير في تبسيط النظام النقدي وتسهيل المعاملات اليومية، خاصةً عندما تتراكم الأصفار على العملة بسبب التضخم المفرط. هذا التراكم يؤدي إلى صعوبات في الحسابات، وتسجيل المعاملات، وحمل كميات كبيرة من النقود لإجراء عمليات شراء بسيطة. وفقًا لـ Özçay (2006)، فإن إزالة الأصفار من الليرة التركية قضت على المشاكل الفنية والتشغيلية الناتجة عن استخدام أرقام أصفار متعددة. مما أدى إلى تبسيط التعبير عن الوحدات النقدية،

وجعل حفظ السجلات أسهل وقلل من حجم المعاملات. ساهمت هذه الخطوة في تبسيط المعاملات واستعادة المصداقية النقدية. (عوالي، 2020)

2.2.1.1. استعادة الثقة بالعملة الوطنية

في حالات فقدان الثقة الحادة بالعملة المحلية، تلجأ الحكومات إلى إعادة التسعير كمحاولة لاستعادة السيطرة على السياسة النقدية. كذلك عندما يفقد المواطنون الثقة بعملتهم الوطنية، يلجأون إلى العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الدولرة غير الرسمية. من ذلك، تُعتبر إعادة التسعير بمثابة تجربة نفسية واقتصادية للحكومة مع استبدال العملات الأجنبية على نطاق واسع (Suhendra & Handayani, 2012). كذلك تهدف هذه العملية إلى إقناع المواطنين والمستثمرين بأن التضخم المفرط مجرد حالة عابرة، وأن الحكومة تسعى جاهدة لإصلاح الوضع النقدي. تُعد تجربة غانا في عام 2007 مثالاً ناجحًا على كيفية مساهمة إعادة التسعير في تبسيط المعاملات وتعزيز المصداقية النقدية (Obuobi et al, 2020). هذا النجاح يعكس قدرة الحكومة على استعادة ثقة الجمهور في العملة الوطنية.

3.2.1.1. تحفيز النشاط الاقتصادي وإصلاح النظام النقدي

على الرغم من أن إعادة التسعير لا تشكل حلاً جذريًا لمشكلة التضخم المزمن، إلا أنها تتطلب حزمة متكاملة من الإصلاحات الهيكلية. من ذلك، فإن نجاحها مرهون بإصلاحات مؤسسية عميقة إلى جانب الاستقرار النقدي المنشود. إذا كان التوقيت مناسبًا لعملية إعادة تسعير العملة، فقد يؤدي ذلك إلى خفض مستويات التضخم المرتفعة، مما يخلق بيئة أكثر استقرارًا للنشاط الاقتصادي والاستثمار. (نعمان، 2013)

في ضوء ذلك، تُعد إعادة تسعير العملة أداة سياسية نقدية مهمة يمكن أن تساهم في تبسيط النظام النقدي، استعادة الثقة بالعملة الوطنية، وتحفيز النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، فإن نجاحها يعتمد بشكل كبير على التوقيت المناسب، ومصداقية السياسات المصاحبة، ودرجة الاستقرار الاقتصادي الكلي، وضرورة أن تكون جزءًا من حزمة إصلاحات هيكلية أوسع نطاقًا.

3.1.1. أهداف عملية إعادة تسعير العملة

تعد عملية إعادة تسعير العملة أداة نقدية استراتيجية تلجأ إليها الدول لمعالجة اختلالات اقتصادية ناتجة عن التضخم المفرط أو انهيار قيمة العملة المحلية. تهدف هذه العملية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي: (بن طلحة، 2018) (Deni, 2018)

1.3.1.1. استعادة الاستقرار النقدي وتعزيز المصداقية

تهدف عملية إعادة التسعير إلى استعادة ثقة المواطنين والمستثمرين في العملة المحلية، خاصة بعد فترات التضخم المفرط التي تؤدي إلى فقدان الثقة. على سبيل المثال، نجحت تركيا في عام 2005 في تعزيز مصداقية الليرة التركية الجديدة بعد إزالة ستة أصفار من العملة القديمة، مما ساهم في خفض التضخم من 54% إلى 8% خلال ثلاث سنوات. كما أن هذه العملية تساعد في تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية في المعاملات المحلية، مما يعزز سيادة الدولة النقدية. (زاوية ودادن، 2016)

2.3.1.1. معالجة التضخم والحد من آثاره السلبية

على الرغم من أن إعادة التسعير ليست حلاً جذريًا للتضخم، إلا أنها يمكن أن تكون جزءًا من حزمة إصلاحات أوسع لتحقيق الاستقرار النقدي. في زيمبابوي، على سبيل المثال، فشلت عمليات إعادة التسعير المتكررة بسبب عدم مصاحبتها بإصلاحات هيكلية، مما أدى إلى تفاقم التضخم. ومع ذلك، عندما يتم تنفيذها في ظل ظروف اقتصادية مناسبة، يمكن أن تساعد في كسر دورة التضخم المفرط واستعادة التوازن في الأسعار. (Okpaga, 2024)

3.3.1.1. تعزيز الشفافية المالية ومكافحة الاقتصاد غير الرسمي

تساهم عملية إعادة التسعير في دفع الأموال المخفية خارج النظام المصرفي إلى الدورة الاقتصادية الرسمية. في السودان، على سبيل المثال، هدفت عملية استبدال العملة في عام 2024 إلى تقليل حجم الكتلة النقدية خارج القطاع المصرفي، والتي كانت تتجاوز 80%، مما يعزز الشفافية ويقلل من الأنشطة غير الرسمية. هذا الإجراء يساعد أيضًا في مكافحة غسل الأموال وزيادة الإيرادات الضريبية.

4.3.1.1. تحسين الصورة النفسية والاجتماعية للعملة

الأرقام الكبيرة الناتجة عن التضخم المفرط قد تخلق شعورًا بعدم الاستقرار بين المواطنين. من ذلك، فإن عملية إعادة تسعير العملة تعيد الثقة النفسية في العملة وتقلل من "الوهم النقدي" الذي يجعل الأفراد يعتقدون أن الأموال المتداولة كبيرة بينما قيمتها الفعلية منخفضة. على سبيل المثال، في تركيا، أدت إزالة الأصفار إلى تحسين تصور المواطنين لليرة التركية وجعلتها أكثر قابلية للاستخدام اليومي. (الساعدي، 2011)

5.3.1.1. تسهيل التكامل مع الأسواق الدولية

في بعض الحالات، يمكن أن تساعد إعادة التسعير في تسهيل التجارة الدولية والعلاقات المالية مع الدول الأخرى، خاصة عندما تصبح العملة المحلية أكثر استقرارًا وسهولة في التحويل. على سبيل المثال، ساهمت إعادة تسعير العملة في غانا في تحسين علاقاتها التجارية مع الشركاء الدوليين بسبب زيادة مصداقية العملة. (Libor et al, 2015)

في ضوء ما سبق، فإن إعادة تسعير العملة ليست مجرد إجراء تقني، بل هي عملية معقدة تتطلب تخطيطًا دقيقًا وإصلاحات مصاحبة في السياسات النقدية والمالية. لا سيما أن نجاح هذه العملية يعتمد على عوامل مثل الاستقرار الاقتصادي، والمؤسسات القوية، والثقة العامة. من ذلك، فإن التجارب الدولية تظهر أن النتائج تختلف حسب السياق، مما يؤكد أهمية تصميم هذه العمليات بما يتناسب مع الظروف المحلية. (Libor et al, 2015)

المبحث الثاني: المتغيرات الاقتصادية

1.2.1. النمو الاقتصادي (Economic Growth)

1.1.2.1. مفهوم النمو الاقتصادي

يُعرَّف النمو الاقتصادي بأنه زيادة في كمية ونوعية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة، مع تعديل القيم للتضخم لضمان قياس النمو الحقيقي وليس الاسمي. يعتمد هذا المفهوم على ثلاثة أبعاد رئيسية: (زاوية ودادن، 2016)

- **الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي)**، سواء من خلال التوسع في الإنتاج أو تحسين التقنيات.
- **الاستدامة**، أي أن الزيادة يجب أن تكون تراكمية وقابلة للاستمرار على المدى الطويل.
- **تحسين مستوى المعيشة**، حيث يرتبط النمو الاقتصادي بارتفاع دخل الفرد وتوفير فرص العمل.

من الناحية العملية، يُقاس النمو الاقتصادي عادةً عبر: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معدل النمو السنوي)، وكذلك نصيب الفرد من الدخل، الذي يعكس التوزيع العادل للثروة، لا سيما مؤشرات التنمية البشرية مثل الصحة والتعليم، والتي تُظهر جودة النمو. (Calomiris et al, 2012)

2.1.2.1. تأثير النمو الاقتصادي على إعادة تسعير العملة

وجدنا سابقاً أن إعادة تسعير العملة هي عملية إزالة أصفار من العملة المحلية لمواجهة التضخم المفرط واستعادة الثقة بالنظام النقدي. يتأثر نجاح هذه العملية بشكل كبير بحالة النمو الاقتصادي، ويمكن توضيح ذلك عبر النقاط التالية: (الساعدي، 2011) (عوالي، 2020)

الاستقرار الاقتصادي

تحتاج إعادة التسعير إلى بيئة اقتصادية مستقرة، حيث يُظهر التاريخ أن الدول التي نجحت في هذه العملية (مثل تركيا 2005 وغانا 2007) حققت معدلات نمو إيجابية تتراوح بين 3-7% سنوياً قبل التنفيذ. هذا النمو يدعم ثقة المستثمرين ويقلل من مخاطر التضخم اللاحق. في المقابل، فشلت تجارب مثل زيمبابوي بسبب غياب النمو المصاحب، حيث أدت إعادة التسعير المتكررة إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في ظل انكماش الناتج المحلي. (Libor et al, 2015)

تعزيز القاعدة الإنتاجية

النمو الاقتصادي القائم على التصنيع والتصدير (كما في تركيا) يجعل العملة أكثر مقاومة للتقلبات بعد إعادة التسعير. على سبيل المثال، ساهمت زيادة الصادرات التركية بنسبة 200%

بعد 2005 في امتصاص الصدمات النقدية. بينما في الاقتصادات الضعيفة، يؤدي غياب القطاعات الإنتاجية الفاعلة إلى جعل إعادة التسعير مجرد إجراء تقني غير فاعل دون تحسن ملموس في المعروض النقدي أو الاحتياطيات الأجنبية. (نعمان، 2013)

التأثير على الثقة النفسية والإجتماعية

النمو الاقتصادي يخلق بيئة مواتية لقبول العملة الجديدة، حيث يرتبط ارتفاع الدخل بتحسين تصور المواطنين للسياسات النقدية. في غانا، أدت حملات التوعية المدعومة بنمو اقتصادي مستقر إلى تقليل مقاومة التغيير. بينما وعلى العكس، في حالات الركود (مثل فنزويلا 2018)، فشلت عملية إعادة التسعير في تحقيق أهدافها بسبب غياب الثقة الناتج عن تدهور مستويات المعيشة. (Orozco et al, 2018) (Marimuthu et al, 2021)

التكامل مع السياسات النقدية

النمو الاقتصادي يوفر سيولة كافية للبنوك المركزية لدعم العملة الجديدة. في تركيا، سمح ارتفاع الاحتياطيات النقدية بضبط سعر الصرف بعد إعادة التسعير. أما في حال غياب النمو الاقتصادي، تصبح العملية مجرد تغيير شكلي، كما حدث في السودان 2022، حيث عاد التضخم للارتفاع بسبب عجز الاقتصاد عن توليد سيولة حقيقية. (بن طلحة، 2018)

في الخلاصة، فإن النمو الاقتصادي ليس شرطاً كافياً لنجاح إعادة تسعير العملة، لكنه شرط ضروري لضمان أن تكون هذه العملية جزءاً من إصلاح هيكلي أوسع. التجارب الدولية تظهر أن الجمع بين النمو المستدام والإصلاح المؤسسي (مثل استقلالية البنك المركزي) هو الذي يحوّل إعادة التسعير من إجراء تقني إلى أداة فعّالة لاستعادة الاستقرار النقدي. (Deni, 2018)

2.2.1. الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product):

1.2.2.1. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي) هو القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية محددة (عادةً سنة واحدة). من ذلك، يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس حجم الاقتصاد وأدائه،

ويُستخدم لمقارنة الرفاهية الاقتصادية بين الدول. يتم حسابه بعدة طرق، أبرزها: (Okpaga, 2024)

- **طريقة الإنفاق:** وتقوم على جمع الاستهلاك النهائي للأسر (C)، والاستثمار في رأس المال (I)، والإنفاق الحكومي (G)، وأخيراً صافي الصادرات (الصادرات – الواردات، NX)
- **طريقة الدخل:** وتقوم على جمع دخول عناصر الإنتاج (أجور العمال، أرباح الشركات، إيجار الأراضي، فوائد رأس المال).
- **طريقة الإنتاج:** ويتم الحساب وفقها بحيث تقيس القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج لتجنب الازدواج المحاسبي. (Deni, 2018)

على الرغم من أهمية وشمولية الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه لا يقيس الرفاهية الاجتماعية مثل جودة التعليم أو الصحة، وكذلك فهو يتجاهل الاقتصاد غير الرسمي (مثل الأعمال المنزلية غير المدفوعة)، كما لا يعكس التوزيع العادل للثروة، حيث قد يرتفع الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من تركز الثروة في فئة محددة. (Orozco et al, 2018)

2.2.2.1. تأثير الناتج المحلي الإجمالي على إعادة تسعير العملة

بشكل عام، يرتبط نجاح تنفيذ عملية إعادة تسعير العملة بالناتج المحلي الإجمالي بجملة من الأبعاد، ومن أهمها الاستقرار الاقتصادي، وهيكل الاقتصاد، والسياسات المصاحبة. (Libor et al, 2015)

الاستقرار الاقتصادي

تحتاج عملية إعادة تسعير العملة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستقر (عادةً فوق 3% سنويًا) لضمان ثقة السوق. على سبيل المثال، نجحت تركيا في إعادة تسعير الليرة عام 2005 بسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي مدعوم بقطاعات تصديرية قوية. في المقابل، فشلت زيمبابوي في تحقيق أهداف عملية إعادة تسعير العملة بسبب انكماش الناتج المحلي الإجمالي (–40% عام 2008) مما زاد من تفاقم التضخم. (Deni, 2018)

هيكل الاقتصاد

بشكل عام، فإن الاقتصادات ذات القاعدة الإنتاجية المتنوعة (مثل التصنيع والخدمات) تكون أكثر مرونة في امتصاص صدمات إعادة التسعير. كذلك الأمر، فإن الدول المعتمدة على واردات أساسية (مثل سوريا) تواجه مخاطر ارتفاع التكاليف بعد إعادة التسعير بسبب ضعف الإنتاج المحلي. من ذلك، نجد أن هيكلية الاقتصاد لها تأثير مهم على نجاح عملية إعادة تسعير العملة وتحقيق أهدافها.

السياسات المصاحبة

تعتبر السياسات التي تصاحب عملية إعادة تسعير العملة ذات تأثير مهم على نجاحها، ومن بين هذه السياسات نجد إصلاح النظام الضريبي وزيادة كفاءة الإنفاق الحكومي (الذي يدخل في الناتج المحلي الإجمالي)، والتي تلعب دور كبير في تعزيز فعالية العملة الجديدة. في غانا (2007)، رافقت إعادة التسعير تحسينات في البنية التحتية المالية، مما ساهم في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 15%.

من ذلك، فإننا نجد أنه في حال كان الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على قطاعات غير منتجة (مثل المضاربة العقارية)، قد تؤدي إعادة التسعير إلى تفاقم الأزمات. كذلك الأمر، فإن العقوبات الدولية (كما في الحالة السورية) تقلل من تأثير إعادة التسعير بسبب تقييد التجارة (أي الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي).

في ضوء ما سبق، فإن الناتج المحلي الإجمالي ليس مجرد رقم، بل مرآة لقوة الاقتصاد الهيكلية. من ذلك، فإن عملية إعادة تسعير العملة الناجحة تتطلب نمو الناتج المحلي الإجمالي حقيقي (غير معتمد على التضخم)، فضلاً عن تنوع القاعدة الإنتاجية لضمان سيولة كافية، لا سيما وجود إصلاحات مؤسسية تدعم ثقة المستثمرين والمستهلكين. (زاوية ودادن، 2016)

3.2.2.1. الناتج المحلي الإجمالي في سوريا

انخفض الناتج المحلي الإجمالي لسوريا بشكل ملحوظ بين عامي 2011 و2024 بسبب الحرب. في عام 2011، قُدِّر الناتج المحلي الإجمالي بنحو 67.5 مليار دولار أمريكي، وفقًا

لبيانات البنك الدولي. وبحلول عام 2024، انخفض إلى حوالي 20 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة تزيد عن 70%. وينعكس هذا الانخفاض أيضًا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي انخفض إلى 830 دولارًا أمريكيًا، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى الدولي للدول منخفضة الدخل وفقًا للبنك الدولي. يبين الشكل التالي قيم الناتج المحلي الإجمالي لسوريا للفترة الممتدة ما بين 2011 و2024. (بيانات البنك الدولي– الناتج المحلي الإجمالي، 2024)

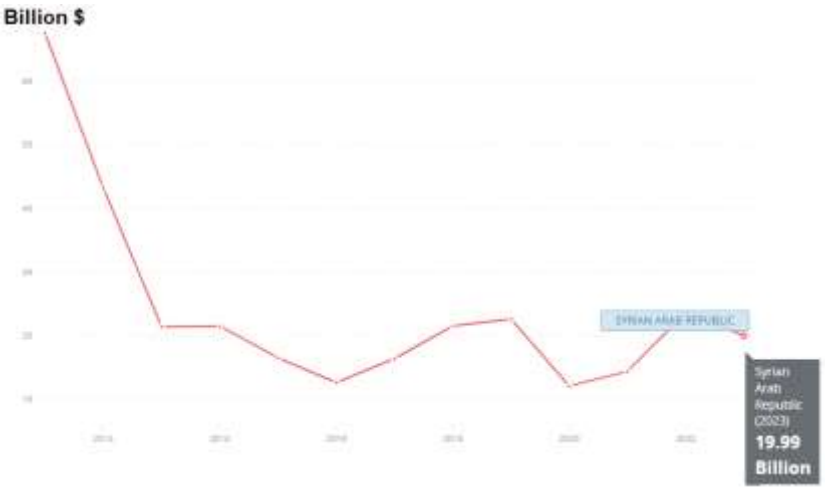

الشكل 1: الناتج المحلي الإجمالي في سوريا في الفترة ما بين 2011–2024.

كذلك الأمر، وفي عام 2024، يقدر البنك الدولي أن الخسارة التراكمية (بما في ذلك الأضرار المادية والحرمان الاقتصادي) تبلغ 923 مليار دولار أمريكي، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف تقريبًا منذ عام 2010.

أثر الصراع: أثّرت الحرب الأهلية السورية، التي بدأت عام 2011، بشدة على الاقتصاد، مما أدى إلى انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي، ونزوح السكان، وتدمير البنية التحتية، وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

النـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي: بعد تعديل التضخم، يُقدّر النـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي لسـوريا فـي عـام 2024 بحـوالي 13.3 مليـار دولار أمريكـي (بسـعر الـدولار الأمريكـي الثابت لعام 2010)، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 80٪ عن مستويات ما قبل الحرب.

3.2.1. نسبة ميزان التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي

نسبة ميزان التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي هي مؤشر اقتصادي رئيسي يقيس العلاقة بين صـافي الصـادرات (الصـادرات نـاقص الـواردات) وحجـم الاقتصـاد الكلـي. تتمتـع هـذه النسـبة بأهمية كبيرة كونها تعكس درجة الاعتماد على التجارة الخارجية، والقدرة التنافسية الدولية، وكذلك حساسية الاقتصاد للصدمات. (عوالي، 2020)

- **درجـة الاعتمـاد علـى التجـارة الخارجيـة:** تشـير القـيم الموجبـة إلـى فـائض تجـاري (الصـادرات > الـواردات)، وهـو مـا يميـز الاقتصـادات التصـديرية القويـة مثـل ألمانيـا والصين. بينما تعكس القيم السالبة عجزاً تجارياً (الواردات > الصادرات)، كما في حالة الولايات المتحدة.
- **القدرة التنافسية الدولية:** تدل النسبة المرتفعة على قدرة الاقتصاد على إنتاج سلع ذات ميزة نسبية في الأسواق العالمية.
- **حساسـية الاقتصـاد للصـدمات الخارجيـة:** تكـون الاقتصـادات ذات الاعتمـاد الكبيـر علـى الـواردات (نسـبة سـالبة كبيـرة) أكثـر عرضـة لتقلبـات أسـعار الصـرف والسـلع الأساسية.

1.3.2.1. تأثير النسبة على إعادة تسعير العملة

إعادة تسعير العملة تتأثر بشكل كبير بميزان التجارة، ويمكن تحليل هذا التأثير عبر ثلاث زوايا: (نعمان، 2013) (Okpaga, 2024)

1. الدول ذات الفائض التجاري (نسبة موجبة):

في حال اعتبار حالة إعادة تسعير العملة في تركيا (2005)، فإن نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 2.1%+ قبل إعادة التسعير. بذلك، فقد ساهم الفائض في بناء

احتياطيات نقدية كافية لدعم العملة الجديدة، وتقليل الضغط على سعر الصرف بعد إزالة الأصفار. ما أدى بالتالي إلى نجاح العملية مع استقرار الليرة التركية الجديدة. (Calomiris et al, 2012)

2. الدول ذات العجز التجاري (نسبة سالبة):

في حال اعتبار حالة إعادة تسعير العملة في زيمبابوي (2008)، فقد وصلت نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى −12% من الناتج المحلي الإجمالي. أدى ذلك إلى استنزاف الاحتياطيات الأجنبية، وكذلك فشل إعادة التسعير بسبب عدم القدرة على تمويل الواردات الأساسية. ما أدى بالنتيجة إلى عودة التضخم المفرط بعد أشهر من إعادة تسعير العملة. (Orozco et al, 2018)

3. الحالات الخاصة (الاقتصادات تحت العقوبات):

وكمثال على هذه الاقتصادات نأخذ الحالة السورية (الوضع الحالي)، حيث تبلغ النسبة −8% من الناتج المحلي الإجمالي (حسب تقديرات العام 2023). من ذلك، تواجه هذه الاقتصادات جملة من التحديات، أهمها: (Libor et al, 2015)

- الاعتماد على واردات أساسية (أدوية، وقود) يشكل ضغطاً على الطلب على العملة الأجنبية.
- العقوبات تحد من القدرة على تعويض العجز عبر الصادرات.

2.3.2.1. نسبة ميزان التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في سوريا

بلغت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية 35.61% لعام 2022، بانخفاض قدره 25.61% عن عام 2021. وكانت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية 44.82% لعام 2020، بزيادة قدرها 2.82% عن عام 2019. يبين الشكل التالي قيم نسبة ميزان التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة ما بين 2011 و2022. (بيانات البنك الدولي– نسبة ميزان التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي)

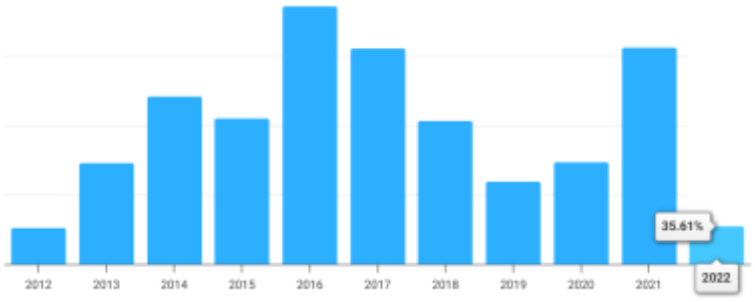

الشكل 2: نسبة ميزان التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في سوريا في الفترة ما بين 2012-2022.

4.2.1. التضخم (Inflation)

التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية طويلة، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة. بمعنى آخر، تصبح الوحدة النقدية الواحدة قادرة على شراء كمية أقل من السلع والخدمات مقارنةً بالفترات السابقة. يُقاس التضخم عادةً عبر مؤشر أسعار المستهلك (CPI) الذي يتتبع تغيرات أسعار سلعة من السلع والخدمات الأساسية مثل الغذاء، السكن، النقل، والرعاية الصحية. (الساعدي، 2011) (Marimuthu et al, 2021)

1.4.2.1. أنواع التضخم:

- **التضخم الزاحف (المعتدل):** ارتفاع الأسعار بنسبة 1-3% سنوياً، وهو ضروري لتحفيز النمو الاقتصادي دون زعزعة الاستقرار المالي.
- **التضخم المفرط:** ارتفاع الأسعار بأكثر من 50% شهرياً، كما حدث في زيمبابوي (2008)، مما يؤدي إلى انهيار العملة.
- **التضخم الناتج عن الطلب:** يحدث عندما يفوق الطلب على السلع والخدمات العرض المتاح، مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع.
- **التضخم الناتج عن التكاليف:** يرتفع بسبب زيادة تكاليف الإنتاج (مثل الأجور أو أسعار المواد الخام)، مما يدفع الشركات لرفع أسعار منتجاتها. (بن طلحة، 2018)

أسباب التضخم:

1. الطباعة المفرطة للنقود دون تغطية إنتاجية (مثل حالات الأزمات المالية).

2. اختلالات العرض والطلب (مثل نقص السلع الأساسية بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية).
3. ارتفاع أسعار الواردات بسبب ضعف العملة المحلية أو أزمات سلاسل الإمداد.

2.4.2.1. تأثير التضخم على إعادة تسعير العملة

يرتبط نجاح عملية إعادة تسعير العملة بشكل وثيق بمستويات التضخم السائدة، ويمكننا مناقشة هذا التأثير والارتباط من خلال الجوانب التالية:

التضخم المفرط كدافع لإعادة التسعير

عندما تصل العملة إلى مستويات غير عملية (مثل مليون ليرة مقابل دولار واحد)، تصبح المعاملات اليومية معقدة. وكمثال على ذلك، أزالت تركيا 6 أصفار من الليرة في 2005 بعد أن بلغ التضخم 54%، مما سهل التعاملات المالية. (Okpaga, 2024)

شروط نجاح إعادة التسعير

- **استقرار التضخم:** يجب أن يكون التضخم تحت السيطرة (أقل من 10% سنوياً) قبل التنفيذ، وإلا ستستمر العملة الجديدة في التدهور.
- **مصداقية السياسات النقدية:** مثل رفع أسعار الفائدة أو تقليل طباعة النقود، كما فعلت غانا (2007) لضمان ثقة السوق.

مخاطر الفشل

إذا لم تُصحح الأسباب الهيكلية للتضخم (مثل العجز المالي أو الاعتماد على الواردات)، قد تفقد العملة الجديدة قيمتها بسرعة، كما حدث في زيمبابوي (2008). كذلك الأمر، قد يؤدي إعادة التسعير في ظل تضخم مرتفع إلى تفاقم الوهم النقدي، حيث يعتقد المواطنون أن الأسعار انخفضت بينما القيمة الفعلية للعملة لم تتغير. (Deni, 2018)

التأثير الاجتماعي

قد تزيد إعادة التسعير من اللامساواة إذا لم تُرافق بسياسات حماية للفئات الضعيفة، حيث تتحمل الأسر محدودة الدخل عبء ارتفاع الأسعار خلال فترة الانتقال.

في ضوء ما سبق، فإن التضخم ليس مجرد ارتفاع في الأسعار، بل عَرَض لمشاكل اقتصادية أعمق مثل اختلال السياسات النقدية أو ضعف الإنتاجية. إعادة تسعير العملة قد تكون حلاً تقنياً لتبسيط النظام النقدي، لكنها تتطلب إصلاحات هيكلية لضمان استقرار العملة الجديدة. من خلال التجارب الدولية، فإن نجاح عملية تسعير العملة يعتمد على: (Orozco et al, 2018)

- السيطرة المسبقة على التضخم.
- تعزيز الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات.
- حملات توعية لتجنب الارتباك خلال فترة إعادة التسعير.

3.4.2.1. التضخم في سوريا

في عام 2024، انخفض معدل التضخم السنوي في سوريا إلى 57٪ مقارنةً بـ 117.3٪ في عام 2023، وفقًا لتقديرات البنك الدولي. ويشير هذا الانخفاض، وإن كان لا يزال مرتفعًا، إلى تباطؤ في ارتفاع الأسعار مقارنةً بالعام السابق. وقد عزا مصرف سوريا المركزي استمرار ارتفاع الأسعار إلى الضغوط التضخمية الناجمة عن زيادة التكاليف خلال عام 2024، على الرغم من انخفاض معدل التضخم الإجمالي. يبين الشكل التالي قيم معدل التضخم للفترة الممتدة ما بين 2023 و2025. (بيانات البنك الدولي– معدل التضخم)

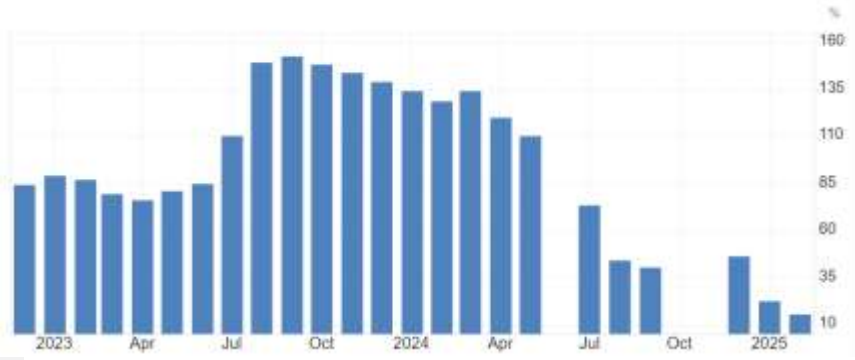

الشكل 3: معدل التضخم في سوريا في الفترة ما بين 2023–2025.

الاتجاه التنازلي: يُمثل معدل التضخم البالغ 57٪ وسطياً في عام 2024 انخفاضًا كبيرًا عن معدل 117٪ وسطياً المسجل في عام 2023.

استمرار ارتفاع الأسعار: على الرغم من الانخفاض، لا تزال الأسعار ترتفع بسبب الضغوط التضخمية المستمرة، المرتبطة بزيادة التكاليف.

التأثير على الطلب المحلي: أدى ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل الحقيقي إلى انخفاض الطلب المحلي على السلع الأساسية.

مقارنة بالدول المجاورة: معدل التضخم في سوريا أعلى من معدل التضخم في لبنان (45.5%)، ولكنه أقل من معدل التضخم في تركيا (58.6%) بحلول عام 2024.

خط الفقر: في عام 2022، بلغ خط الفقر المدقع لأسرة مكونة من خمسة أفراد حوالي 736,000 ليرة سورية شهريًا.

5.2.1. العولمة (Globalization)

العولمة هي عملية التكامل المتزايد للاقتصادات والمجتمعات والثقافات عبر الحدود الوطنية، من خلال تدفقات السلع، رأس المال، المعلومات، والأفراد. تطور هذا المفهوم عبر ثلاث مراحل رئيسية:

1. **المرحلة الأولى (1880–1913):** ارتبطت بالثورة الصناعية والتوسع الاستعماري، لكنها انهارت مع الحرب العالمية الأولى.
2. **المرحلة الثانية (بعد 1945):** نشأت مع اتفاقيات "بريتون وودز" التي أسست صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتركزت على تحرير التجارة.
3. **المرحلة الثالثة (منذ 1990):** تميزت بتسارع التكنولوجيا وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، حيث أصبح 90% من أكبر 100 شركة عالمية تعمل ضمن "المثلث الاقتصادي" (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان).

في السياق ذاته، تتضمن العولمة ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي:

1. **البعد الاقتصادي:** مثل التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

2. **البعد الاجتماعي–الثقافي:** كانتشار الإنترنت والتبادل السياحي.
3. **البعد السياسي:** كالعضوية في المنظمات الدولية.

1.5.2.1. مؤشر KOF للعولمة

يُعد مؤشر KOF – الصادر عن المعهد السويسري للتكنولوجيا في زيورخ – أحد أبرز الأدوات لقياس درجة عولمة الدول عبر ثلاثة أبعاد: (Okpaga, 2024) (Marimuthu et al, 2021)

- **البعد الاقتصادي:** يقيس انفتاح الاقتصاد عبر نسبة التجارة والاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي. مثلاً، تحتل الإمارات المرتبة الأولى عربياً في هذا البعد بسبب اعتمادها الكبير على التجارة والاستثمارات الخارجية.
- **البعد الاجتماعي:** يشمل تدفق المعلومات (مثل مستخدمي الإنترنت)، والتبادل البشري (كالسياحة والهجرة). تُظهر البيانات أن الدول الاسكندنافية (مثل السويد) تتصدر هذا البعد بسبب ارتفاع استخدام التكنولوجيا.
- **البعد السياسي:** يقيس المشاركة في المنظمات الدولية واتفاقيات التعاون. من ذلك، تحتل بلجيكا والنمسا مراتب متقدمة هنا لاستضافتهما مقرات مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

يتم حساب المؤشر الكلي عبر متوسط مرجح لهذه الأبعاد، حيث تُمنح الأوزان الأكبر للعوامل الاقتصادية (40%) مقارنة بالاجتماعية (30%) والسياسية (30%). (Deni, 2018)

2.5.2.1. تأثير العولمة على إعادة تسعير العملة

إعادة تسعير العملة تتأثر بشكل كبير بدرجة عولمة الاقتصاد، كما يوضحها مؤشر KOF، ويمكننا مناقشة هذا التأثير والارتباط من خلال الحالات التالية: (Calomiris et al, 2012)

الدول ذات العولمة العالية

في السياق التركي، بلغ مؤشر KOF لتركيا 63.45 عام 2005، مع فائض تجاري نسبته 2.1% من الناتج المحلي. ويشمل تأثير ذلك في مساعدة الانفتاح الاقتصادي على جذب

استثمارات أجنبية داعمة للعملة الجديدة، كما سهّل الوصول إلى الأسواق المالية الدولية لتمويل عملية التحويل النقدي. وهذا ما أدى بالنتيجة إلى نجاح الإصلاح مع استقرار الليرة التركية الجديدة.

الدول ذات العولمة المنخفضة (مثل زيمبابوي 2008)

بينما في حالة زيمبابوي، لم يتجاوز مؤشر KOF لزيمبابوي 40.06، مع عزلة سياسية واقتصادية. لذلك فقد واجهت العديد من التحديات، مثل عدم القدرة على الوصول إلى احتياطيات نقدية أجنبية كافية، وكذلك غياب الشركاء الدوليين لدعم الإصلاح النقدي. وهذا ما أدى بالنتيجة إلى فشل متكرر لإعادة التسعير بسبب التضخم الجامح. (Gygli et al, 2019)

3.5.2.1. مؤشر العولمة في سوريا

يقيس مؤشر KOF للعولمة في سوريا درجة عولمة البلاد عبر الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. في عام 2022، بلغت درجة سوريا 51.13، بزيادة عن 51.05 في عام 2021. هذه الدرجة أقل من المتوسط العالمي البالغ 63.95، والذي شمل 190 دولة. (بيانات البنك الدولي– مؤشر العولمة)

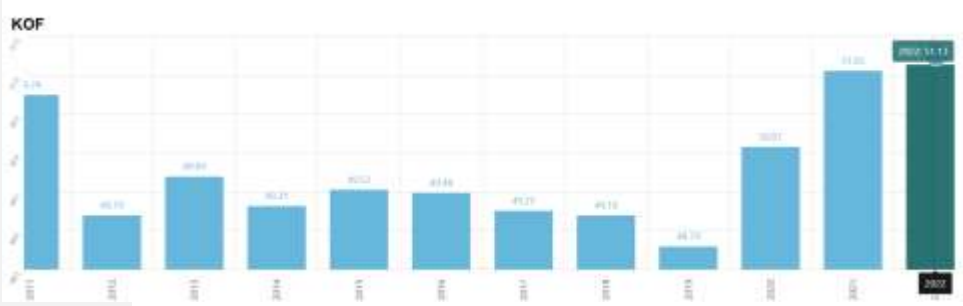

الشكل 4: قيم مؤشر العولمة في سوريا في الفترة ما بين 2012–2022.

يشمل مؤشر KOF مقاييس العولمة الاقتصادية (مثل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر)، والعولمة الاجتماعية (مثل تدفقات المعلومات والتواصل الشخصي)، والعولمة السياسية (مثل المشاركة في المنظمات والمعاهدات الدولية). كذلك الأمر، فإن العولمة السياسية في سوريا تُقسّم

إلى عدد السفارات والمفوضيات العليا، والمنظمات الدولية التي تنتمي إليها الدولة، والمشاركة في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة، وعدد المعاهدات الموقعة. يُظهر المؤشر تقلبات في درجة العولمة في سوريا بمرور الوقت.

الفصل الثاني:
الجزء العملي

المبحث الأول: تجارب الدول

1.1.2. تجربة تركيا (2005)

في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت تركيا في رحلة انتعاش اقتصادي، ساعيةً إلى عكس الآثار السلبية للأزمة المالية الحادة التي عصفت بالبلاد في أواخر التسعينيات. عانى الاقتصاد التركي من معدلات تضخم مرتفعة لفترة طويلة، مما أدى إلى انخفاض كبير في قيمة الليرة التركية (TRL). وفي إطار برامج أوسع نطاقًا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو، قررت الحكومة إعادة تقييم العملة لاستعادة ثقة الجمهور وتبسيط المعاملات المالية (البنك المركزي التركي، 2004). وكان الهدف من هذه الخطوة إنعاش الاقتصاد الوطني وتعزيز بيئة مواتية للاستثمار والنمو (Economist, 2004).

من جهة أخرى، كانت عملية الانتقال إلى الليرة التركية الجديدة (YTL) عملية منظمة جيدًا، وتضمنت عدة خطوات رئيسية: تضمنت الخطوة الأولى سن التشريعات اللازمة للسماح بعملية إعادة التسعير. أقرّ المجلس الوطني التركي الكبير قانونًا في عام 2003 لتمهيد الطريق أمام اعتماد الليرة التركية الجديدة. وتمثّلت الخطوة الثانية في توعية الجمهور وتثقيفه. وقبل تطبيقه، أُطلقت حملة توعية عامة واسعة النطاق لتثقيف الناس حول التغيير وتداعياته وسعر الصرف (1 ليرة تركية = 1,000,000 ليرة تركية). وتمثّلت الخطوة الثالثة في طرح أوراق نقدية ومعدنية جديدة. وكذلك طرح البنك المركزي التركي أوراقاً نقدية ومعدنية جديدة بميزات أمنية مُحسّنة وتصميم حديث في عام 2005. وأخيراً، تم التداول المتزامن والإلغاء التدريجي. ومع ذلك، تم تداول كل من العملات القديمة والجديدة في وقت واحد لتسهيل عملية الانتقال التدريجي. وتمّ التخلص من العملة القديمة تماماً بحلول نهاية عام 2005.

الأثر الاقتصادي

كانت الآثار الاقتصادية لإعادة تقييم العملة متعددة الجوانب، وشملت ما يلي:

1. ساهم في استعادة ثقة الجمهور (Economist, 2004). مثّلت العملة الجديدة حلاً مجدياً للتعامل مع الصعوبات الاقتصادية السابقة، ولعبت دوراً في استعادة ثقة الجمهور في التوجه الاقتصادي للبلاد.
2. ساهمت في تسهيل المعاملات. إذ بسّط حذف ستة أصفار المعاملات المالية والمحاسبية، مما جعل العمليات التجارية أكثر سلاسة وكفاءة (البنك المركزي التركي، 2004).
3. ساهمت عملية إعادة تسعير العملة، إلى جانب إصلاحات اقتصادية أخرى، في تهيئة مناخ استثماري مواتٍ وتعزيز النمو الاقتصادي.
4. ساهمت العملة المُحدّثة في تعزيز صورة تركيا دوليًا، مما قد يجذب الاستثمار الأجنبي.

التحديات

على الرغم من نجاح عملية إعادة تسعير العملة في تركيا، إلا أنها واجهت مجموعة من التحديات والتي تشمل ما يلي:

يمكن النظر إلى هذه التحديات من حيث تكيف الجمهور مع العملة الجديدة، وهو ما مثّل تحولاً كبيراً للجمهور، مما تطلب جهوداً متضافرة لتجنب الالتباس والمعلومات المضللة. بالإضافة إلى ذلك، ثمة مخاوف بشأن استقرار الأسعار، إذ يُشكل ضمان ألا يُسفر التحول عن زيادات غير مبررة في الأسعار أو استغلالها تحديًا حاسمًا.

الدروس المستفادة: يُعزى نجاح إعادة تقييم العملة إلى حد كبير إلى دمجها في إصلاحات اقتصادية أوسع نطاقًا تهدف إلى استقرار الاقتصاد وتنميته. من ذلك، فقد أكدت التجربة التركية على أهمية التواصل الفعال والتوعية العامة لضمان انتقال سلس. ويُشدد على أن استراتيجية التنفيذ المُفصلة والمخططة جيدًا كانت حيوية في منع الاضطرابات المحتملة وضمان نجاح عملية إعادة تقييم العملة. ومن خلال تحليل الحالة التركية، يتضح أن إعادة تقييم العملة المُنفذة

جيدًا يمكن أن تكون بمثابة أداة قوية في إنعاش الاقتصاد، لا سيما عند دمجها في إطار أوسع من الإصلاحات الاقتصادية وتدابير الاستقرار.

2.1.2. تجربة غانا (2007)

لا تُعيد الدول تقييم عملاتها بين عشية وضحاها. هناك العديد من الأسباب والدوافع المُوجَّهة التي قد تدفع دولةً ما إلى إعادة تقييم عملتها، بدءًا من المصداقية والهوية، وصولًا إلى السياسات المحلية والدولية (صندوق النقد الدولي، 2003؛ موصلي، 2005). أورد بنك غانا (BOG: Bank of Gana) بشأن إعادة تقييم السيدي (عملة غانا) الأسباب التالية التي استدعت إعادة التسعير: (بنك غانا، 2007)

(1) تبسيط السجلات المحاسبية وسهولة التعبير عن القيم النقدية.

(2) إعادة إحياء ثقافة استخدام العملات المعدنية، مما يُقلل الضغط على الأوراق النقدية.

(3) انخفاض كبير في حجم المعاملات.

(4) تقليل تكلفة حمل كميات كبيرة من الأوراق النقدية والمخاطر المرتبطة بها.

(5) كفاءة أنظمة الدفع، مثل استخدام أجهزة الصراف الآلي.

(6) تسهيل استخدام آلات البائعين وأجهزة عدادات مواقف السيارات.

(7) تعزيز الإنفاق السياحي.

(8) توفير كبير في تكاليف طباعة الأوراق النقدية لبنك غانا.

في إشارة إلى هذه الأسباب، فإن إعادة تصنيف العملة ستعالج أوجه القصور المرتبطة بالعملة القديمة. ومن بين أسباب إعادة تصنيف العملة أيضًا: المخاطر التي ينطوي عليها حمل كميات كبيرة من العملة لأغراض المعاملات، والعبء الثقيل لفئات العملة المتداولة قبل التسعير (السيدي)، والصعوبات المتزايدة في الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية والإحصاءات، وعدم التوافق مع برامج معالجة البيانات، والضغط على نظام المدفوعات، وخاصةً أجهزة الصراف الآلي.

من جهة ثانية، أشارت العديد من التحليلات العلمية والتجريبية إلى أن إعادة تصنيف العملة كانت ناجحة للغاية في بيئة من الاستقرار الاقتصادي الكلي. إن انخفاض التضخم، واستقرار

سعر الصرف، والحكمة المالية، والتوقعات الراسخة لمصداقية السياسات، كلها عوامل تدعو إلى إعادة هيكلة العملة، من خلال تجريد الأسعار والقيم من الأرقام التي كانت ناتجة عن التضخم، ووضع حدٍّ صارم لجميع هذه التغييرات والتدابير الاقتصادية، وتخفيف العبء الثقيل الذي يفرضه نظام الأوراق النقدية الحالي على الاقتصاد. وهناك سبب آخر يتمثل في أن إعادة هيكلة العملة ستُحرر الاقتصاد لممارسة الأعمال التجارية بأكثر الطرق كفاءة، استنادًا إلى عملة السيدي كوسيلة للتبادل؛ مع الالتزام المستمر بالسياسات الاقتصادية الحكيمة والمنضبطة، والتي ستكون بمثابة مخزن للقيمة للجميع، داخل النظام المصرفي وخارجه.

ووفقًا لبنك غانا (2007)، فإن عوامل مثل توسع نظام الدفع لم تجعل عملة البلاد غير جذابة فحسب، بل قللت أيضًا من موثوقيتها كمخزن للقيمة، وهو أمر يحتاج إلى إصلاح. استغل البنك الوضع الاقتصادي الكلي المستقر السائد، والذي انعكس في انخفاض معدلات التضخم، واستقرار الأسعار النسبي، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، واستقرار أسعار الصرف، وزيادة الاحتياطيات الدولية الإجمالية، لفرض إعادة تسعير العملة. كما أن إعادة تسعير العملة الغانية من شأنها أن تساعد في الحد من تزايد معدلات النشل والسطو المسلح في البلاد.

يبين الجدول الآتي إحصائيات عن المؤشرات الاقتصادية في غانا قبل وبعد عملية تسعير العملة في عام 2007.

الجدول 1: إحصائيات المؤشرات الاقتصادية في غانا قبل وبعد عملية تسعير العملة في 2007.

	متوسط القيمة في الفترة 1997-2006	متوسط القيمة في الفترة 2007-2008
الناتج المحلي الإجمالي (القيمة بالمليار)	8.620	44.826
النمو الاقتصادي	%4.86	%6.92
معدل التضخم	%19.54	%13.32
مؤشر العولمة KOF	52.03	57.63

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات صادرة عن بنك غانا

عليه تعليق [T1]: ما سبب التوقف عند 2017 ألا يوجد بيانات جديدة

عليه تعليق [D2R1]: تم أخذ 10 سنوات قبل 2007 و10 سنوات بعد 2007 وهو تاريخ إعادة تسعير العملة في غانا

يوضح الجدول السابق إحصاءات المؤشرات الاقتصادية لفترتي ما قبل وما بعد إعادة التسعير. مع الأخذ في الاعتبار الناتج المحلي الإجمالي من الجدول أعلاه، تُظهر النتيجة زيادة في أداء الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الغاني من متوسط 8.620 مليار دولار إلى 44.826 مليار دولار لفترتي ما قبل وما بعد إعادة التسعير على التوالي. تشير الزيادة الملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي إلى دليل على وجود سياسة نقدية أفضل في فترة ما بعد إعادة التسعير. وهذا يعني ضمناً تحسناً في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الغاني بعد عملية إعادة التسعير.

كذلك الأمر، سجل نمو الاقتصاد الغاني قيمة متوسطة قدرها 0.0486 و0.0692 في فترتي ما قبل وما بعد إعادة التسعير على التوالي. تُظهر النتيجة زيادة في النمو الاقتصادي لغانا. تشير هذه الزيادة الملحوظة إلى دليل على وجود سياسة نقدية أفضل في فترة ما بعد إعادة التسعير. وهذا يعني أيضاً تحسناً في الاقتصاد الغاني بعد عملية إعادة التسعير. أما التضخم، فقد انخفاض متوسط معدل التضخم في غانا من 19.54% إلى 13.32%. ويشير هذا الانخفاض الملحوظ في معدل التضخم إلى وجود دليل على تحسن السياسة النقدية في فترة ما بعد إعادة تسعير العملة. وهذا يعني تحسن الاقتصاد الغاني بعد عملية إعادة تسعير العملة.

التحديات المرتبطة بإعادة تسعير العملة

تتمثل تحديات إعادة تسعير العملة، المتمثلة بالقضايا المتعلقة بإعادة تحديد القيمة، وتكلفة التخلص من الأوراق النقدية والعملات القديمة، والتكلفة المرتبطة بتثقيف المواطنين، والتوعية بالتغيير والإعلان عنه، وما إلى ذلك (بنك غانا، 2007). وعلى عكس الاعتقاد السائد بأن إعادة تسعير العملة عملية بسيطة، يُعتقد أن هذه العملية تُشكل تحديات كبيرة للشركات نظرًا لتكاليفها الباهظة. حيث تم دفع جزء كبير من هذه التكلفة لمرة واحدة، ولكن هناك تكاليف أخرى ستستمر حتى يتم سحب العملة الحالية بالكامل. تشمل هذه التكاليف:

- تحديث أو إعادة تهيئة برامج الأعمال والمحاسبة.
- تدريب موظفي المؤسسة.

• التكاليف المرتبطة بتعديلات سياسات وممارسات العمل.

• تكلفة طباعة مستندات جديدة (فواتير، دفاتر إيصالات، دفاتر شيكات، إلخ)

• التكلفة المرتبطة بضمان جمع بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب بكلتا العملتين.

الدروس المستفادة

تعتبر تجربة غانا واحدة من أنجح حالات إعادة تسعير العملة في إفريقيا، ويمكن الاستفادة منها في تطبيق إعادة تسعير العملة خاصة في الدول التي تعاني من ظروف اقتصادية مشابهة، حيث نجد أن الشرط الأساسي هو الاستقرار الاقتصادي الكلي أولاً، كما لا يمكن نجاح إعادة التسعير في فراغ اقتصادي. بالإضافة لذلك، فإن إعادة التسعير هو جزء من حزمة إصلاح شاملة، وليس حلاً منفرداً، لا سيما أنه لم تكن إعادة تسمية "السيدي" مجرد إجراء تقني لإزالة الأصفار، بل كانت مكونًا ضمن استراتيجية أوسع للإصلاح الاقتصادي. كذلك الأمر، فإننا نجد التخطيط المسبق والتواصل الواضح مع الجمهور مفتاح النجاح، حيث قام بنك غانا بحملة توعية مكثفة وواضحة ومبسطة استمرت لأكثر من عام قبل التنفيذ.

3.1.2. تجربة فنزويلا (2018)

في السنوات التي سبقت عام 2018، عانت فنزويلا من أزمة اقتصادية حادة اتسمت بتضخم مفرط، وانخفاض حاد في عائدات النفط (مصدر دخل أساسي للبلاد)، ونقص في السلع الأساسية، وتدهور في البيئة الاجتماعية والاقتصادية. أطلقت الحكومة الفنزويلية خطة لإعادة هيكلة العملة في عام 2018 كجزء من تدابير أوسع نطاقًا لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلاد (Orozco, & Zerpa, 2018). وتضمنت هذه العملية طرح البوليفار السيادي (Bs.S)، الذي حل محل البوليفار القوي (Bs.Fم) بمعدل 100,000 بوليفار مقابل بوليفار واحد، مما أدى إلى إزالة خمسة أصفار من العملة. (Laya & Vasquez, 2021)

عملية التنفيذ

اتسم التحول إلى البوليفار السيادي بالخطوات التالية: أولاً، بدأ تغيير العملة بمرسوم حكومي في محاولة لاحتواء التضخم المفرط واستعادة ثقة الجمهور بالعملة الوطنية. ثانياً، طرحت

الحكومة أوراقاً نقدية ومعدنية جديدة بفئات أكثر عمليةً في ظل بيئة التضخم. احتوت هذه الأوراق النقدية على عدد أقل من الأصفار، مما جعل المعاملات أسهل. إلى جانب تغيير العملة، اتخذت الحكومة سلسلة من التدابير الأخرى، بما في ذلك خفض كبير لقيمة العملة، وتغييرات في سياسات الحد الأدنى للأجور، وتعديلات على نظام سعر الصرف في البلاد. على الرغم من الطبيعة المفاجئة لتغيير العملة، بُذلت جهود لإعلام الجمهور بالتغييرات القادمة وآثارها على المعاملات اليومية.

الأثر الاقتصادي

كانت الآثار الاقتصادية لتغيير العملة متباينة، وسلطت الضوء على تحديات تطبيق مثل هذه السياسة في بيئة اقتصادية شديدة عدم الاستقرار: لم يُحقق تغيير العملة نجاحاً يُذكر في الحد من التضخم المفرط، حيث لم تُعالج القضايا الاقتصادية الأساسية، بما في ذلك انعدام الانضباط المالي والمشاكل الهيكلية، بشكل كافٍ. في حين أن إزالة الأصفار بسّطت المعاملات مؤقتًا، إلا أن التضخم الجامح المستمر أدى إلى ازدياد تعقيد المعاملات مجددًا. ورغم إعادة هيكلة العملة، استمرت فنزويلا في مواجهة تحديات اقتصادية جسيمة، بما في ذلك نقص السلع، وانخفاض عائدات النفط، والضائقة الاجتماعية والاقتصادية.

التحديات

تسببت الطبيعة المفاجئة لإعادة هيكلة العملة في حالة من الارتباك والذعر بين السكان، مما زاد من تآكل الثقة في النظام المالي. كما أن الضغوط التضخمية المفرطة المستمرة أبطلت العديد من الفوائد المحتملة لإعادة هيكلة العملة، حيث استمرت الأسعار في الارتفاع بمعدلات مقلقة.

الدروس المستفادة: تؤكد الحالة الفنزويلية على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار الاقتصادي قبل إعادة هيكلة العملة أو بالتزامن معها لتحقيق تأثير مستدام. كان ينبغي أن تكون إعادة هيكلة العملة جزءًا من مجموعة شاملة من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى استعادة الانضباط المالي، وتنويع الاقتصاد، ومعالجة القضايا الهيكلية. كذلك برزت الحاجة إلى مشاركة وتوعية عامة فعّالة لتسهيل انتقال سلس ومنع الذعر والارتباك واضحة. ويُعدّ تغيير

قيمة العملة الفنزويلية عام 2018 بمثابة تحذير من محدودية إعادة تسعير العملة كأداة لمعالجة القضايا الاقتصادية العميقة. ويؤكد على ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية أوسع نطاقًا والمشاركة العامة لدعم هذا الانتقال وتعظيم فرص تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المنشودين.

4.1.2. زيمبابوي

شهدت زيمبابوي سلسلة من الأزمات الاقتصادية التي اتسمت بالتضخم المفرط وعدم الاستقرار الاقتصادي وتراجع مستويات المعيشة. وشهدت الفترة من أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى عام 2009 اضطرابات بالغة، حيث شهدت البلاد مستويات كبيرة من التضخم المفرط، الذي وصل في ذروته إلى معدل يكاد يكون لا يُصدق. وقد استلزم عدم الاستقرار الاقتصادي هذا إعادة تسعير العملة عدة مرات، لا سيما في عامي 2006 و2008، مما أدى في النهاية إلى التخلي عن الدولار الزيمبابوي في عام 2009. وقد أزالت كل عملية إعادة تسعير عدة أصفار من العملة للسيطرة على التضخم المفرط وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. (Mutumwena, 2012)

عملية التنفيذ

عادةً ما كان يتم الإعلان عن عملية إعادة تسعير العملة في زيمبابوي بشكل مفاجئ، ويعزى ذلك جزئيًا إلى التدهور السريع للأوضاع الاقتصادية. وكانت الخطوات المتبعة عمومًا كما يلي:

الخطوة الأولى جاءت كمرسوم حكومي، حيث بدأت كل عملية إعادة تسعير من خلال مرسوم حكومي، مع إشعار مسبق بسيط للجمهور.

الخطوة الثانية كانت إزالة الأصفار. نفذت الحكومة سلسلة من عمليات إعادة تسعير العملة بإزالة الأصفار. على سبيل المثال، في عام 2006، أُزيلت ثلاثة أصفار، تلاها إجراء أكثر صرامة في عام 2008 حيث تم استبدال 10 مليارات دولار زيمبابوي بدولار جديد واحد. تمثلت الخطوة الثالثة في طرح عملة جديدة. في كل حالة، طُرحت أوراق نقدية ومعدنية جديدة، غالبًا على أمل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكبح التضخم المفرط. تمثلت الخطوة الأخيرة في الانتقال

إلى نظام متعدد العملات. في عام 2009، تخلت حكومة زيمبابوي في النهاية عن الدولار الزيمبابوي، واعتمدت نظامًا متعدد العملات حيث استُخدمت العملات الأجنبية مثل الدولار الأمريكي والراند الجنوب أفريقي في المعاملات. (Udo, 2023)

عليه تعليق [T3]: التأكد

عليه تعليق [D4R3]: تم التاكد ووضع المرجع

الأثر الاقتصادي

كان لإعادة تسعير العملة المتكررة في زيمبابوي عدة آثار اقتصادية: أولها تآكل ثقة الجمهور بسبب التغييرات المتكررة في العملة. أدى إعادة تسعير العملة إلى تآكل ثقة الجمهور في العملة الوطنية الزيمبابوية والمؤسسات المالية. أما الملاحظة الثانية فكانت تأثيرها المحدود على التضخم المفرط. لم يُحقق تغيير قيمة العملة نجاحًا يُذكر في السيطرة على التضخم المُفرط، نظرًا لعدم معالجة القضايا الاقتصادية الأساسية. وكانت الصعوبات الاقتصادية حتمية، كما وثّقتها العديد من التقارير داخل البلاد. وساهم تغيير قيمة العملة السريع والمتكرر في استمرار الصعوبات الاقتصادية، حيث غالبًا ما خسر المواطنون مدخراتهم. وكما أكّد موصلي (2005)، كان اعتماد العملات الأجنبية هو التحول النهائي إلى نظام متعدد العملات في عام 2009، والذي كان بمثابة اعتراف ضمني بفشل الدولار الزيمبابوي، مُسلّطًا الضوء على التحديات الاقتصادية الجسيمة التي واجهتها البلاد.

التحديات

تتمثل هذه التحديات بأن الأفراد والشركات واجهوا صعوبات في الحفاظ على ثرواتهم مع استمرار انخفاض قيمة العملة. كما أن التغييرات المتكررة في العملة جلبت تحديات لوجستية، حيث واجهت الشركات والأفراد صعوبة في التكيف مع التعديلات المتكررة.

الدروس المستفادة

من غير المُرجّح أن يُسفر تغيير قيمة العملة دون معالجة القضايا الاقتصادية الأساسية عن نتائج إيجابية. علاوة على ذلك، يُعدّ الحفاظ على ثقة الجمهور أمرًا بالغ الأهمية، حيث قد يُؤدي تكرار تغيير قيمة العملة إلى تآكل الثقة في النظام المالي والحكومة. بالنظر إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، قد يكون اعتماد عملات أجنبية مستقرة، كما حدث عام 2009، خطوةً ضروريةً

لاستعادة الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو. تُعدّ حالة زيمبابوي تذكيرًا صارخًا بالتعقيدات والتحديات المرتبطة بإدارة التضخم المفرط، وبالفعالية المحدودة لإعادة تسعير العملة كاستراتيجية مستقلة في مثل هذه السياقات. كما تُؤكد على ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة تُرافق جهود إعادة تسعير العملة حتى تُحدث تأثيرًا ملموسًا على التنمية الاقتصادية. (Astrini et al., 2016)

2.1.2. مقارنة تجارب الدول في إعادة تسعير العملة مع الحالة السورية

1.2.1.2. النمو الاقتصادي في سوريا

يواجه النمو الاقتصادي السوري حاليًا تحديات كبيرة. فبعد انكماش بنسبة 1.5% في عام 2024، يتوقع البنك الدولي نموًا متواضعًا بنسبة 1% لعام 2025. ويواجه هذا النمو عوائق بسبب استمرار المخاوف الأمنية، ومشاكل السيولة، وتعليق المساعدات الخارجية. كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ليصل إلى −95.5% في عام 2023 مقارنةً بـ −3% في عام 2022.

العوامل الرئيسية المؤثرة على النمو الاقتصادي السوري: (بيانات البنك الدولي، 2024)

- الصراع: أثّر الصراع المستمر بشدة على الاقتصاد السوري، مما أدى إلى دمار واسع النطاق ونزوح.
- التحديات الأمنية: يُعيق استمرار عدم الاستقرار والمخاطر الأمنية الاستثمار والنشاط الاقتصادي.
- قيود السيولة: يُقيّد محدودية الوصول إلى الموارد المصرفية والمالية الدولية النشاط الاقتصادي.
- تعليق المساعدات الخارجية: يُعيق تعليق المساعدات والاستثمارات الخارجية الانتعاش الاقتصادي بشكل أكبر.

- التضخم: يُقلّل ارتفاع التضخم، لا سيما في أسعار الوقود والسلع، من القدرة الشرائية ويُفاقم الصعوبات الاقتصادية.

التطور التاريخي: شهدت البلاد انكماشًا ملحوظًا، حيث بلغ أدنى مستوى له −26.34% في عام 2012. في عام 2023، انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السوري إلى −1.21%، مقارنةً بـ 0.73% في عام 2022. كما انخفض نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى −95.5% في عام 2023، مقارنةً بـ −3% في عام 2022، كما يبين الشكل التالي: (بيانات البنك الدولي− النمو الاقتصادي)

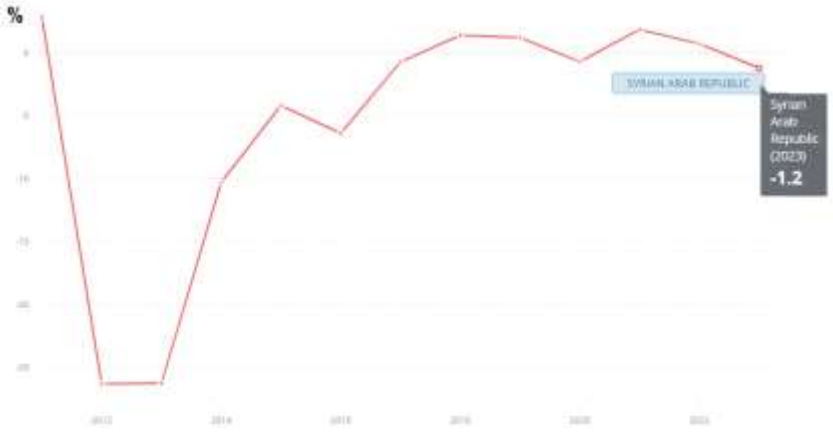

الشكل 5: معدلات النمو الاقتصادي في سوريا في الفترة ما بين 2011−2023.(البنك الدولي)

<u>عملية إعادة التسعير في سوريا:</u>

أكد حاكم المصرف المركزي عبد القادر الحصرية في لقاء خاص على شاشة الإخبارية، الإثنين 25 آب، أن تغيير العملة في سوريا يشكّل محطة مفصلية في تاريخ البلاد وأوضح أن قرار تغيير العملة في سوريا وحذف الأصفار قد حُسم بشكل نهائي، مؤكداً أن حذف صفرين من العملة لن يؤثر في قيمتها الحقيقية، مبيناً أن الهدف من هذه الخطوة هو تسهيل الحسابات اليومية والعمليات التجارية، مضيفاً: "حذف الأصفار بداية جديدة نريد أن يشارك بها الجميع.

يبين الجدول التالي المقارنة ما بين الدول السابقة وبين حالة سوريا من حيث المؤشرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي والتضخم ومؤشر العولمة) قبل اعادة تسعير العملة ومن حيث التحديات ومن حيث الظروف الاقتصادية قبل اعادة التسعير.

الجدول 2: جدول مقارنة تجارب الدول في إعادة تسعير العملة مع الحالة السورية

المعيار	زيمبابوي (2008)	فنزويلا(2018)	غانا(2007)	تركيا(2005)	سوريا (الوضع الحالي)
الوضع الاقتصادي قبل إعادة التسعير	-تضخم مفرط (231 مليون %). -انكماش اقتصادي حاد (-40% في الناتج المحلي الإجمالي).	-أزمة اقتصادية حادة. -تضخم مفرط (>1,000,000%). -انهيار عائدات النفط.	-استقرار اقتصادي نسبي. -انخفاض التضخم من 19.54% إلى 13.32%. -نمو الناتج المحلي الإجمالي.(6.92%)	-نمو اقتصادي مستقر (4-7% سنوياً). -تضخم مرتفع لكن تحت السيطرة (54%). -قطاع تصدير قوي.	-انكماش اقتصادي (-5.95% في الناتج المحلي الإجمالي). -تضخم مرتفع (117%). -عقوبات دولية.
المؤشرات الاقتصادية					
الناتج المحلي الإجمالي	انهيار حاد.	انهيار حاد.	44.8مليار دولار.	نمو إيجابي	20مليار دولار (انخفاض 70% منذ 2011).
التضخم	231 مليون %	تضخم مفرط.	13.32%	54%	117%
مؤشر العولمة	40.06.	37.16	57.63	63.45	51.13
التحديات	-فقدان ثقة الجمهور. -تكرار الإجراء دون نتائج.	-فقدان ثقة الجمهور. -عدم معالجة الأسباب الهيكلية للتضخم.	-تكاليف التحديث التقني (برامج محاسبة، تدريب). -توعية الجمهور.	-تكيف الجمهور مع العملة الجديدة. -ضمان استقرار الأسعار.	-عدم الاستقرار السياسي والأمني. -ضعف القاعدة الإنتاجية. -عقوبات دولية. -فقدان ثقة الجمهور بالعملة الوطنية.
الظروف الاقتصادية	-عزلة اقتصادية وسياسية. -غياب الإنتاج المحلي.	-غياب الإصلاحات الهيكلية. -اعتماد كلي على النفط.	-سياسات نقدية ومالية مصاحبة. -تحسن في البنية التحتية المالية.	-إصلاحات مؤسسية مصاحبة. -بيئة استثمارية جاذبة.	-تدمير البنية التحتية. -اعتماد على الواردات الأساسية. -ضعف الاحتياطيات الأجنبية.
النتائج	-فشل متكرر. -اعتماد العملات الأجنبية لاحقاً.	-فشل في السيطرة على التضخم. -استمرار الأزمة.	-تحسن النمو الاقتصادي. -جذب الاستثمار الأجنبي.	-نجاح في استعادة الثقة. -تبسيط المعاملات.	-غير مطبقة بعد

المصدر: من إعداد الباحثة.

2.2.1.2. التحليل المقارن

السياق الاقتصادي

- الدول الناجحة (تركيا، غانا): طبقت الإصلاح في ظل نمو اقتصادي واستقرار نسبي في التضخم، مع إصلاحات مصاحبة.
- الدول الفاشلة (فنزويلا، زيمبابوي): عانت من تضخم مفرط وانهيار اقتصادي دون إصلاحات هيكلية.
- سوريا: تشبه الدول الفاشلة في التضخم والانهيار الاقتصادي، لكنها تختلف بوجود عقوبات وتدمير البنية التحتية.

المؤشرات الرئيسية

- الناتج المحلي الإجمالي: سوريا تشهد انكماشاً حاداً (−5.95%)، مقارنة بنمو إيجابي في تركيا وغانا.
- التضخم: سوريا (117%) أقل من زيمبابوي وفنزويلا، لكنه أعلى بكثير من تركيا (54%) وغانا (13.32%).
- العولمة: مؤشر KOF لسوريا (51.13) يعكس عزلة نسبية، مقارنة بتركيا (63.45) وغانا (57.63).

التحديات المشتركة

فقدان الثقة: كما في زيمبابوي وفنزويلا، قد تواجه سوريا صعوبة في استعادة ثقة الجمهور.

الإصلاحات المصاحبة: غياب الإصلاحات الهيكلية (مثل النظام المصرفي) يشكل خطراً كما في فنزويلا.

خلاصة التحليل

- سوريا تواجه تحديات أكبر مقارنة بالدول الناجحة بسبب الظروف الاستثنائية (الحرب، العقوبات).
- إعادة التسعير قد تكون غير مجدية دون معالجة الأسباب الجذرية للأزمة الاقتصادية، مثل تحسين الإنتاج المحلي ورفع العقوبات.
- التجارب الدولية تؤكد أن الإصلاح النقدي الناجح يجب أن يكون جزءاً من خطة شاملة، وليس إجراءً معزولاً.

- **الدروس المستفادة لسورية**
- **من تركيا:**

- استقرار سياسي نسبي ودعم خارجي (الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي).
- احتياطي عملات أجنبية كافٍ لدعم العملة الجديدة.
- بيئة اقتصادية أكثر انفتاحاً مقارنة بسورية اليوم.
- النجاح كان نسبياً بفضل تزامن إعادة التسعير مع إصلاحات اقتصادية شاملة وانفتاح على الأسواق العالمية.
- الاستقرار السياسي ودعم المؤسسات المالية الدولية ساعد في ترسيخ التجربة.
- الدرس: إعادة التسعير في غياب إصلاحات هيكلية لن تعطي نتائج مستدامة.
- **من فنزويلا وزيمبابوي:**
- فشل إعادة التسعير بسبب استمرار التضخم والعقوبات الدولية.
- الدرس: إزالة الأصفار وحدها بلا جدوى ما لم يُكبح التضخم عبر سياسات مالية ونقدية صارمة.
- في زيمبابوي مثلاً، وصلت الحكومة لمرحلة التخلي عن العملة الوطنية والاعتماد على الدولار الأميركي.
- **للحالة السورية:**
- إن أي تجربة سورية ستفشل إذا لم يسبقها استقرار سياسي وأمني ورفع جزئي على الأقل من العقوبات.
- يجب ربط عملية إعادة التسعير بخطة اقتصادية متكاملة تشمل الإنتاج المحلي، ضبط العجز المالي، ومحاربة السوق السوداء.

المبحث الثاني: مناقشة نتائج الاستبيان والمقابلات

يتناول هذا المبحث تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وخطوات بناء أدوات الدراسة، ولاسيما التحقق من صدق الاستبيان وثبات نتائجه، كما يتناول عن الإجابة عن أسئلة البحث، واختبار فرضياته.

1- مجتمع الدراسة وعينتها:

تألف مجتمع البحث من الاقتصاديين في (مصرف سورية المركزي، وزارة المالية، هيئة لتخطيط والتعاون الدولي، جامعة دمشق (كلية الاقتصاد)، مصارف خاصة، غرفة تجارة دمشق، جمعية حماية المستهلك)، وقد تم اختيار عينة البحث من الخبراء وذلك بهدف الحصول على إجابات دقيقة على عبارات الاستبيان وأسئلة المقابلة، وقد تكونت عينة البحث من ثلاث مجموعات:

1-1- عينة الصدق والثبات: وهي عينة صغيرة من خارج العينة النهائية للبحث الهدف منها التحقق من صدق الاستبيان وثباته قبل تطبيقه بشكل نهائي في البحث الحالي، وقد تألفت من (20) فرداً من مجتمع البحث.

1-2- عينة الاستبيان: تألف عدد الافراد الذين أجابوا عن الاستبيان بشكل كامل من (68) فرداً من الاقتصاديين في (مصرف سورية المركزي، وزارة المالية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، جامعة دمشق (كلية الاقتصاد)، مصارف خاصة، غرفة تجارة دمشق، جمعية حماية المستهلك).

2- الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث الذين أجابوا عن الاستبيان:

يبين الجدول (1) الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث الذين أجابوا عن الاستبيان

جدول 1 الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث الذين أجابوا عن الاستبيان

المتغير	الفئة	العدد
مكان العمل	مصرف سورية المركزي	8
	وزارة المالية	7
	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	12
	جامعة دمشق (كلية الاقتصاد)	11
	مصرف خاص	18
	غرفة تجارة دمشق	7
	جمعية حماية المستهلك	5
الاختصاص	محاسبة	16
	علوم مالية ومصرفية	43
	إدارة أعمال	9
الشهادة	إجازة جامعية	13
	ماجستير	34
	دكتوراه	21
المجموع		**68**

ويبين الشكل (1) توزع أفراد عينة البحث الذين أجابوا على الاستبيان وفق متغير مكان العمل.

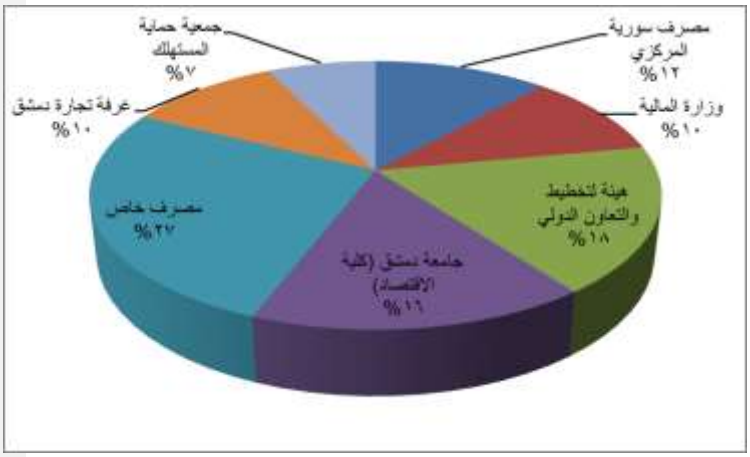

الشكل 6 توزع أفراد عينة البحث الذين أجابوا على الاستبيان وفق متغير مكان العمل.

يتبين من الشكل (1) أن أفراد عينة البحث قد تألفوا من الاقتصاديين العاملين في (مصرف سورية المركزي، وزارة المالية، هيئة لتخطيط والتعاون الدولي، جامعة دمشق (كلية الاقتصاد)، مصارف خاصة، غرفة تجارة دمشق، جمعية حماية المستهلك).

كما يبين الشكل (2) توزع أفراد عينة البحث الذين أجابوا على الاستبيان وفق متغير الاختصاص.

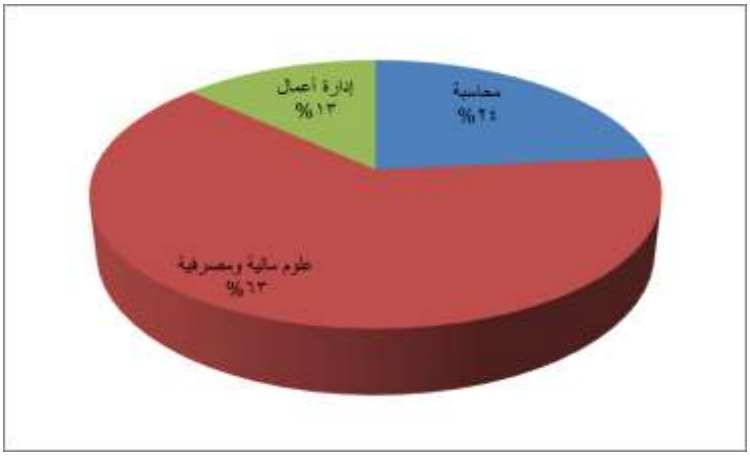

الشكل 7توزع أفراد عينة البحث الذين أجابوا على الاستبيان وفق متغير الاختصاص

يتبين من الشكل السابق أن أفراد عينة البحث الذين أجابوا على الاستبيان قد انتموا إلى ثلاثة اختصاصات هي العلوم المالية والمصرفية بنسبة (63 %) والمحاسبة بنسبة (24 %)، وإدارة الأعمال بنسبة (13 %).

ويبين الشكل (3) توزع أفراد عينة البحث الذين أجابوا على الاستبيان وفق متغير الدرجة العلمية.

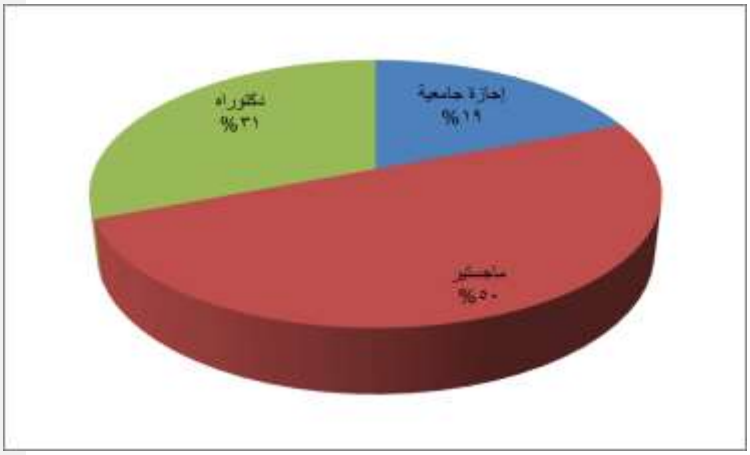

الشكل 8توزع أفراد عينة البحث الذين أجابوا على الاستبيان وفق متغير الدرجة العلمية

يتبين من الجدول السابق أن نصف افراد عينة البحث الذين أجابوا عن الاستبيان هم من حملة شهادة الماجستير، وتراوحت النسبة الباقية بين حملة الإجازة وحملة الدكتوراه.

1-1- عينة المقابلة: تألفت من سبع خبراء اقتصاديين تم اختيارهم بالطريقة القصدية من مجتمع البحث، وذلك بهدف تدعيم نتائج الاستبيان والحصول على إجابات موسعة ومفصلة بشكل أكثر.

3- أدوات البحث:

1-2- الاستبيان:

تم اختيار الاستبيان كأداة لجمع البيانات لمناسبته لأهداف البحث وأسئلته وفرضياته، ولإمكانية تطبيقه على عدد كبير من مجتمع الدراسة، وهو من أكثر الأدوات المستخدمة من حيث الجدوى العلمية والاعتمادية، وقد تصميم الاستبيان وفق الخطوات الآتية:

2-1- تحديد هدف الاستبيان:

هدف الاستبيان إلى تعرّف آراء الاقتصاديين حول إعادة تسعير الليرة وانعكاسها على الاقتصاد.

2-2- تصميم الاستبيان:

تم تصميم الاستبيان من قبل الباحثة بالاستناد إلى المراجع النظرية ذات الصلة والدراسات السابقة؛ إذ يتألف الاستبيان من خمسة محاور.

2-3- محاور الاستبيان:

تكّون الاستبيان من (32) عبارة توزعت على خمسة محاور، ويبين الجدول (2) توزع عبارات الاستبيان على محاوره.

جدول 2توزع عبارات الاستبيان على محاوره

البعد	أرقام العبارات	المجموع
الحاجة لإعادة تسعير الليرة	4-1	4
متطلبات إعادة تسعير الليرة	14-5	10
أثر إعادة التسعير على الاقتصاد السوري	22-15	8
تحديات إعادة تسعير الليرة	28-23	6
الشروط الدولية لإعادة تسعير الليرة	32-29	4

وقد تمت الاستجابة على الاستبيان باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، ويبين الجدول (3) خيارات الاستجابة على الاستبيان والقيم الموافقة لها.

جدول 3 خيارات الاستجابة على الاستبيان والقيم الموافقة لها

الخيارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

4- التحقق من صدق الاستبيان وثبات نتائجه:

بهدف التحقق من صدق الاستبيان وثبات نتائجه جرى تطبيقه بشكل أولي على عينة صغيرة من خارج العينة النهائية للبحث تكونت من (20) فرداً من الاقتصاديين (من مجتمع الدراسة ولكن من خارج العينة النهائية للبحث).

- **التحقق من صدق الاستبيان:**

بهدف التحقق من صدق الاستبيان جرى استخراج قيم معاملات الارتباط بيرسون (Pearson) بين الدرجات على كل عبارة، وبين الدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه العبارة، والجدول (4) يوضح نتائج ذلك.

جدول 4صدق الاتساق الداخلي للاستبيان

رقم العبارة	قيمة معامل الارتباط	رقم العبارة	قيمة معامل الارتباط
1	**0.953	17	*0.587
2	**0.793	18	**0.776
3	**0.803	19	*0.477
4	**0.831	20	**0.739
5	**0.813	21	**0.716
6	**0.636	22	**0.854
7	**0.718	23	*0.508
8	**0.828	24	**0.800
9	*0.570	25	**0.666
10	*0.547	26	**0.709
11	**0.779	27	**0.649
12	**0.843	28	**0.623
13	*0.471	29	**0.959
14	**0.688	30	**0.790
15	**0.600	31	**0.834
16	**0.773	32	**0.769

***دال عند 0.05**

****دال عند 0.01**

يتبين من الجدول (4) أن جميع قيم معاملات الارتباط بيرسون بين الدرجات على كل عبارة، وبين الدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه موجبة وذات دلالة معنوية، ما يدل على صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.

- **التحقق من ثبات نتائج الاستبيان:**

تم التحقق من ثبات نتائج الاستبيان من خلال استخراج معاملات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) على كل بُعد والجدول (5) يبين نتائج ذلك.

جدول 5قيم ألفا كرونباخ على أبعاد الاستبيان

المحور	مجموع العبارات	قيم ألفا كرونباخ
الحاجة لإعادة تسعير الليرة	4	0.863
متطلبات إعادة تسعير الليرة	10	0.875
أثر إعادة التسعير على الاقتصاد السوري	8	0.841
تحديات إعادة تسعير الليرة	6	0.731
الشروط الدولية لإعادة تسعير الليرة	4	0.859

يبيتن من الجدول السابق أن قيم ألفا كرونباخ لجميع أبعاد الاستبيان أكبر من (0.700) ما يدل على ثبات الاستبيان وصلاحيته للتطبيق في البحث الحالي.

5- الإجابة عن أسئلة البحث:

- **الإجابة عن السؤال الأول: ما درجة الحاجة لإعادة تسعير الليرة من وجهة نظر الاقتصاديين؟**

بهدف الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات استجابات أفراد عينة البحث على البعد الأول من الاستبيان وتم استخدام اختبار One Sample t test والجدول (6) يبين نتائج ذلك

جدول 6نتائج اختبار One Sample t test على عبارات الأول من الاستبيان

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم t	مستوى الدلالة	الموافقة
1) يعد إعادة تسعير الليرة حل ضروري ضمن حزمة إصلاحات في الاقتصاد السوري.	4.46	0.50	23.927	0.000	موافق

2) إعادة تسعير الليرة يحل مشكلة الأرقام الكبيرة في التداول	4.65	0.48	28.211	0.000	موافق
3) ضعف القوة الشرائية لليرة السورية يفرض إعادة تسعيرها بشكل عاجل	3.71	0.55	10.623	0.000	موافق
4) تأخير تنفيذ إعادة تسعير الليرة يزيد من تعقيد الأزمة النقدية	4.57	0.50	26.043	0.000	موافق
الدرجة الكلية للبعد	4.35	0.25	44.037	0.000	موافق

يتبين من الجدول السابق أن مستوى الدلالة الاحصائية لاختبار One Sample t test بالنسبة لجميع عبارات هذا البعد وبالنسبة للدرجة الكلية أصغر من (0.05)، كما تبين أن قيم المتوسطات الحسابية لدرجات استجابات أفراد عينة البحث على هذا البعد أكبر، وقيمة المتوسط العام للبعد أكبر من قيمة المتوسط الفرضي، ما يعني موافقة أفراد عينة البحث بالنسبة لعبارات هذا البعد ودرجته الكلية، ويمكن تفسير هذه النتائج وفق الآتي:

- 1) "يعد إعادة تسعير الليرة حل ضروري ضمن حزمة إصلاحات في الاقتصاد السوري" الموافقة على هذه العبارة تعكس إدراك الخبراء أن إعادة التسعير ليست إجراءً منفرداً، بل جزء من خطة شاملة للإصلاح الاقتصادي، تشمل ضبط السياسة المالية والنقدية، وتحسين إدارة المصارف، ودعم القطاعات الإنتاجية، فالخبراء يرون أن إعادة التسعير وحدها لا تكفي، لكنها ضرورية كمكمل للإصلاحات، وبالتالي الموافقة العالية تشير إلى إدراكهم لأهمية هذه الخطوة ضمن سياق أوسع.

- 2) "إعادة تسعير الليرة يحل مشكلة الأرقام الكبيرة في التداول" إن الخبراء يوافقون على هذه العبارة لأن إعادة التسعير تجعل التعاملات النقدية أسهل، تبسيط الحسابات وتقليل الأخطاء، وتحسين الكفاءة في السوق، دون أن يكون لها تأثير مباشر على القيمة الحقيقية للعملة، لكنها تعالج أزمة الرموز الكبيرة والأرقام الضخمة في الحياة اليومية.

- 3) "ضعف القوة الشرائية لليرة السورية يفرض إعادة تسعيرها بشكل عاجل"، هنا التركيز على الجانب الاقتصادي الواقعي والتأثير النفسي على المستهلكين والتجار، إن ضعف القوة

الشرائية يؤدي إلى صعوبة التعامل اليومي وفقدان الثقة بالعملة، مما يجعل إعادة التسعير ضرورة عاجلة لتحسين الصورة النفسية للنقد وتحفيز الاستقرار الاقتصادي النسبي.

- 4) "تأخير تنفيذ إعادة تسعير الليرة يزيد من تعقيد الأزمة النقدية"، إن هذه العبارة تشير إلى البعد الزمني للتدخل الاقتصادي، فموافقة الخبراء تعني أنهم يعتقدون أن التأجيل يؤدي إلى تراكم المشكلات النقدية، مثل استمرارية التضخم، صعوبة إدارة الحسابات الحكومية، وارتفاع تكلفة التعامل النقدي، وبالتالي ضرورة التنفيذ السريع لتجنب تفاقم الأزمة.

- تفسير الدرجة الكلية للمحور: جاءت قيمة المتوسط الحسابي للمحور ككل (4.35) وهذه النتيجة تدل على إجماع الخبراء على الحاجة الماسة لإعادة تسعير الليرة كخطوة استراتيجية ضمن حزمة الإصلاحات الاقتصادية، كما يشير إلى أن الخبراء يعتبرون إعادة التسعير إجراءً عملياً وضرورياً لتحسين التداول والنظام النقدي، وتقليل تعقيد الأزمة الاقتصادية، وبشكل عام، الموافقة الكلية تدعم أن إعادة التسعير تعتبر أولوية مرحلية في الإصلاح النقدي السوري.

- **الإجابة عن السؤال الثاني: ما متطلبات إعادة تسعير الليرة من وجهة نظر الاقتصاديين؟**

بهدف الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات استجابات أفراد عينة البحث على البعد الثاني من الاستبيان وتم استخدام اختبار One Sample t test والجدول (7) يبين نتائج ذلك

جدول 7 نتائج اختبار One Sample t test على عبارات البعد الثاني من الاستبيان

متطلبات إعادة تسعير الليرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم t	مستوى الدلالة	الموافقة
5) يتطلب إعادة تسعير الليرة تنفيذ إصلاحات جذرية في النظام المصرفي السوري	4.44	0.65	23.758	0.000	موافق
6) التحكم في التضخم شرطٌ أساسي قبل تنفيذ إعادة تسعير الليرة.	4.47	0.49	24.116	0.000	موافق
7) يتوجب التحكم في سعر الصرف في السوق الموازي بنسبة 80% قبل تنفيذ عملية إعادة	4.43	0.50	23.609	0.000	موافق

تسعير الليرة.					
8) توفير حزم دعم مالي مباشر لذوي الدخل المحدود ضروري قبل تطبيق تسعير الليرة	4.50	0.51	24.556	0.000	موافق
9) يتوجب تطوير الإطار القانوني الذي يجرّم المضاربة المالية.	4.25	0.44	23.629	0.000	موافق
10)تنفيذ حملات توعية مكثفة تُعدّ المواطن نفسياً لتقبّل الآثار الأولية لعملية تسعير الليرة.	4.46	0.33	23.927	0.000	موافق
11)رفع أسعار الفائدة بنسبة 5% ضروري لامتصاص السيولة الزائدة.	4.41	0.58	23.480	0.000	موافق
12)إعفاءات ضريبية للقطاع الصناعي تخفف الآثار السلبية لإعادة تسعير الليرة.	4.49	0.55	24.326	0.000	موافق
13)إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة وتقييم عملية إعادة تسعير الليرة.	4.62	0.49	27.247	0.000	موافق
14)التنسيق بين البنك المركزي والحكومة والقطاع الخاص شرط أساسي لنجاح عملية إعادة تسعير الليرة	4.46	0.50	23.927	0.000	موافق
الدرجة الكلية للبعد	4.46	0.34	35.281	0.000	موافق

يتبين من الجدول السابق أن مستوى الدلالة الاحصائية لاختبار One Sample t test بالنسبة لجميع عبارات هذا البعد وبالنسبة للدرجة الكلية أصغر من (0.05)، كما تبين أن قيم المتوسطات الحسابية لدرجات استجابات أفراد عينة البحث على هذا البعد أكبر، وقيمة المتوسط العام للبعد أكبر من قيمة المتوسط الفرضي، ما يعني موافقة أفراد عينة البحث بالنسبة لعبارات هذا البعد ودرجته الكلية، ويمكن تفسير هذه النتائج وفق الآتي:

- 1. يتطلب إعادة تسعير الليرة تنفيذ إصلاحات جذرية في النظام المصرفي السوري" إن عملية إعادة تسعير الليرة تتجاوز مجرد تغيير الأصفار أو تعديل القيمة الاسمية للعملة، فهي تتطلب بنية مصرفية قوية وموثوقة لإدارة النقد الجديد، ضبط السيولة، ومنع المضاربات. في سوريا، يعاني النظام المصرفي من ضعف الرقابة، انتشار السوق غير الرسمي، وعدم كفاية البنية التحتية التقنية. لذلك، وبناءً على ذلك فإن موافقة الخبراء تشير إلى أن أي إعادة

تسعير بدون إصلاحات مصرفية جذرية قد تؤدي إلى فشل العملية أو إيجاد فجوات كبيرة بين السعر الرسمي والسوق الموازي، مما يفاقم عدم الاستقرار الاقتصادي.

- 2. "التحكم في التضخم شرطٌ أساسي قبل تنفيذ إعادة تسعير الليرة" إن التضخم المرتفع يقلل قيمة العملة الجديدة بسرعة، ويؤثر سلباً على القوة الشرائية للمواطنين. فالخبراء وافقوا على هذا البند لأن السيطرة على التضخم تحتاج إلى ضبط أسعار السلع الأساسية، وتحسين إدارة السيولة النقدية، وتعزيز الثقة في الاقتصاد. في السياق السوري، وصلت معدلات التضخم إلى مستويات مرتفعة جداً خلال السنوات الأخيرة، فإن إعادة التسعير بدون التحكم بالتضخم قد تصبح غير فعالة وتؤدي إلى خسارة ثقة المواطنين في السياسات النقدية.

- 3. يتوجب التحكم في سعر الصرف في السوق الموازي بنسبة 80% قبل تنفيذ عملية إعادة تسعير الليرة" إن السوق الموازي يحدد قيمة العملة فعلياً، والفرق الكبير بين السعر الرسمي والموازي يعرقل إعادة التسعير، وبالتالي موافقة الخبراء تعكس إدراكهم أن السيطرة الجزئية (حوالي 80%) على السوق الموازي يمكن أن تقلل المضاربات والفجوة بين العملة الجديدة والقيمة الحقيقية، مما يسهل ضبط الأسعار ويعزز فعالية إعادة التسعير.

- 4. توفير حزم دعم مالي مباشر لذوي الدخل المحدود ضروري قبل تطبيق تسعير الليرة" إن الصدمات الأولية الناتجة عن إعادة التسعير عادة ما تؤثر على أسعار السلع الأساسية، مما يزيد الأعباء على الفئات الضعيفة. ويدعو إلى توفير دعم مالي مباشر يساعد على حماية القوة الشرائية، ويقلل من الاحتقان الاجتماعي، ويضمن قبول المواطنين للتغييرات الاقتصادية. الخبراء وافقوا على هذا البند لأن الجانب الاجتماعي مهم لتحقيق استقرار العملية النقدية، وبالتالي يتوجب دعم مالي مباشر لذوي الدخل المحدود مثل تقديم مبلغ مالي على كل بطاقة شخصية أو عائلية، أو تقديم سلع تموينية بأسعار رمزية.

- 5. يتوجب تطوير الإطار القانوني الذي يجرّم المضاربة المالية" إن المضاربة المالية، مثل المضاربة على العملات أو الأسعار، يمكن أن تقوض نجاح إعادة التسعير. فالخبراء وافقوا

على هذا البند لأن وجود قوانين صارمة وفعالة يضمن الحد من المضاربات، ويحمي السوق من تقلبات غير مبررة، ويعزز الثقة في سياسات الحكومة والبنك المركزي، إلا أن تلك الواقع الحالي يسير إلى وجود جهود في سبيل تطوير الإطار القانوني ولكنها لا تكفي لعملية إعادة تسعير العملة.

- 6. تنفيذ حملات توعية مكثفة تُعدّ المواطن نفسياً لتقبّل الآثار الأولية لعملية تسعير الليرة" إن التغيير النقدي غالباً ما يثير خوف المواطنين من فقدان مدخراتهم أو زيادة الأسعار. الحملات التوعوية تشرح الهدف والآثار المتوقعة وتخلق قبولا نفسيا للتغيير. خبراء الاقتصاد وافقوا على هذا البند لأنه يربط البعد النفسي والاجتماعي بالنجاح الاقتصادي، ويقلل من السلوكيات غير الرشيدة مثل الشراء المكثف أو سحب المدخرات.

- 7. رفع أسعار الفائدة بنسبة 5% ضروري لامتصاص السيولة الزائدة" إن السيولة الزائدة تزيد خطر التضخم وتضعف أي جهود لإعادة التسعير، كما أن رفع أسعار الفائدة يحفز الادخار ويقلل من الإنفاق المفرط، مما يساعد على استقرار الأسعار. موافقة الخبراء تعكس إدراكهم لأهمية الأدوات التقليدية للسياسة النقدية في بيئة اقتصادية غير مستقرة.

- 8. إعفاءات ضريبية للقطاع الصناعي تخفف الآثار السلبية لإعادة تسعير الليرة" إن إعادة التسعير يمكن أن تزيد تكاليف الإنتاج وتضغط على الربحية. إعفاءات ضريبية مؤقتة تساعد الصناعات على التكيف مع التغييرات النقدية، الحفاظ على الإنتاج، وتأمين الوظائف. الخبراء وافقوا على هذا البند لأن دعم القطاع الصناعي يساهم في استقرار الاقتصاد الكلي وتقليل التأثيرات السلبية على الأسعار.

- 9. إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة وتقييم عملية إعادة تسعير الليرة" إن وجود هيئة مستقلة تعزز الشفافية والثقة بالعملية النقدية، وتقلل المخاطر السياسية والاقتصادية. الخبراء وافقوا على هذا البند لأن الإدارة الدقيقة والمراقبة المستقلة ضرورية لمتابعة التنفيذ وتقديم تقارير دورية، خصوصاً في بيئة هشة ومتوترة مثل الاقتصاد السوري.

- 10. التنسيق بين البنك المركزي والحكومة والقطاع الخاص شرط أساسي لنجاح عملية إعادة تسعير الليرة، أي إعادة تسعير تحتاج لتوافق السياسات النقدية والمالية والتجارية. التنسيق بين البنك المركزي والحكومة يضمن انسجام السياسات، بينما مشاركة القطاع الخاص تساعد على استقرار الأسواق وتقليل المخاطر. موافقة الخبراء تعكس إدراكهم أن غياب التنسيق قد يؤدي إلى فشل العملية وإحداث صدمات اقتصادية واجتماعية.

- تفسير الدرجة الكلية للمحور: جاءت قيمة المتوسط الحسابي للمحور ككل (4.46) تُظهر موافقة خبراء الاقتصاد السوريين (أفراد عينة البحث) على محور متطلبات إعادة تسعير الليرة إدراكهم أن هذه العملية ليست مجرد تعديل رقمي للعملة، بل تتطلب إعداداً متكاملاً على مستويات متعددة لضمان نجاحها واستقرار الاقتصاد الوطني.

- **الإجابة عن السؤال الثالث: ما أثر إعادة التسعير على الاقتصاد السوري من وجهة نظر الاقتصاديين؟**

بهدف الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات استجابات أفراد عينة البحث على البعد الثالث من الاستبيان وتم استخدام اختبار One Sample t test والجدول (8) يبين نتائج ذلك

جدول 8 نتائج اختبار One Sample t test على عبارات البعد الثالث من الاستبيان

أثر إعادة التسعير على الاقتصاد السوري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم t	مستوى الدلالة	الموافقة
15)إعادة تسعير الليرة يبسط المعاملات المالية اليومية في الاقتصاد السوري.	4.78	0.42	35.127	0.000	موافق
16)تُعد عملية إعادة تسعير الليرة أداةً فعالة لاستعادة الثقة بالنظام النقدي السوري	3.78	0.64	9.997	0.000	موافق

17)إعادة التسعير ستساعد في مكافحة التضخم في الاقتصاد السوري.	4.50	0.50	24.556	0.000	موافق
18)إعادة التسعير ستحسن الثقة في النظام المالي السوري.	4.50	0.50	24.556	0.000	موافق
19)إعادة التسعير ستساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى سورية.	3.03	1.01	0.241	0.810	محايد
20)إعادة التسعير ستساهم في تحسين الناتج المحلي الإجمالي لسورية.	3.04	0.77	0.314	0.754	محايد
21)إعادة التسعير ستساهم في تحسين ميزان المدفوعات.	2.84	0.89	(1.497)	0.139	محايد
22)إعادة تسعير الليرة يؤثر إيجاباً على القدرة الشرائية للمواطنين	2.88	0.97	3.000	0.00	غير موافق
الدرجة الكلية للبعد	3.67	0.22	25.310	0.000	موافق

يتبين من الجدول السابق أن مستوى الدلالة الاحصائية لاختبار One Sample t test أصغر من (0.05) باستثناء ثلاث عبارات، وجاءت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارات أكبر من قيمة المتوسط الفرضي، ما يعني أن آراء أفراد عينة البحث موافقة على هذه العبارات؛ وهي:

- إعادة تسعير الليرة يبسط المعاملات المالية اليومية في الاقتصاد السوري" الموافقة على هذا البند تعكس إدراك الخبراء أن ارتفاع الأرقام النقدية في التداول اليومي يجعل العمليات المالية أكثر تعقيداً ويزيد احتمال الأخطاء والمضاربات. وإعادة التسعير تقلل عدد الأصفار في العملة، مما يسهل الحسابات اليومية، تبسيط المعاملات التجارية والمصرفية، ويزيد من كفاءة التعاملات النقدية، خاصة في ظل الاقتصاد السوري الذي يعاني من تضخم طويل الأمد وأسعار مرتفعة.

- تُعد عملية إعادة تسعير الليرة أداةً فعالة لاستعادة الثقة بالنظام النقدي السوري" إن فقدان الثقة بالعملة الوطنية أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد السوري. موافقة الخبراء على هذا البند تعكس اعتقادهم أن إعادة التسعير، عند تطبيقها بشكل مدروس وبإطار

قانوني وإداري واضح، يمكن أن تُرسل رسالة إيجابية للمواطنين والمستثمرين حول التزام الدولة بضبط العملة واستقرار الاقتصاد، مما يعزز الثقة بالنظام النقدي.

- إعادة التسعير ستساعد في مكافحة التضخم في الاقتصاد السوري"، على الرغم من أن التحكم في التضخم هو شرط لإعادة تسعير العملة، إلا أن هذه العملية ستكون مؤقتة وغير مستدامة في حال لم يتم اتخذا مجموعة من الإجراءات ومنها إعادة التسعير، وبالتالي فإن الخبراء وافقوا على هذا البند مع إدراكهم أن إعادة التسعير بحد ذاتها ليست أداة للحد من التضخم، لكنها جزء من حزمة سياسات نقدية شاملة تشمل ضبط السيولة، أسعار الفائدة، وإدارة السوق الموازي. فتبسيط العملة يسهل الرقابة على الأسعار والتحكم في المضاربات، مما يساهم في الحد من التضخم، خاصة عند دمجها مع سياسات مالية ونقدية داعمة.

- إعادة التسعير سيحسن الثقة في النظام المالي السوري" هذا البند مرتبط بالجانب النفسي والاجتماعي للعملية الاقتصادية. الموافقة تشير إلى أن الخبراء يعتقدون أن نجاح إعادة التسعير يرفع مستوى الثقة في المؤسسات المالية، المتمثلة بالبنوك ومصرف سورية المركزي، ويعزز شعور المواطنين والمستثمرين بالاستقرار المالي، وهو عنصر مهم لجذب الاستثمارات وحماية المدخرات من الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

كما يتبين من الجدول السابق أن مستوى الدلالة الاحصائية لاختبار One Sample t test بالنسبة لثلاث عبارات جاء أكبر من (0.05) ما يعني أن آراء أفراد عينة البحث محايدة بالنسبة لهذه العبارات وهي (إعادة التسعير ستساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى سورية، إعادة التسعير ستساهم في تحسين الناتج المحلي الإجمالي لسورية، إعادة التسعير ستساهم في تحسين ميزان المدفوعات) ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن حياد آراء الاقتصاديين تجاه أثر إعادة تسعير الليرة على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات يعكس إدراكهم أن هذه النتائج ليست مضمونة ولا ترتبط بشكل مباشر بمجرد تغيير القيمة الاسمية للعملة. فإعادة التسعير بحد ذاتها تمثل إجراءً نقدياً يهدف أساساً إلى تبسيط

المعاملات واستعادة الثقة بالعملة الوطنية، لكنها لا تكفي وحدها لمعالجة المشكلات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد السوري، وبالنسبة للاستثمارات الأجنبية، فإن قرار المستثمرين لا يعتمد فقط على استقرار العملة، بل يتأثر بجملة عوامل أخرى مثل البيئة القانونية، الاستقرار السياسي، البنية التحتية، وضمانات رأس المال. لذا رأى الخبراء أن إعادة التسعير قد لا تكون حافزاً كافياً لجذب الاستثمار في غياب إصلاحات أوسع، أما الناتج المحلي الإجمالي، فهو يعكس حجم الإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات، وهو مرتبط بقدرات الاقتصاد الإنتاجية، مستويات التشغيل، والتكنولوجيا. لذلك فإن إعادة التسعير وحدها لا ترفع الناتج المحلي، بل قد توفر فقط بيئة نقدية أكثر استقراراً تسمح بتفعيل سياسات إنتاجية لاحقة، وبالنسبة لميزان المدفوعات، فإن تحسنه يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات، الاستثمارات الخارجية، والتحويلات، أكثر مما يعتمد على تعديل العملة محلياً. ومن ثم فإن إعادة التسعير قد تساعد بشكل غير مباشر عبر تحسين الثقة العامة بالنظام المالي، لكنها لا تمثل عاملاً مباشراً في تعديل اختلالات الحساب الجاري أو حركة رؤوس الأموال، وبالتالي فإن حياد الخبراء هنا يعكس واقعية اقتصادية؛ إذ إن إعادة التسعير يُنظر إليها كخطوة تنظيمية مهمة لكنها غير كافية لإحداث تحولات كلية في الاستثمار أو النمو أو ميزان المدفوعات، ما لم ترافقها حزمة إصلاحات اقتصادية شاملة تشمل البيئة الاستثمارية والسياسات المالية والتجارية.

وأخيراً يبين الجدول السابق أن قيمة مستوى الدلالة الاحصائية بالنسبة للعبارة (إعادة تسعير الليرة يؤثر إيجاباً على القدرة الشرائية للمواطنين) أصغر من (0.05) وقيمة متوسطها الحسابي أصغر من قيمة المتوسط الفرضي[1]، ما يعني عدم موافقة أفراد عينة البحث على هذه العبارة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن عدم موافقة الاقتصاديين على العبارة القائلة بأن "إعادة تسعير الليرة يؤثر إيجاباً على القدرة الشرائية للمواطنين" يعود إلى أن هذا الإجراء يُعد خطوة شكلية لا تمس جوهر المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد السوري. فإعادة التسعير، مهما كان شكلها، لا تزيد من الدخل الحقيقي للأفراد ولا تقلل من مستويات التضخم المرتفعة، وإنما تقتصر آثارها على الجوانب المحاسبية وتبسيط المعاملات النقدية من خلال تقليص الأرقام

[1] قيمة المتوسط الفرضي هي 3

الكبيرة. وبما أن القوة الشرائية ترتبط أساساً بعوامل موضوعية مثل حجم الإنتاج المحلي، مستوى الأسعار، معدلات التضخم، ومستوى الدخول، فإن بقاء هذه العوامل دون إصلاح يجعل إعادة التسعير غير قادرة على تحقيق أثر ملموس على حياة المواطنين. وعليه، فإن غياب حزمة متكاملة من الإصلاحات الاقتصادية المرافقة، كتثبيت الأسعار، زيادة الأجور، وتحفيز النشاط الإنتاجي، ويمكن تفسير هذ النتيجة بأن الإجراء يُعد خطوة شكلية لا تمس جوهر المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد السوري. فإعادة التسعير، مهما كان شكلها، لا تزيد من الدخل الحقيقي للأفراد، وإنما تقتصر آثارها على الجوانب المحاسبية وتبسيط المعاملات النقدية من خلال تقليص الأرقام الكبيرة. وبما أن القوة الشرائية ترتبط أساساً بعوامل موضوعية مثل حجم الإنتاج المحلي، مستوى الأسعار، معدلات التضخم، ومستوى الدخل، فإن بقاء هذه العوامل دون إصلاح يجعل إعادة التسعير غير قادرة على تحقيق أثر ملموس على حياة المواطنين. وعليه، فإن غياب حزمة متكاملة من الإصلاحات الاقتصادية المرافقة، كتثبيت الأسعار، زيادة الأجور، وتحفيز النشاط الإنتاجي، يفسر حيا...

تفسير الدرجة الكلية للمحور: جاءت قيمة المتوسط الحسابي للمحور ككل (3.67) تُظهر موافقة خبراء الاقتصاد السوري (أفراد عينة البحث) على محور أثر إعادة التسعير على الاقتصاد السوري الأمر الذي يدل على أن خبراء الاقتصاد السوري من أفراد عينة البحث يتفقون بدرجة ملحوظة على أن لإعادة التسعير أثراً إيجابياً على الاقتصاد الوطني. ويُفسَّر ذلك بأن إعادة التسعير تُسهم في تبسيط العمليات المالية والمحاسبية، والحد من صعوبة التعامل مع الأرقام الكبيرة في التداول، فضلاً عن تعزيز مستوى الشفافية والثقة في النظام النقدي. ومع ذلك، فإن هذه النتيجة تعكس قناعة الخبراء بأن إعادة التسعير، على أهميتها، لا تُعَدُّ حلاً جذرياً بمفردها، بل ينبغي أن تأتي في إطار حزمة متكاملة من الإصلاحات الاقتصادية لضمان فاعليتها واستدامة أثرها.

- **الإجابة عن السؤال الرابع: ما تحديات إعادة التسعير من وجهة نظر الاقتصاديين؟**

بهدف الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات استجابات أفراد عينة البحث على البعد الرابع من الاستبيان وتم استخدام اختبار One Sample t test والجدول (9) يبين نتائج ذلك

جدول 9 نتائج اختبار One Sample t test على عبارات البعد الرابع من الاستبيان

تحديات إعادة التسعير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم t	مستوى الدلالة	الموافقة
23)إعادة التسعير قد تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم في المرحلة الانتقالية.	2.85	0.90	1.344-	0.183	محايد
24)إعادة التسعير قد تسبب ارتباكاً في السوق في الفترة الأولى من التنفيذ.	4.68	0.46	29.333	0.000	موافق
25)إعادة التسعير قد يكون لها تأثير سلبي على المدخرات المالية للأفراد.	2.69	0.48	5.471-	0.000	غير موافق
26)البيئة الاقتصادية السورية الحالية (عقوبات، تضخم 293%، انهيار الليرة) تُعيق نجاح إعادة التسعير.	3.26	0.70	3.099	0.003	موافق
27)غياب الاستقرار السياسي يشكل تحدياً أكبر من التحديات التقنية لإعادة التسعير.	3.03	0.42	0.574	0.568	محايد
28)غياب الإصلاح المؤسسي سيجعل إعادة التسعير مجرد تغيير شكلي	4.22	0.54	18.566	0.000	موافق
الدرجة الكلية للبعد الرابع	3.46	0.18	20.958	0.000	موافق

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- جاء مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار One Sample t test بالنسبة لأربع عبارات أصغر من (0.05)، وجاءت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارات أكبر من قيمة المتوسط الفرضي، وهذا يعني أن آراء أفراد عينة البحث موافقة على هذه العبارات؛ وهي إعادة التسعير قد تسبب ارتباكاً في السوق في الفترة الأولى من التنفيذ، البيئة الاقتصادية السورية الحالية تُعيق نجاح إعادة التسعير، غياب الإصلاح المؤسسي سيجعل إعادة التسعير مجرد تغيير شكلي) ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنه جاءت موافقة الاقتصاديين على هذه العبارات

انطلاقاً من قناعتهم بأن البيئة الاقتصادية السورية الراهنة غير مؤهلة لنجاح أي عملية إعادة تسعير للعملة الوطنية ما لم تُرافقها إصلاحات جوهرية. إذ يرون أن تطبيق هذا الإجراء في ظل ظروف تتسم بارتفاع معدلات التضخم إلى نحو 293% وانهيار قيمة الليرة والعقوبات الاقتصادية المفروضة سيؤدي بالضرورة إلى ارتباك في السوق خلال الفترة الأولى من التنفيذ نتيجة صعوبة التكيف مع القيم النقدية الجديدة وما يرافقه من اضطراب في آليات التسعير والتعاملات اليومية. كما أن إعادة التسعير قد تترك آثاراً سلبية على المدخرات المالية للأفراد، سواء من خلال تراجع ثقتهم بالعملة المحلية أو نتيجة إعادة تقييم أصولهم النقدية بشكل غير منصف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن غياب الإصلاح المؤسسي والإداري العميق يجعل من إعادة التسعير خطوة شكلية لا تنعكس إيجاباً على الواقع الاقتصادي، بل قد تزيد من حجم التحديات المرتبطة بفقدان الثقة والاستقرار النقدي.

- جاء مستوى الدلالة الاحصائية لاختبار One Sample t test بالنسبة لعبارتين أكبر من (0.05) أي أن آراء أفراد عينة البحث محايدة بالنسبة لهاتين العبارتين وهما (إعادة التسعير قد تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم في المرحلة الانتقالية، غياب الاستقرار السياسي يشكل تحدياً أكبر من التحديات التقنية لإعادة التسعير)، ويمكن تفسير حياد آراء الاقتصاديين تجاه هاتين العبارتين بأنهما تعكسان جدلية قائمة يصعب حسمها بشكل قاطع في ظل الظروف الراهنة. فبالنسبة للعبارة الأولى المتعلقة باحتمال ارتفاع معدل التضخم خلال المرحلة الانتقالية لإعادة التسعير، يرى بعض الخبراء أن التضخم يرتبط بشكل رئيسي بضعف البنية الإنتاجية وزيادة عرض النقود، وليس بعملية إعادة التسعير بحد ذاتها، في حين يؤكد آخرون أن الأثر النفسي واضطراب السوق في بداية التنفيذ قد يؤديان إلى موجة تضخمية مؤقتة، فإذا كانت العملية مجرد إعادة تسمية للأرقام بدون زيادة الكتلة النقدية، ففي هذه الحالة، التضخم لن يرتفع بشكل مباشر، لأنه لم يتم ضخ أموال جديدة في الاقتصاد، أما إذا رافقتها سياسات نقدية توسعية، مثل طباعة نقود جديدة لتمويل العجز أو المصروفات الحكومية، فإن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، وهذا الذي يفسر الدرجة المتوسطة بالنسبة لهذه

العبارة، أما بالنسبة للعبارة الثانية التي جاءت ضمن فئة المحايد، والمتمثلة بغياب الاستقرار السياسي باعتباره تحدياً أكبر من التحديات التقنية، فقد انقسمت الآراء بين من يربط نجاح أي إصلاح نقدي بتهيئة بيئة سياسية مستقرة قادرة على استعادة الثقة بالعملة الوطنية، وبين من يعتبر أن التحديات التقنية والإدارية والمؤسسية تمثل عائقاً عملياً مباشراً أمام نجاح عملية إعادة التسعير حتى في ظل تحسن نسبي في الأوضاع السياسية. هذا التباين في تقدير العوامل المؤثرة يفسر حيادية آراء الخبراء وعدم ميلها نحو القبول أو الرفض التام.

- تفسير الدرجة الكلية للمحور: جاءت قيمة المتوسط الحسابي للمحور ككل (3.46) تُظهر موافقة خبراء الاقتصاد السوري (أفراد عينة البحث) على محور أثر "تحديات إعادة التسعير' ويعني ذلك أن خبراء الاقتصاد السوري من أفراد عينة البحث يُجمعون على وجود تحديات حقيقية تواجه عملية إعادة التسعير، وتشير هذه النتيجة إلى أن الخبراء لا ينكرون أهمية إعادة التسعير كأداة إصلاحية، إلا أنهم يؤكدون في الوقت ذاته أن هذه الخطوة محفوفة بصعوبات ومعوقات ينبغي أخذها في الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية ذات الصلة.

- **الإجابة عن السؤال الخامس: ما الشروط الدولية لإعادة تسعير الليرة من وجهة نظر الاقتصاديين؟**

بهدف الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات استجابات أفراد عينة البحث على البعد الخامس من الاستبيان وتم استخدام اختبار One Sample t test والجدول (10) يبين نتائج ذلك

جدول 10 نتائج اختبار One Sample t test على عبارات البعد الخامس من الاستبيان

الشروط الدولية لإعادة تسعير الليرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم t	مستوى الدلالة	الموافقة
29)يتطلب إعادة تسعير الليرة رفع العقوبات الدولية	3.63	0.72	7.341	0.000	موافق
30)إعادة تسعير الليرة يتطلب توفير دعم فني من صندوق النقد الدولي لتصميم آليات التسعير	3.87	0.70	10.072	0.000	موافق
31)حصول سورية على قروض دولية ضروري لضمان سيولة العملة الأجنبية	3.90	0.60	12.288	0.000	موافق
32)التنسيق مع الدول المجاورة يعزز فرص نجاح إعادة تسعير الليرة	3.94	0.64	12.056	0.000	موافق
الدرجة الكلية للبعد الخامس	3.83	0.54	12.772	0.000	موافق

يتبين من الجدول السابق أن مستوى الدلالة الاحصائية لاختبار One Sample t test بالنسبة لعبارات هذه المحور وبالنسبة للدرجة الكلية أصغر من (0.05)، وجاءت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارات أكبر من قيمة المتوسط الفرضي، ما يعني أن آراء أفراد عينة البحث موافقة على عبارات هذا المحور ودرجته الكلية؛ وفيما يلي تفسير نتائج ذلك

- العبارة" يتطلب إعادة تسعير الليرة رفع العقوبات الدولية" حيث يرى الخبراء أن العقوبات الاقتصادية تشكّل عائقاً رئيسياً أمام أي عملية إعادة تسعير ناجحة، لأنها

تحد من قدرة الدولة على الوصول إلى الموارد المالية الدولية والتعامل مع البنوك الأجنبية.

- العبارة" إعادة تسعير الليرة يتطلب توفير دعم فني من صندوق النقد الدولي لتصميم آليات التسعير": يشير الخبراء هنا إلى أهمية الاستعانة بالخبرات الدولية لضمان تصميم آليات فعّالة تعكس واقع السوق وتدعم الاستقرار النقدي.
- العبارة" حصول سورية على قروض دولية ضروري لضمان سيولة العملة الأجنبية" تتفق آراء الخبراء على أن توفير السيولة بالدولار أو العملات الأجنبية يعد شرطاً أساسياً لضمان نجاح إعادة التسعير وتجنب الأزمات النقدية.
- العبارة" التنسيق مع الدول المجاورة يعزز فرص نجاح إعادة تسعير الليرة" يرى الخبراء أن التعاون الاقتصادي والنقدي مع الدول المجاورة يساهم في تسهيل تدفقات التجارة والتمويل، ويحد من الضغوط على العملة المحلية.
- أما بالنسبة لدرجة الموافقة الكلية للمحور، فإن المتوسط الحسابي يعكس اتجاهاً نحو الموافقة، مما يشير إلى أن الخبراء يعتبرون أن نجاح إعادة تسعير الليرة لا يعتمد فقط على العوامل الداخلية، بل يرتبط أيضاً بشروط دولية وإقليمية واضحة، تشمل إزالة العقوبات، الدعم الفني الدولي، توفير السيولة الأجنبية، والتنسيق مع الدول المجاورة.

- **هل توجد فروق معنوية بين آراء الخبراء فيما يتعلق بإعادة تسعير الليرة وانعكاسها على الاقتصاد وفق متغيرات (مكان العمل، الاختصاص، الدرجة العلمية)؟**

- **متغير مكان العمل:**

لتحديد دلالة الفروق بين بين متوسطات درجات استجابات الخبراء من أفراد عينة البحث على محاور الاستبيان تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على أبعاد الاستبيان، وتم استخدام الاختبار الإحصائي "تحليل التباين الأحادي الجانب (أنوفا) (ANOVA) للمقارنات المتعددة وفق متغير مكان العمل، والجدولين الآتيين يبينان نتائج ذلك.

جدول 11المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على أبعاد الاستبيان وفق متغير مكان العمل

البعد	مكان العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الحاجة لإعادة تسعير الليرة	مصرف سورية المركزي	8	4.31	0.26
	وزارة المالية	7	4.32	0.28
	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	12	4.38	0.29
	جامعة دمشق (كلية الاقتصاد)	11	4.34	0.26
	مصرف خاص	18	4.36	0.23
	غرفة تجارة دمشق	7	4.39	0.24
	جمعية حماية المستهلك	5	4.25	0.31
متطلبات إعادة تسعير الليرة	مصرف سورية المركزي	8	4.53	0.39
	وزارة المالية	7	4.37	0.30
	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	12	4.54	0.34
	جامعة دمشق (كلية الاقتصاد)	11	4.51	0.32
	مصرف خاص	18	4.44	0.30
	غرفة تجارة دمشق	7	4.37	0.42
	جمعية حماية المستهلك	5	4.36	0.50
أثر إعادة التسعير على الاقتصاد السوري	مصرف سورية المركزي	8	3.63	0.21
	وزارة المالية	7	3.82	0.31
	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	12	3.64	0.24
	جامعة دمشق (كلية الاقتصاد)	11	3.70	0.24

تحديات إعادة تسعير الليرة	مصرف خاص	18	3.64	0.19
	غرفة تجارة دمشق	7	3.63	0.16
	جمعية حماية المستهلك	5	3.73	0.14
	مصرف سورية المركزي	8	3.44	0.15
	وزارة المالية	7	3.57	0.16
	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	12	3.39	0.25
	جامعة دمشق (كلية الاقتصاد)	11	3.39	0.14
	مصرف خاص	18	3.48	0.15
	غرفة تجارة دمشق	7	3.45	0.19
	جمعية حماية المستهلك	5	3.53	0.18
الشروط الدولية لإعادة تسعير الليرة	مصرف سورية المركزي	8	3.69	0.62
	وزارة المالية	7	3.93	0.53
	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	12	3.79	0.57
	جامعة دمشق (كلية الاقتصاد)	11	3.61	0.50
	مصرف خاص	18	4.00	0.50
	غرفة تجارة دمشق	7	3.86	0.69
	جمعية حماية المستهلك	5	3.90	0.34

جدول 12نتائج الاختبار (أنوفا) وفق متغير مكان العمل

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمF	قيمة الدلالة	القرار
الحاجة لإعادة تسعير الليرة	بين المجموعات	0.089	6	0.015	0.218	0.970	لا توجد فروق دالة
	داخل المجموعات	4.165	61	0.068			
	المجموع	4.254	67				
متطلبات إعادة تسعير الليرة	بين المجموعات	0.304	6	0.051	0.414	0.867	لا توجد فروق دالة
	داخل المجموعات	7.479	61	0.123			
	المجموع	7.783	67				
أثر إعادة التسعير على الاقتصاد السوري	بين المجموعات	0.247	6	0.041	0.854	0.534	لا توجد فروق دالة
	داخل المجموعات	2.945	61	0.048			
	المجموع	3.193	67				
تحديات إعادة تسعير الليرة	بين المجموعات	0.234	6	0.039	1.242	0.298	لا توجد فروق دالة
	داخل المجموعات	1.916	61	0.031			
	المجموع	2.150	67				
الشروط الدولية لإعادة تسعير الليرة	بين المجموعات	1.311	6	0.219	0.735	0.623	لا توجد فروق دالة
	داخل المجموعات	18.140	61	0.297			
	المجموع	19.451	67				

يتبين من الجدول السابق أن قيم الدلالة الإحصائية لاختبار anova أكبر من (0.05) بالنسبة لجميع أبعاد الاستبيان، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الخبراء فيما يتعلق بإعادة تسعير الليرة وانعكاسها على الاقتصاد وفق متغير (مكان العمل).

تشير نتيجة عدم وجود فروق معنوية بين آراء الخبراء حول محاور الاستبيان وفق متغير مكان العمل إلى أن اتجاهاتهم نحو قضية إعادة تسعير الليرة السورية متقاربة بغض النظر عن الجهة التي يعملون فيها، ويُعزى ذلك إلى أن المحاور الخمسة المدروسة تمثل قضايا عامة وبديهية في الاقتصاد الكلي وليست مسائل تفصيلية تخص مؤسسة بعينها، مما جعل المبحوثين يتبنون مواقف متشابهة تجاهها. كما أن معظم الخبراء ينتمون إلى خلفية معرفية واحدة في العلوم الاقتصادية والمالية، مما يعزز من الوحدة المرجعية الفكرية لديهم ويقود إلى تجانس مواقفهم. ويضاف إلى ذلك أن الواقع الاقتصادي السوري الحالي وما يفرضه من تراجع في القوة الشرائية وتفاقم التحديات جعل الرؤية العامة موحدة تجاه الحاجة لإعادة التسعير وما يرتبط بها من شروط ومتطلبات. وتدعم نتائج الإحصاء الوصفي هذا التوجه من خلال إظهار مستوى موافقة مرتفع بين جميع الخبراء، الأمر الذي يفسر من الناحية الإحصائية عدم ظهور فروق دالة تعزى لمكان العمل، ويعكس من الناحية العلمية وجود شبه إجماع وطني على طبيعة القضية وأبعادها.

ويبين الشكل (4) المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة البحث على أبعاد الاستبيان وفق متغير مكان العمل

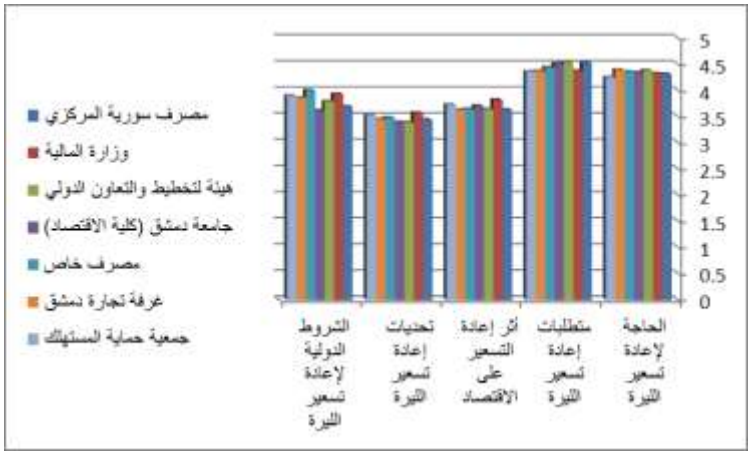

الشكل 9المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة البحث على أبعاد الاستبيان وفق متغير مكان العمل

- **متغير الاختصاص:**

لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات درجات استجابات الخبراء من أفراد عينة البحث على محاور الاستبيان تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على أبعاد الاستبيان، وتم استخدام الاختبار الإحصائي "تحليل التباين الأحادي الجانب (ANOVA) للمقارنات المتعددة وفق متغير الاختصاص، والجدولين الآتيين يبينان نتائج ذلك.

جدول 13المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على أبعاد الاستبيان وفق متغير الاختصاص

البعد	الاختصاص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الحاجة لإعادة تسعير الليرة	محاسبة	16	4.39	0.22
	علوم مالية ومصرفية	43	4.34	0.26
	إدارة أعمال	9	4.28	0.26
متطلبات إعادة تسعير الليرة	محاسبة	16	4.50	0.41
	علوم مالية ومصرفية	43	4.46	0.33
	إدارة أعمال	9	4.37	0.28
أثر إعادة التسعير على الاقتصاد السوري	محاسبة	16	3.69	0.24
	علوم مالية ومصرفية	43	3.66	0.22
	إدارة أعمال	9	3.67	0.19
تحديات إعادة تسعير الليرة	محاسبة	16	3.48	0.23
	علوم مالية ومصرفية	43	3.44	0.16
	إدارة أعمال	9	3.50	0.17
الشروط الدولية لإعادة تسعير الليرة	محاسبة	16	3.91	0.58
	علوم مالية ومصرفية	43	3.79	0.54
	إدارة أعمال	9	3.92	0.50

جدول 14نتائج الاختبار (أنوفا) وفق متغير الاختصاص

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمF	قيمة الدلالة	القرار
الحاجة لإعادة تسعير الليرة	بين المجموعات	0.074	2	0.037	0.576	0.565	لا توجد فروق دالة
	داخل المجموعات	4.180	65	0.064			
	المجموع	4.254	67				
متطلبات إعادة تسعير الليرة	بين المجموعات	0.104	2	0.052	0.440	0.646	لا توجد فروق دالة
	داخل المجموعات	7.679	65	0.118			
	المجموع	7.783	67				

أثر إعادة التسعير على الاقتصاد السوري	بين المجموعات	0.009	2	0.004	0.090	0.914	لا توجد فروق دالة
	داخل المجموعات	3.184	65	0.049			
	المجموع	3.193	67				
تحديات إعادة تسعير الليرة	بين المجموعات	0.040	2	0.020	0.610	0.546	لا توجد فروق دالة
	داخل المجموعات	2.110	65	0.032			
	المجموع	2.150	67				
الشروط الدولية لإعادة تسعير الليرة	بين المجموعات	0.226	2	0.113	0.381	0.684	لا توجد فروق دالة
	داخل المجموعات	19.226	65	0.296			
	المجموع	19.451	67				

يتبين من الجدول السابق أن قيم الدلالة الاحصائية لاختبار ANOVA أكبر من (0.05) بالنسبة لجميع أبعاد الاستبيان، ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الخبراء فيما يتعلق بإعادة تسعير الليرة وانعكاسها على الاقتصاد وفق متغير (الاختصاص)

إن عدم وجود فروق معنوية بين آراء الخبراء حول محاور الاستبيان وفق متغير الاختصاص يعكس أن الرؤية تجاه قضية إعادة تسعير الليرة السورية تكاد تكون موحدة بين مختلف التخصصات الاقتصادية والمالية والأكاديمية. ويُفسر ذلك بأن المحاور المدروسة تمثل قضايا كلية عامة تؤثر في الاقتصاد الوطني ككل، ولا تقتصر على زاوية نظر تخصصية ضيقة، مما جعل استجابات الخبراء متقاربة رغم تنوع اختصاصاتهم. كما أن التكوين العلمي والمهني لهؤلاء الخبراء ينطلق في جوهره من قاعدة معرفية مشتركة في العلوم الاقتصادية، وهو ما يعزز تجانسهم في تقدير خطورة الأزمة النقدية وأهمية إعادة التسعير كخيار إصلاحي. إضافة إلى ذلك، فإن شدة التحديات الاقتصادية في سورية وتراجع القوة الشرائية للعملة الوطنية عوامل فرضت نوعاً من الإجماع بين الخبراء بغض النظر عن مجال تخصصهم، وهو ما أكدته نتائج الإحصاء الوصفي التي أظهرت موافقة بشكل عام، الأمر الذي يفسر من الناحية الإحصائية غياب الفروق الدالة تبعاً لمتغير الاختصاص، ويشير علمياً إلى تقارب الرؤية بين مختلف التخصصات الاقتصادية نحو هذه القضية.

ويبين الشكل (5) المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة البحث على أبعاد الاستبيان وفق متغير الاختصاص.

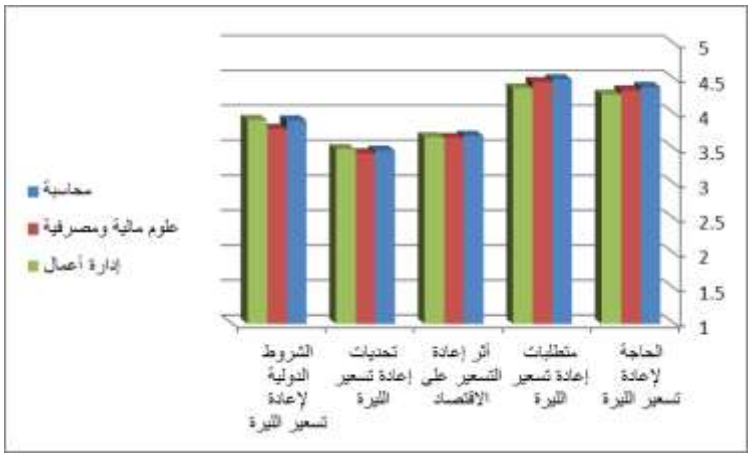

الشكل 10المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة البحث على أبعاد الاستبيان وفق متغير الاختصاص.

- **متغير الدرجة العلمية:**

لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات درجات استجابات الخبراء من أفراد عينة البحث على محاور الاستبيان تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على أبعاد الاستبيان، وتم استخدام الاختبار الإحصائي "تحليل التباين الأحادي الجانب (ANOVA) للمقارنات المتعددة وفق متغير الدرجة العلمية، والجدولين الآتيين يبينان نتائج ذلك.

جدول 15المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على أبعاد الاستبيان وفق متغير الدرجة العلمية

البعد	الدرجة العلمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الحاجة لإعادة تسعير الليرة	إجازة جامعية	13	4.27	0.28
	ماجستير	34	4.36	0.26
	دكتوراه	21	4.37	0.22
متطلبات إعادة تسعير الليرة	إجازة جامعية	13	4.35	0.28
	ماجستير	34	4.46	0.37
	دكتوراه	21	4.52	0.32
أثر إعادة التسعير على الاقتصاد السوري	إجازة جامعية	13	3.58	0.24
	ماجستير	34	3.69	0.19
	دكتوراه	21	3.70	0.24
تحديات إعادة تسعير	إجازة جامعية	13	3.52	0.15

الليرة	ماجستير	34	3.43	0.20
	دكتوراه	21	3.46	0.16
الشروط الدولية لإعادة تسعير الليرة	إجازة جامعية	13	3.69	0.48
	ماجستير	34	3.79	0.52
	دكتوراه	21	3.99	0.59

جدول 16نتائج الاختبار (أنوفا) وفق متغير الدرجة العلمية

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمF	قيمة الدلالة	القرار
الحاجة لإعادة تسعير الليرة	بين المجموعات	0.095	2	0.047	0.740	0.481	لا توجد فروق دالة
	داخل المجموعات	4.159	65	0.064			
	المجموع	4.254	67				
متطلبات إعادة تسعير الليرة	بين المجموعات	0.238	2	0.119	1.023	0.365	لا توجد فروق دالة
	داخل المجموعات	7.545	65	0.116			
	المجموع	7.783	67				
أثر إعادة التسعير على الاقتصاد السوري	بين المجموعات	0.135	2	0.067	1.434	0.246	لا توجد فروق دالة
	داخل المجموعات	3.058	65	0.047			
	المجموع	3.193	67				
تحديات إعادة تسعير الليرة	بين المجموعات	0.092	2	0.046	1.459	0.240	لا توجد فروق دالة
	داخل المجموعات	2.058	65	0.032			
	المجموع	2.150	67				
الشروط الدولية لإعادة تسعير الليرة	بين المجموعات	0.814	2	0.407	1.419	0.249	لا توجد فروق دالة
	داخل المجموعات	18.638	65	0.287			
	المجموع	19.451	67				

يتبين من الجدول السابق أن قيم الدلالة الإحصائية لاختبار ANOVA أكبر من (0.05) بالنسبة لجميع أبعاد الاستبيان، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الخبراء فيما يتعلق بإعادة تسعير الليرة وانعكاسها على الاقتصاد وفق متغير (الدرجة العلمية).

إن عدم وجود فروق معنوية بين آراء الخبراء حول محاور الاستبيان وفق متغير الدرجة العلمية يشير إلى أن مستوى التحصيل الأكاديمي لم يؤثر بشكل جوهري في تشكيل اتجاهاتهم نحو قضية إعادة تسعير الليرة السورية، ويُعزى ذلك إلى أن المحاور المدروسة تمثل قضايا اقتصادية كلية واضحة ومشتركة يمكن إدراكها على نحو متقارب من قبل جميع الخبراء، بغض

النظر عن درجتهم العلمية. كما أن الخبراء المشاركين يتميزون بامتلاكهم خبرة عملية ومهنية في مجال الاقتصاد والمال، الأمر الذي يجعل عامل الخبرة العملية أكثر تأثيراً من عامل الدرجة الأكاديمية في تحديد الموقف من هذه القضايا. إضافة إلى ذلك، فإن الظروف الاقتصادية الراهنة في سورية وما تفرضه من تحديات وضغوط واضحة للجميع ساهمت في توحيد الرؤية تجاه أهمية إعادة التسعير وشروطه، وهو ما أكدته نتائج الإحصاء الوصفي التي أظهرت مستوى موافقة مرتفع على جميع المحاور، مما يفسر إحصائياً غياب الفروق الدالة تبعاً لمتغير الدرجة العلمية، ويعكس علمياً وجود إجماع بين مختلف المستويات الأكاديمية على طبيعة هذه القضية.

ويبين الشكل (6) المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة البحث على أبعاد الاستبيان وفق متغير الدرجة العلمية.

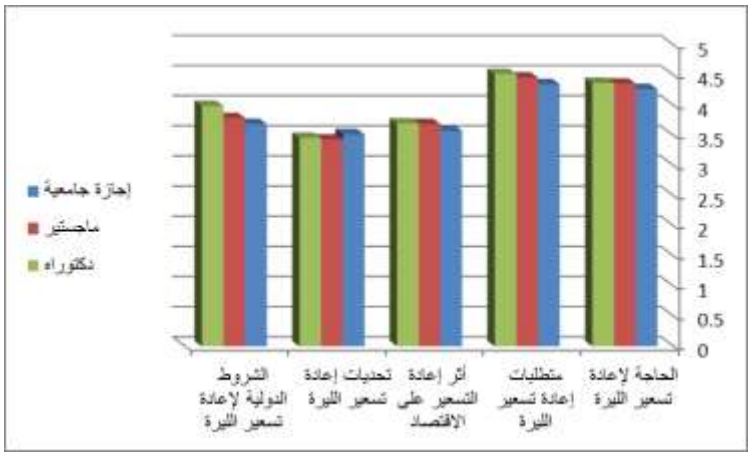

الشكل 11المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة البحث على أبعاد الاستبيان وفق متغير الدرجة العلمية.

مناقشة نتائج المقابلة:

تم إجراء مقابلة مع سبعة من الاقتصاديين يعملون في (مصرف سورية المركزي، وزارة المالية، هيئة لتخطيط والتعاون الدولي، جامعة دمشق (كلية الاقتصاد) وذلك بهدف الحصول على نتائج أدق لأسئلة البحث، وفيما يلي ملخص لنتائج المقابلات،

ملخص نتائج مقابلات الاقتصاديين (عددهم 7)

المحور الأول: الخلفية العامة وإدراك الظاهرة

- أجمع الخبراء السبعة على أن الليرة لم تعد تؤدي وظيفتها كمخزان للقيمة، بل باتت عاجزة عن حفظ مدخرات المواطنين.
- وصف خمسة خبراء الليرة بأنها "عملة للتداول اليومي فقط"، لا يعتمد عليها المواطنون في الادخار أو الاستثمار.
- أشار (ثلاثة) من الخبراء إلى أن الاعتماد شبه الكلي على الدولار والذهب في المدخرات دليل على انهيار الثقة.
- الاستقرار النقدي:
- أكد (ستة) خبراء أن الاستقرار النقدي الحالي "مصطنع وهش"، يعتمد على تدخلات إدارية قصيرة الأمد من المصرف المركزي.
- خبير واحد رأى أن هناك محاولات للسيطرة على السوق، لكنها لا تستند إلى قاعدة إنتاجية قوية، مما يجعل أي استقرار مؤقتاً.
- **الأسباب التي أدت إلى تراجع قيمة الليرة:**
- اتفق الخبراء على أن تراجع قيمة الليرة نتج عن مزيج من العوامل الداخلية والخارجية:

- العوامل السياسية والأمنية (سبع خبراء): استمرار الحرب والصراع السياسي أدى إلى فقدان الثقة بالاقتصاد الوطني، وهروب رؤوس الأموال.
- العقوبات الدولية (ستة خبراء): أثّرت بشكل مباشر على تدفق القطع الأجنبي وعلى إمكانية تمويل التجارة الخارجية.
- ضعف الإنتاج المحلي (خمسة خبراء): انهيار البنية الصناعية والزراعية وزيادة الاعتماد على الاستيراد جعلت الليرة مكشوفة أمام أي صدمة.
- السياسات الاقتصادية غير المستقرة (أربعة خبراء): إن إصدار قرارات متضاربة، وتعدد أسعار الصرف، والاعتماد على حلول إسعافية قصيرة المدى.
- المضاربة في السوق السوداء (ثلاثة خبراء): ساهمت في تعميق فجوة الثقة بين المواطنين والعملة المحلية.
- إدراك المواطنين والفاعلين الاقتصاديين لفكرة إعادة التسعير
- أكد أربعة خبراء أن المواطنين ينظرون بعين الشك والريبة إلى أي حديث عن إعادة التسعير، ويربطونها بمحاولة "تجميل شكلية" دون معالجة جوهرية.
- قال (اثنين من الخبراء بأن بعض شرائح المجتمع (خصوصاً التجار) قد يرحبون بها إذا ساعدت على تبسيط المعاملات وتقليل الأصفار.
- (ثلاثة) خبراء أشاروا إلى أن المصارف والشركات ترى في إعادة التسعير وسيلة تقنية لتسهيل المحاسبة وإعداد الموازنات، لكنها لا تراها حلاً للأزمة النقدية.
- إجماع جميع الخبراء: العقوبات لعبت دوراً أساسياً في شلّ حركة الاقتصاد السوري:
- حرمان المصارف السورية من الوصول إلى النظام المالي العالمي جعل التحويلات مكلفة وبطيئة.
- التأثير على التضخم: معظم الخبراء حذروا من أن إعادة التسعير لوحدها قد ترفع التضخم مؤقتاً، إلا أن ضبط السياسة النقدية يمكن أن يقلل من المخاطر.

- الموازنة والدين العام: رأى أربعة خبراء أنها لن تؤثر بشكل مباشر إلا إذا رافقتها إصلاحات في الإيرادات والنفقات العامة.

- الاستثمارات والثقة: اتفق (ستة) خبراء على أن إعادة التسعير قد تُسهم في تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي إذا تمت ضمن حزمة إصلاحات، لكن لا يمكن التعويل عليها منفردة لجذب الاستثمارات.

المحور الثالث: الأبعاد الاجتماعية والنفسية

- الانعكاسات الاجتماعية: أجمع الخبراء أن المواطن البسيط سيتأثر نفسياً بعملية الاستبدال النقدي، حيث ستُولد مخاوف من فقدان القيمة. لكن ثلاثة خبراء أشاروا إلى إمكانية تحويل العملية إلى عامل طمأنة إذا اقترنت بحملات توعية وشفافية.

- التجارب الدولية الإيجابية: ذُكرت تركيا (2005) كحالة ناجحة ساعدت على استعادة الثقة نسبياً، خلافاً لفنزويلا وزيمبابوي حيث فشلت العملية بسبب غياب الاستقرار السياسي.

المحور الرابع: التجارب الدولية

- 1. العوامل المشتركة التي جعلت إعادة التسعير ضرورية

- التضخم الجامح وفقدان السيطرة على الأسعار:

- أجمع الخبراء (7 من 7) أن السبب الرئيسي الذي دفع دولاً مثل فنزويلا وزيمبابوي وتركيا إلى إعادة التسعير كان التضخم المفرط الذي حوّل المعاملات المالية إلى عبء بسبب الأعداد الهائلة من الأصفار.

- زيمبابوي: وصل التضخم إلى ملايين في المئة، مما جعل العملة بلا قيمة تقريباً.

- فنزويلا: شهدت فترات طويلة من تضخم تجاوز 1000% سنوياً.

- تركيا: رغم أن التضخم كان أقل من الحالتين السابقتين، إلا أن الأرقام الكبيرة أصبحت عائقاً محاسبياً ونفسياً.

- أكد ستة خبراء أن الثقة عامل مركزي في أي قرار لإعادة التسعير. في الحالات الثلاث (تركيا، فنزويلا، زيمبابوي)، كان المواطنون يفضلون الاحتفاظ بعملات أجنبية (الدولار أو اليورو) على عملتهم المحلية.

- الأعباء المحاسبية والإدارية:

- (أربع) خبراء أكدوا أن الأرقام الكبيرة في الموازنات، الحسابات البنكية، والضرائب دفعت الحكومات إلى تبسيط النظام النقدي بإزالة الأصفار.

- 2. النتائج الاقتصادية والاجتماعية المتكررة

- أثر نفسي أولي إيجابي:

- أشار 5 خبراء إلى أن معظم التجارب أظهرت "تحسناً نفسياً مؤقتاً" لدى المواطنين، إذ شعروا أن العملة أصبحت "أقوى شكلياً" بعد إزالة الأصفار.

- مثال: في تركيا، تحولت الليرة الجديدة من 1,000,000 ليرة قديمة إلى 1 ليرة جديدة، ما جعل المواطنين يشعرون براحة في التعاملات اليومية.

- عودة الأزمات بسرعة في غياب إصلاحات:

- شدد ستة من الخبراء على أن إعادة التسعير في فنزويلا وزيمبابوي لم تمنع استمرار التضخم، بل سرعان ما فقدت العملة قيمتها مجدداً.

- السبب: غياب سياسات نقدية صارمة، وغياب استقرار سياسي وأمني.

- التكلفة الاقتصادية المباشرة:

- أشار ثلاثة خبراء إلى أن طباعة العملة الجديدة، تعديل الأنظمة المصرفية، وتوعية المجتمع كلفت الحكومات مليارات الدولارات، ما مثّل عبئاً إضافياً.

الخلاصة للمحور الرابع:

يرى الخبراء أن التجارب الدولية تقدم دروساً بالغة الأهمية لسورية: إعادة التسعير يمكن أن تُكسب المواطن شعوراً نفسياً بالراحة، لكنها لا تُجدي إذا لم تُدعم بإصلاحات اقتصادية جذرية، وتحقيق استقرار سياسي وأمني، وتوفير احتياطيات مالية كافية. التجربة التركية أقرب نموذج يمكن لسورية الاستفادة منه، بينما تُعد تجربتا فنزويلا وزيمبابوي تحذيراً واضحاً من إعادة التسعير دون معالجة جذور التضخم وضعف الثقة بالعملة.

المحور الخامس: التحديات الخاصة بسورية

- التحديات السياسية: الانقسام الداخلي والعقوبات (7 خبراء).
- التحديات الاقتصادية: ضعف الإنتاج، عجز الموازنة، وانتشار السوق السوداء (6 خبراء).
- السوق السوداء: أوصى 5 خبراء بضرورة وجود رقابة صارمة ودور فاعل للمصرف المركزي لضبط أسعار الصرف.

المحور السادس: الإجراءات التنفيذية والسياسات المقترحة

- الخطوات الإجرائية: التحضير التشريعي، حملات توعية إعلامية، طباعة العملة الجديدة بجودة عالية، وتجهيز المصارف لعملية الاستبدال (سبعةخبراء).
- توعية المجتمع: أوصى الخبراء بحملات إعلامية وتثقيفية قبل التنفيذ بمدة لا تقل عن 6 أشهر.
- بدائل إذا لم تتهيأ الظروف: ثلاثة خبراء اقترحوا التركيز على إصلاحات مالية وضريبية قبل التسعير، وخبيرين أشاروا إلى خيار "الدولرة الجزئية".
- حماية ذوي الدخل المحدود: رأى ستة خبراء ضرورة دعم السلع الأساسية وتقديم تعويضات نقدية مباشرة.
- المحور السابع: الرؤية المستقبلية
- إعادة التسعير كمدخل للإصلاح: خمس خبراء اعتبروها جزءاً من إصلاح اقتصادي شامل، بينما رأى اثنان من الخبراء أنها قد تكون خطوة شكلية إذا لم ترافقها إصلاحات أعمق.

- شكل الاقتصاد بعد 10 سنوات: في حال نجاح العملية ورفع العقوبات، توقع أربعة خبراء اقتصاداً أكثر استقراراً مع عودة تدريجية للاستثمارات، بينما حذر 3 من استمرار هشاشة الاقتصاد في حال غياب الإصلاحات البنيوية.

ملاحظات إضافية من الخبراء:

- اقترح خبيران ضرورة إدماج الإصلاحات النقدية مع خطة لإعادة هيكلة القطاع العام.
- شدد ثلاث خبراء على ضرورة التعاون مع مؤسسات دولية (مثل صندوق النقد الدولي) لتوفير الدعم الفني والمالي.

6- النتائج والتوصيات:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- موافقة أفراد عينة البحث على الحاجة الضرورية لإعادة تسعير الليرة. ضمن حزمة إصلاحات في الاقتصاد السوري.
- موافقة أفراد عينة البحث على ضرورة توفير مجموعة من المتطلبات اللازمة لإعادة تسعير الليرة من وجهة نظر الاقتصاديين؛ أهمها تنفيذ إصلاحات جذرية في النظام المصرفي السوري، وتوفير حزم دعم مالي مباشر لذوي الدخل المحدود ضروري قبل تطبيق تسعير الليرة، وتطوير الإطار القانوني الذي يجرّم المضاربة المالية، وتنفيذ حملات توعية مكثفة تُعدّ المواطن نفسياً لتقبّل الآثار الأولية لعملية تسعير الليرة.
- وجود أثر إيجابي لإعادة التسعير على الاقتصاد السوري من وجهة نظر الاقتصاديين، أبرزها تبسيط المعاملات المالية اليومية، واستعادة الثقة بالنظام النقدي السوري، مكافحة التضخم، وتحسين الثقة في النظام المالي.
- وجود تحديات لإعادة التسعير أهمها الارتباك في السوق في الفترة الأولى من التنفيذ، وغياب الإصلاح المؤسسي سيجعل إعادة التسعير مجرد تغيير شكلي، والبيئة الاقتصادية السورية الحالي.
- إعادة تسعير العملية يحتاج إلى مجموعة من الشروط الدولية أهمها رفع العقوبات الدولية، وتوفير دعم فني من صندوق النقد الدولي لتصميم آليات التسعير، وحصول سورية على قروض دولية ضروري لضمان سيولة العملة الأجنبية، والتنسيق مع الدول المجاورة يعزز فرص نجاح إعادة تسعير الليرة
- عدم وجود فروق معنوية بين آراء الخبراء فيما يتعلق بإعادة تسعير الليرة وانعكاسها على الاقتصاد وفق متغيرات (مكان العمل، الاختصاص، الدرجة العلمية).

المقترحات:

- تشكيل لجنة وطنية عليا تضم وزارة المالية، مصرف سورية المركزي، والجهات الأكاديمية، لوضع خطة متكاملة لإعادة تسعير الليرة وربطها ببرنامج إصلاح اقتصادي شامل.

- تنفيذ برامج توعية إعلامية ومجتمعية عبر التلفزيون والجامعات وغرف التجارة، لشرح أهداف إعادة التسعير وآليات تطبيقها، وتعزيز الثقة بالعملة الوطنية.

- إعداد وتعديل التشريعات المصرفية والمالية (مثل قانون المصارف وقانون النقد الأساسي) بما يتلاءم مع متطلبات الإصلاح النقدي وإعادة التسعير.

- تحديث البنية التكنولوجية في المصارف السورية من خلال تبني أنظمة دفع إلكتروني حديثة وربطها بالعملة بعد إعادة التسعير لتسهيل التداول وتقليل التكلفة النقدية.

- تصميم برنامج وطني للاستقرار السعري يشمل مراقبة الأسواق، ضبط التضخم، ودعم القوة الشرائية قبل وأثناء وبعد عملية إعادة التسعير.

- إطلاق حزم تحفيزية للمستثمرين المحليين والأجانب عبر إعفاءات ضريبية وتسهيلات ائتمانية مرتبطة بمرحلة ما بعد إعادة التسعير.

- تعزيز الاستقرار السياسي والأمني عبر سياسات داعمة لبيئة الأعمال، بما يضمن نجاح أي خطوة نقدية.

- منح مصرف سورية المركزي استقلالية أكبر في رسم وتنفيذ السياسة النقدية لضمان إدارة فاعلة للعملة الجديدة بعد إعادة التسعير.

- العمل الدبلوماسي المكثف لرفع أو تخفيف العقوبات الاقتصادية التي تحد من القدرة على الحصول على الدعم المالي والتقني الدولي.

- إبرام اتفاقيات تعاون فني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على خبرات عملية في مجال إعادة التسعير وآليات مراقبة التضخم.

- تنظيم ورش عمل متخصصة لدراسة تجارب الدول (تركيا، زمبابوي، الأرجنتين) واستخلاص الدروس، خصوصاً فيما يتعلق بتوقيت التنفيذ وخطط مواجهة التضخم.

- إعداد خطة وطنية لتكييف التجارب الدولية بما يتناسب مع خصوصية الاقتصاد السوري، تتضمن خطوات مرحلية وجدولاً زمنياً واضحاً لإعادة التسعير.

-

الاستبيان

يقوم الباحث بإجراء بحث بعنوان: **إعادة تسعير الليرة وانعكاسها على الاقتصاد: دراسة تجارب الدول وبيان تحديات تطبيقها**.

الرجاء المساهمة في هذا البحث من خلال الإجابة على عبارات هذا الاستبيان بشكل كامل ودقيق؛ علماً أن جميع الإجابات ستبقى سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

معلومات خاصة بالمستجيب

مكان العمل:

1) مصرف سورية المركزي
2) وزارة المالية
3) هيئة التخطيط والتعاون الدولي
4) جامعة دمشق (كلية الاقتصاد)
5) مصرف خاص
6) غرفة تجارة دمشق
7) جمعية حماية المستهلك

التخصص العلمي:

- إدارة أعمال
- مالية وعلوم مصرفية
- محاسبة

الدرجة العلمية:

- إجازة

- ماجستير
- دكتوراه

الحاجة لإعادة تسعير الليرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1) يعد إعادة تسعير الليرة حل ضروري ضمن حزمة إصلاحات في الاقتصاد السوري					
2) إعادة تسعير الليرة يحل مشكلة الأرقام الكبيرة في التداول					
3) ضعف القوة الشرائية لليرة السورية يفرض إعادة تسعيرها بشكل عاجل					
4) تأخير تنفيذ إعادة تسعير الليرة يزيد من تعقيد الأزمة النقدية					
متطلبات إعادة تسعير الليرة	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
5) يتطلب إعادة تسعير الليرة تنفيذ إصلاحات جذرية في النظام المصرفي السوري					
6) التحكم في التضخم شرطٌ أساسي قبل تنفيذ إعادة تسعير الليرة.					
7) يتوجب التحكم في سعر الصرف في السوق الموازي بنسبة 80% قبل لتنفيذ عملية إعادة تسعير الليرة					
8) توفير حزم دعم مالي مباشر لذوي الدخل المحدود ضروري قبل تطبيق تسعير الليرة					
9) يتوجب تطوير الإطار قانوني الذي يجرّم المضاربة					

المالية					
10)تنفيذ حملات توعية مكثفة تُعدّ المواطن نفسياً لتقبّل الآثار الأولية لعملية تسعير الليرة					
11)رفع أسعار الفائدة بنسبة 5% ضروري لامتصاص السيولة الزائدة					
12)إعفاءات ضريبية للقطاع الصناعي تخفف الآثار السلبية لإعادة تسعير الليرة					
13)إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة وتقييم عملية إعادة تسعير الليرة					
14)التنسيق بين البنك المركزي والحكومة والقطاع الخاص شرط أساسي لنجاح عملية إعادة تسعير الليرة					
أثر إعادة التسعير على الاقتصاد السوري	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
15)إعادة تسعير الليرة يبسط المعاملات المالية اليومية في الاقتصاد السوري.					
16)تُعد عملية إعادة تسعير الليرة أداةً فعالة لاستعادة الثقة بالنظام النقدي السوري					
17)إعادة التسعير ستساعد في مكافحة التضخم في الاقتصاد السوري.					
18)إعادة التسعير ستحسن الثقة في النظام المالي السوري.					
19)إعادة التسعير ستساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى سورية.					
20)إعادة التسعير ستساهم في تحسين الناتج المحلي					

الإجمالي لسورية.					
21)إعادة التسعير ستساهم في تحسين ميزان المدفوعات .					
22)إعادة تسعير الليرة يؤثر إيجاباً على القدرة الشرائية للمواطنين					
تحديات إعادة تسعير الليرة	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
23)إعادة التسعير قد تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم في المرحلة الانتقالية.					
24)إعادة التسعير قد تسبب ارتباكاً في السوق في الفترة الأولى من التنفيذ.					
25)إعادة التسعير قد يكون لها تأثير سلبي على المدخرات المالية للأفراد.					
26)البيئة الاقتصادية السورية الحالية (عقوبات، تضخم 293%، انهيار الليرة) تُعيق نجاح إعادة التسعير.					
27)غياب الاستقرار السياسي يشكل تحدياً أكبر من التحديات التقنية لإعادة التسعير.					
28)غياب الإصلاح المؤسسي سيجعل إعادة التسعير مجرد تغيير شكلي					
الشروط الدولية لإعادة تسعير الليرة	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
29)يتطلب إعادة تسعير الليرة رفع العقوبات الدولية					
30)إعادة تسعير الليرة يتطلب توفير دعم فني من صندوق النقد الدولي لتصميم آليات التسعير					
31)حصول سورية على قروض دولية ضروري لضمان					

سيولة العملة الأجنبية					
32)التنسيق مع الدول المجاورة يعزز فرص نجاح إعادة تسعير الليرة					

المقابلة

- **المحور الأول: الخلفية العامة وإدراك الظاهرة.**

1) كيف تقيّمون واقع الليرة السورية اليوم من حيث القوة الشرائية والاستقرار النقدي؟

2) ما أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع قيمة الليرة خلال السنوات الأخيرة؟

3) كيف ينظر المواطنون والفاعلون الاقتصاديون إلى فكرة إعادة تسعير العملة؟

4) إلى أي درجة ساهمت العقوبات الدولية، وعزل سوريا عن النظام المالي العالمي (سويفت)، في الوصول بالليرة إلى مستوياتها الحالية؟ وهل يعتبر رفع هذه العقوبات شرطاً أساسياً لأي إصلاح نقدي ناجح؟

5) هل ترى أن إعادة التسعير هي مسألة حتمية أم أن هناك مسارات أخرى؟

- **المحور الثاني: الأبعاد الاقتصادية لإعادة التسعير**

6) ما التأثير المتوقع لإعادة التسعير على معدلات التضخم والقدرة الشرائية؟

7) كيف يمكن أن تنعكس هذه الخطوة على الموازنة العامة والدين العام؟

8) هل يمكن أن تساهم إعادة التسعير في جذب الاستثمارات أو إعادة الثقة بالقطاع المصرفي؟

- **المحور الثالث: الأبعاد الاجتماعية والنفسية.**

9) ما الانعكاسات الاجتماعية والنفسية المتوقعة لإعادة التسعير على المواطنين؟

10) هل هناك تجارب دولية عززت إعادة التسعير فيها الثقة بالعملة الوطنية؟

- **المحور الرابع: التجارب الدولية**

11) من خلال دراسة تجارب الدول الأخرى (مثل فنزويلا وتركيا و زيمبابوي)، ما هي العوامل المشتركة الرئيسية التي تجعل عملية إعادة التسعير ضرورية؟ وما هي النتائج الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تكراراً لتلك العمليات؟

12) ما أبرز الدروس التي يمكن لسورية الاستفادة منها من تجارب تلك الدول؟

13) كيف يمكن تقييم نجاح أو فشل تجربة إعادة التسعير في دولة ما؟ وما هي المؤشرات الكمية والنوعية التي يجب مراقبتها لتحديد ما إذا كانت العملية قد حققت أهدافها؟

14) ما الشروط المسبقة التي ساعدت تلك الدول على النجاح؟ وهل هي متوفرة في الحالة السورية؟

- **المحور الخامس: التحديات الخاصة بسورية**

15) ما التحديات السياسية والاقتصادية التي قد تعيق تطبيق إعادة التسعير؟

16) كيف يمكن التعامل مع مشكلة السوق السوداء وسعر الصرف الموازي؟ ما الدور المتوقع للمصرف المركزي والمؤسسات المالية في إنجاح العملية؟

- **المحور السادس: الإجراءات التنفيذية والسياسات المقترحة**

17) ما الخطوات الإجرائية الضرورية قبل الشروع في إعادة التسعير؟

18) كيف يمكن توعية المجتمع وتثقيفه اقتصادياً لتقليل الآثار السلبية؟

19) ما البدائل الممكنة إذا لم تكن الظروف مهيأة لإعادة التسعير؟

20) ما هي الخطوات التقنية والإجرائية الأساسية التي يجب اتخاذها لتنفيذ عملية إعادة التسعير بشكل سلس؟ وكيف يمكن ضمان توزيع العملة الجديدة بإنصاف وكفاءة على كل من القطاع المصرفي والأفراد؟

- كيف يمكن حماية ذوي الدخل المحدود من الآثار السلبية المحتملة خلال فترة الانتقال بين العملة القديمة والجديدة؟

المحور السابع: الرؤية المستقبلية.

21) هل ترون أن إعادة التسعير يمكن أن تكون مدخلاً لإصلاح اقتصادي شامل؟ كيف تتوقعون شكل الاقتصاد السوري خلال عشر سنوات إذا طُبّقت إعادة التسعير؟

نشكر لكم وقتكم ومساهمتكم القيّمة، هل ترون أن هناك جانباً لم نتطرق إليه في الأسئلة وترغبون في إضافته؟

التوصيات والمقترحات:

- تشكيل لجنة وطنية عليا تضم وزارة المالية، مصرف سورية المركزي، والجهات الأكاديمية، لوضع خطة متكاملة لإعادة تسعير الليرة وربطها ببرنامج إصلاح اقتصادي شامل.
- تنفيذ برامج توعية إعلامية ومجتمعية عبر التلفزيون والجامعات وغرف التجارة، لشرح أهداف إعادة التسعير وآليات تطبيقها، وتعزيز الثقة بالعملة الوطنية.
- إعداد وتعديل التشريعات المصرفية والمالية (مثل قانون المصارف وقانون النقد الأساسي) بما يتلاءم مع متطلبات الإصلاح النقدي وإعادة التسعير.
- تحديث البنية التكنولوجية في المصارف السورية من خلال تبني أنظمة دفع إلكتروني حديثة وربطها بالعملة بعد إعادة التسعير لتسهيل التداول وتقليل التكلفة النقدية.
- تصميم برنامج وطني للاستقرار السعري يشمل مراقبة الأسواق، ضبط التضخم، ودعم القوة الشرائية قبل وأثناء وبعد عملية إعادة التسعير.
- إطلاق حزم تحفيزية للمستثمرين المحليين والأجانب عبر إعفاءات ضريبية وتسهيلات ائتمانية مرتبطة بمرحلة ما بعد إعادة التسعير.
- تعزيز الاستقرار السياسي والأمني عبر سياسات داعمة لبيئة الأعمال، بما يضمن نجاح أي خطوة نقدية.
- منح مصرف سورية المركزي استقلالية أكبر في رسم وتنفيذ السياسة النقدية لضمان إدارة فاعلة للعملة الجديدة بعد إعادة التسعير.

- العمل الدبلوماسي المكثف لرفع أو تخفيف العقوبات الاقتصادية التي تحد من القدرة على الحصول على الدعم المالي والتقني الدولي.
- إبرام اتفاقيات تعاون فني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على خبرات عملية في مجال إعادة التسعير وآليات مراقبة التضخم.
- تنظيم ورش عمل متخصصة لدراسة تجارب الدول (تركيا، زمبابوي، الأرجنتين) واستخلاص الدروس، خصوصاً فيما يتعلق بتوقيت التنفيذ وخطط مواجهة التضخم.
- إعداد خطة وطنية لتكييف التجارب الدولية بما يتناسب مع خصوصية الاقتصاد السوري، تتضمن خطوات مرحلية وجدولاً زمنياً واضحاً لإعادة التسعير.

المراجع:

المراجع العربية:

1. بن طلحة، بو عالم (2018). تخفيض قيمة العملة بني الواقع والطموح، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 29.
2. البنك الدولي (2024). بيانات البنك الدولي- الناتج المحلي الإجمالي: الجمهورية العربية السورية. متوفر (أونلاين) على الموقع: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2023&locations=SY&start=2011
3. البنك الدولي (2024). بيانات البنك الدولي- النمو الاقتصادي: الجمهورية العربية السورية. متوفر (أونلاين) على الموقع: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2023&locations=SY&start=2011&view=chart
4. البنك الدولي (2024). بيانات البنك الدولي- معدل التضخم: الجمهورية العربية السورية. متوفر (أونلاين) على الموقع: https://tradingeconomics.com/syria/inflation-cpi
5. البنك الدولي (2024). بيانات البنك الدولي- مؤشر العولمة: الجمهورية العربية السورية. متوفر (أونلاين) على الموقع: https://statbase.org/data/syr-globalization-/index
6. البنك الدولي (2024). بيانات البنك الدولي- نسبة ميزان التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي: الجمهورية العربية السورية. متوفر (أونلاين) على الموقع: https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/syr/syrian-arab-republic/trade-gdp-ratio#:~:text=Syrian%20Arab%20Republic%20trade%20to%20gdp%2

0ratio%20for%202022%20was,a%202.82%25%20increase%20from%202019.

7. البنك المركزي التركي (2004). إعادة تسعير الليرة التركية من خلال حذف ستة أصفار. متاح (أونلاين) عل الموقع: http://www.tcmb.gov.tr/yeni/eng/index.html

8. بنك غانا (2007). إعادة تسعير عملة السيدي. متاح (أونلاين) عل الموقع: www.ghanacedi.gov.gh

9. زاوية، رشيدة ودادن، عبد الوهاب (2016). تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013) – المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية العدد 3/2016.

10. الساعدي، صبحي حسون (2011). أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 7.

11. صندوق النقد الدولي (2003). الدروس من الأزمة في الأرجنتين. متاح (أونلاين) عل الموقع: http://www.imf.org/external/np/pdr/lessons/100803.pdf

12. صندوق النقد الدولي . (2023) مفاهيم مالية أساسية: إعادة تسعير العملة متاح على الموقع https://www.imf.org/ar/Home

13. عوالي، حنان (2020). "استخدام نموذج الانحدار الذاتي الشعاعي (VAR) لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي الجزائر"، مجلة اقتصادات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22.

14. موصلي، لينا. (2005). "إسقاط الأصفار، اكتساب المصداقية؟ إعادة تسعير العملات في الدول النامية". ورقة بحثية قُدّمت في الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٥ للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية، واشنطن العاصمة. متاح (أونلاين) على الموقع: http://convention2.allacademic.com/ (تاريخ الوصول: 3حزيران2025).

15. منصور، احمد. (2017). " الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيق " دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،صفحة 245 .

16. نعمان، سعيدي. (2013). فعالية تخفيض العملة المحلية في استعادة التوازنات الخارجية الدينار الجزائري أنموذجا. *جديد الاقتصاد*، *8*(1)، 195-240.

المراجع الأجنبية:

17. Udo, O. O., & Agbai, E. P. (2023). The impact of currency redenomination on economic development. Journal of Accounting and Financial Management (JAFM), 9(10), 114-132.

18. Okpaga, O, C (2024). Exchange Rate and Non-Oil Exports in Nigeria (1986-2021). African Journal of Economics and Sustainable Development 7.(1)

19. Orozco, J., & Zerpa, F. (2018). Venezuela Delays New Currency Rollout, Slashes More Zeroes. Bloomberg.Com, N.PAG.

20. Suhendra, E., &Handayani, S. W. (2012). Impacts of Redenomination on Economics Indicators. International Conference on Eurasian Economics (pp. 18-22).

21. Obuobi. B, Nketiah. E, Awuah. F, Agyeman. F,Ofosu. D., &Amadi. A. G. (2020). Impact of currency redenomination on an economy: Evidence of Ghana. International Business Research, 13(2), 62-73.

22. Özçay, Akil, (2006). New Turkish Lira. Availiable (online) at: http://www.tcmb.gov.tr/yeni/banka/yenilira/NewTurkishLira.pdf (accessed on 28/7/2025)

23. Deni, P. (2018). Factors Affecting the Success of Currency Redenomination: A Historical Data and Experimental Approach. Bulletin of Monetary Economics and Banking, 17(2). https://doi.org/10.21098/bemp.v17i2.10

24. Marimuthu, F & Maama, H. (2021). Currency redenomination and firm value growth: Lessons from a developing economy. Investment Management & Financial Innovations, 18(1), 223–235. https://doi.org/10.21511/imfi.18(1).2021.19

25. Calomiris, C. W., Klingebiel, D., & Laeven, L. (2012). Seven ways to deal with a financial crisis: Cross-Country experience and policy implications, Journal of Applie Corporate Finance, 24(4), 8–22. https://doi.org/10.1111/j.1745-6622.2012.00397.x

26. Libor, Ž., & Michal, C. (2015). Asian Economic and Financial Review, 5(6), 908-914. https://doi.org/10.18488/journal.aefr/2015.5.6/102.6.908.914

27. Gygli, S., Haelg, F., Potrafke, N., & Sturm, J.-E. (2019). The KOF Globalisation Index – Revisited. In *Review of International Organizations* (No. 3; Vol. 14, pp. 543–574). https://doi.org/10.1007/s11558-019-09344-2

28. Economist (2004). Nought to worry about it. Economist, 372(8390), 67. Febrida, M. & Sebayang, L.K.B. (2017). Macroeconomic analysis before and after the implementation of

currency redenomination. Economics Development Analysis Journal, 5(2), 263–272. https://doi.org/10.15294/edaj.v5i2.14912

29. Laya, P., & Vasquez, A. (2021). Venezuela to cut six zeroes off Bolivar to simplify transactions. Bloomberg.Com, N.PAG.

30. Orozco, J., & Zerpa, F. (2018). Venezuela Delays New Currency Rollout, Slashes More Zeroes. Bloomberg.Com, N.PAG.

31. Mutumwena, N. (2012). Zambia redenominates the kwacha: Zambia has finally agreed to redenominate its currency, which, following periods of inflation, has become unwieldy. Nawa Mutumwena reports. African Business, 384, 38.

32. Astrini, D., Juanda, B., & Achsani, N.A. (2016). Impact of redenomination on price, volume, and value of transaction: An Experimental Economic Appraoch. Bulletin Ekonomi Moneter Dan Perbankan, 19(2), 207–238. https://doi.org/10.21098/bemp.v19i2.630

الملاحق:

الملحق1: الاستبيان

يقوم الباحث بإجراء بحث بعنوان: **إعادة تسعير الليرة وانعكاسها على الاقتصاد: دراسة تجارب الدول وبيان تحديات تطبيقها.**

الرجاء المساهمة في هذا البحث من خلال الإجابة على عبارات هذا الاستبيان بشكل كامل ودقيق؛ علماً أن جميع الإجابات ستبقى سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

معلومات خاصة بالمستجيب

مكان العمل:

8) مصرف سورية المركزي

9) وزارة المالية

10) هيئة التخطيط والتعاون الدولي

11) جامعة دمشق (كلية الاقتصاد)

12) مصرف خاص

13) غرفة تجارة دمشق

14) جمعية حماية المستهلك

التخصص العلمي:

- إدارة أعمال
- مالية وعلوم مصرفية
- محاسبة

الدرجة العلمية:

- إجازة

- ماجستير
- دكتوراه

الحاجة لإعادة تسعير الليرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
33)يعد إعادة تسعير الليرة حل ضروري ضمن حزمة إصلاحات في الاقتصاد السوري					
34)إعادة تسعير الليرة يحل مشكلة الأرقام الكبيرة في التداول					
35)ضعف القوة الشرائية لليرة السورية يفرض إعادة تسعيرها بشكل عاجل					
36)تأخير تنفيذ إعادة تسعير الليرة يزيد من تعقيد الأزمة النقدية					
متطلبات إعادة تسعير الليرة	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
37)يتطلب إعادة تسعير الليرة تنفيذ إصلاحات جذرية في النظام المصرفي السوري					
38)التحكم في التضخم شرطٌ أساسي قبل تنفيذ إعادة تسعير الليرة.					
39)يتوجب التحكم في سعر الصرف في السوق الموازي بنسبة 80% قبل لتنفيذ عملية إعادة تسعير الليرة					
40)توفير حزم دعم مالي مباشر لذوي الدخل المحدود ضروري قبل تطبيق تسعير الليرة					
41)يتوجب تطوير الإطار قانوني الذي يجرّم المضاربة المالية					

42)تنفيذ حملات توعية مكثفة تُعدّ المواطن نفسيًا لتقبّل الآثار الأولية لعملية تسعير الليرة					
43)رفع أسعار الفائدة بنسبة 5% ضروري لامتصاص السيولة الزائدة					
44)إعفاءات ضريبية للقطاع الصناعي تخفف الآثار السلبية لإعادة تسعير الليرة					
45)إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة وتقييم عملية إعادة تسعير الليرة					
46)التنسيق بين البنك المركزي والحكومة والقطاع الخاص شرط أساسي لنجاح عملية إعادة تسعير الليرة					
أثر إعادة التسعير على الاقتصاد السوري	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
47)إعادة تسعير الليرة يبسط المعاملات المالية اليومية في الاقتصاد السوري.					
48)تُعد عملية إعادة تسعير الليرة أداةً فعالة لاستعادة الثقة بالنظام النقدي السوري					
49)إعادة التسعير ستساعد في مكافحة التضخم في الاقتصاد السوري.					
50)إعادة التسعير ستحسن الثقة في النظام المالي السوري.					
51)إعادة التسعير ستساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى سورية.					
52)إعادة التسعير ستساهم في تحسين الناتج المحلي الإجمالي لسورية.					

53)إعادة التسعير ستساهم في تحسين ميزان المدفوعات.					
54)إعادة تسعير الليرة يؤثر إيجاباً على القدرة الشرائية للمواطنين					
تحديات إعادة تسعير الليرة	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
55)إعادة التسعير قد تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم في المرحلة الانتقالية.					
56)إعادة التسعير قد تسبب ارتباكاً في السوق في الفترة الأولى من التنفيذ.					
57)إعادة التسعير قد يكون لها تأثير سلبي على المدخرات المالية للأفراد.					
58)البيئة الاقتصادية السورية الحالية (عقوبات، تضخم 293%، انهيار الليرة) تُعيق نجاح إعادة التسعير.					
59)غياب الاستقرار السياسي يشكل تحدياً أكبر من التحديات التقنية لإعادة التسعير.					
60)غياب الإصلاح المؤسسي سيجعل إعادة التسعير مجرد تغيير شكلي					
الشروط الدولية لإعادة تسعير الليرة	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
61)يتطلب إعادة تسعير الليرة فع العقوبات الدولية					
62)إعادة تسعير الليرة يتطلب توفير دعم فني من صندوق النقد الدولي لتصميم آليات التسعير					
63)حصول سورية على قروض دولية ضروري لضمان سيولة العملة الأجنبية					
64)التنسيق مع الدول المجاورة يعزز فرص نجاح إعادة					

تسعير الليرة					

الملحق2: المقابلات

مقدمة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لإعادة تسعير الليرة السورية، من خلال الاستفادة من تجارب بعض الدول التي خاضت هذه التجربة، واستكشاف التحديات والفرص المحتملة لتطبيقها. إن مشاركتكم القيّمة ستسهم في إغناء الدراسة برؤى عملية وخبرات متخصصة .نؤكد لكم أن المعلومات التي تقدمونها ستُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وبسرية تامة،

- **المحور الأول: الخلفية العامة وإدراك الظاهرة.**

22) كيف تقيّمون واقع الليرة السورية اليوم من حيث القوة الشرائية والاستقرار النقدي؟

23) ما أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع قيمة الليرة خلال السنوات الأخيرة؟

24) كيف ينظر المواطنون والفاعلون الاقتصاديون إلى فكرة إعادة تسعير العملة؟

25) إلى أي درجة ساهمت العقوبات الدولية، وعزل سوريا عن النظام المالي العالمي (سويفت)، في الوصول بالليرة إلى مستوياتها الحالية؟ وهل يعتبر رفع هذه العقوبات شرطاً أساسياً لأي إصلاح نقدي ناجح؟

26) هل ترى أن إعادة التسعير هي مسألة حتمية أم أن هناك مسارات أخرى؟

- **المحور الثاني: الأبعاد الاقتصادية لإعادة التسعير**

27) ما التأثير المتوقع لإعادة التسعير على معدلات التضخم والقدرة الشرائية؟

28) كيف يمكن أن تنعكس هذه الخطوة على الموازنة العامة والدين العام؟

29) هل يمكن أن تساهم إعادة التسعير في جذب الاستثمارات أو إعادة الثقة بالقطاع المصرفي؟

- **المحور الثالث: الأبعاد الاجتماعية والنفسية.**

30) ما الانعكاسات الاجتماعية والنفسية المتوقعة لإعادة التسعير على المواطنين؟

31) هل هناك تجارب دولية عززت إعادة التسعير فيها الثقة بالعملة الوطنية؟

- **المحور الرابع: التجارب الدولية**

32) من خلال دراسة تجارب الدول الأخرى (مثل فنزويلا وتركيا وزيمبابوي)، ما هي العوامل المشتركة الرئيسية التي تجعل عملية إعادة التسعير ضرورية؟ وما هي النتائج الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تكراراً لتلك العمليات؟

33) ما أبرز الدروس التي يمكن لسورية الاستفادة منها من تجارب تلك الدول؟

34) كيف يمكن تقييم نجاح أو فشل تجربة إعادة التسعير في دولة ما؟ وما هي المؤشرات الكمية والنوعية التي يجب مراقبتها لتحديد ما إذا كانت العملية قد حققت أهدافها؟

35) ما الشروط المسبقة التي ساعدت تلك الدول على النجاح؟ وهل هي متوفرة في الحالة السورية؟

- **المحور الخامس: التحديات الخاصة بسورية**

36) ما التحديات السياسية والاقتصادية التي قد تعيق تطبيق إعادة التسعير؟

37) كيف يمكن التعامل مع مشكلة السوق السوداء وسعر الصرف الموازي؟ ما الدور المتوقع للمصرف المركزي والمؤسسات المالية في إنجاح العملية؟

- **المحور السادس: الإجراءات التنفيذية والسياسات المقترحة**

38) ما الخطوات الإجرائية الضرورية قبل الشروع في إعادة التسعير؟

39) كيف يمكن توعية المجتمع وتثقيفه اقتصادياً لتقليل الآثار السلبية؟

40) ما البدائل الممكنة إذا لم تكن الظروف مهيأة لإعادة التسعير؟

41) ما هي الخطوات التقنية والإجرائية الأساسية التي يجب اتخاذها لتنفيذ عملية إعادة التسعير بشكل سلس؟ وكيف يمكن ضمان توزيع العملة الجديدة بإنصاف وكفاءة على كل من القطاع المصرفي والأفراد؟

- كيف يمكن حماية ذوي الدخل المحدود من الآثار السلبية المحتملة خلال فترة الانتقال بين العملة القديمة والجديدة؟

المحور السابع: الرؤية المستقبلية.

42) هل ترون أن إعادة التسعير يمكن أن تكون مدخلاً لإصلاح اقتصادي شامل؟ كيف تتوقعون شكل الاقتصاد السوري خلال عشر سنوات إذا طُبّقت إعادة التسعير؟

نشكر لكم وقتكم ومساهمتكم القيّمة، هل ترون أن هناك جانباً لم نتطرق إليه في الأسئلة وترغبون في إضافته؟